مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (٥)، العدد (٢)، ص ص ٧٠٧-٨٠٩، (رجب ١٤٣٣هـ/ مايو ٢٠١٢)

مسائل الخلاف في الإملاء

سليمان بن علي الضحيان
الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها/ جامعة القصيم

(قُدم للنشر في ١٤٣٢/٨/١٢هـ، وقبل للنشر في ١٤٣٣/١/١٦هـ)

ملخص البحث. البحث يقوم على جمع مسائل الإملاء في اللغة العربية ؛ التي اختلف العلماء في طريقة كتابتها؛ من حيث الوصل والفصل، والهمز، والزيادة، والإبدال، والحذف، و إيراد أقوالهم، وأدلتهم، وحججهم النقلية والعقلية، وتعليلاتهم، ثم الترجيح بين تلك الأقوال، مع التهميد بالحديث عن تعريف مصطلح الإملاء، وأنواعه الثلاثة (اصطلاح المصحف الشريف، و اصطلاح العروض، و اصطلاح الكُتّاب)، وختم البحث بأهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد فمن المعلوم أن تراثنا اللغوي يزخر بالإنتاج العلمي المتميز في جمع اللغة وكتابة دلالات الألفاظ فيما عرف بـ(معاجم اللغة)، وتقعيد القواعد العاصمة من الوقوع في اللحن وذلك في (علم النحو)، ودراسة بنية الكلمة من حيث الأصالة والزيادة، وطريقة الصياغة وذلك في (علم الصرف)، ودراسة المعاني من حيث الفصاحة وعدمها وذلك في (علم البلاغة)، ومن العلوم التي تفنن العلماء بالكتابة فيها (علم الهجاء)، أو (علم الخط) وهو ما اصطلح على تسميته في العصر الحديث (علم الإملاء)؛ وهو علم يستمد كثيرا من قواعده من علم الصرف؛ وبما أن العلماء اختلفوا في بعض قواعد الصرف فإن تقعيدهم لقواعد الإملاء، وطريقة الكتابة حصل فيه خلاف تبعا لخلافهم في الأصول التي يستندون عليها في تقعيدهم لتلك القواعد في الإملاء.

وبحثي هذا يقوم على جمع تلك المسائل في الإملاء التي اختلف العلماء فيها، وإيراد أقوالهم، وأدلتهم، وحججهم النقلية والعقلية، وتعليلاتهم، ثم الترجيح بين تلك الأقوال.

مشكلة البحث

شاعت في واقعنا المعاصر الكتابة في الإملاء، وكثرت الكتب التي تطرح القواعد الصحيحة في كتابة الإملاء، وهي في مجملها جهد طيب مشكور، لكنها لم تتوسع في إيراد الخلاف في قواعد الإملاء بين العلماء في تراثنا اللغوي، مع ربطها بالاصطلاح الحديث في الإملاء مع الاستقصاء بذكر أصحاب القول وحججهم، ثم الترجيح بين أقوالهم، وهو تراث ثري بالقواعد، ويحوي قدرا من الخلافات في وضع قواعد الإملاء تبعا لآراء العلماء النحوية والصرفية، وخلافهم في التعليل، واختلاف اصطلاحات الكُتَّاب من عصر إلى آخر، ومن الأهمية أن نقوم بتتبع تلك الخلافات ودراستها وإيراد حجج كل قول، و تكمن أهمية هذا البحث في كونه يكشف عن الثراء في قواعد الإملاء، و صواب تعدد القواعد في

طريقة كتابة الكلمات، وأنه ليس صحيحا ما يطرحه بعض الباحثين من تخطئة لبعض الطرق الكتابية، إذ إن كثيرا مما يحكم عليه بالخطأ اليوم هو رأي لعالم جليل من كبار علماء اللغة، ولهذا فالأولى- في مثل هذا - التعبير بالأحسن، والراجح.

الهدف من البحث

١- الرغبة في تسهيل قواعد الإملاء، وذلك بإخراج مسائل الخلاف التي وقعت بين فطاحلة علماء اللغة الكبار، وجعلها بين يدي الكُتَّاب ليجدوا تنويعا ثريا في طريقة الكتابة.

٢- التدليل على خطأ كثير من الباحثين اليوم ممن يخطئ الكتابة ببعض القواعد، ويدعو إلى قصر الكُتَّاب على طريقة واحدة زاعما أنها الصواب وغيرها خطأ، والطرق التي يحكم عليها بالخطأ هي في حقيقتها آراء قال بها بعض علماء اللغة الكبار، ولا يصح تخطئتها، بل الأمر بين الراجح والمرجوح، وكلٌ صواب يجوز الكتابة به، ولهذا لا تثريب على من اختار اجتهادا لعالم سابق إذا كانت عالما بهذا الاجتهاد؟

٣- الكشف عن أن كثيرا من قواعد الإملاء مبنية على قواعد النحو والصرف، وعلى التعليل بخوف اللبس، أو المشاكلة، أو طرد الباب، وإظهار خطأ الرأي القائل بأن قواعد الإملاء كلها مبنية على الاصطلاح المحض.

٤- الرغبة في جمع غالب ما اختلف فيه علماء اللغة الكبار من قواعد الإملاء، وهي مسائل متفرقة في عشرات الكتب المطبوعة والمخطوطة، ووضعها في دراسة واحدة ليسهل الرجوع إليها والاستفادة منها لمن يريد أن يدرس قواعد الإملاء بتوسع وإحاطة.

الدراسات السابقة

الكتب الحديثة التي تحدثت عن قواعد الإملاء كثيرة جدا[١]، وهي في غالبها تتحدث عن طرق الكتابة الصحيحة، ولا تُعنى بإيراد الخلاف الذي وقع بين علماء اللغة في قواعد الإملاء، وإن وجدت بعض الكتب التي تذكر بعض الخلافات فهي تذكر بضعة خلافات، أو تورد كثيرا من الخلافات دون استقصاء الآراء في كل مسألة، وذكر القائلين به من العلماء، وإيراد حجة كل قول في دراسة واحدة، ومن أهم الكتب الحديثة التي تورد الخلاف كتاب (المطالع النصرية في الأصول الخطية للمطابع المصرية، لأبي الوفاء نصر الهوريني مطبوع باسم (قواعد الإملاء)، فقد اهتم بإيراد الخلاف لكنه لم يستقص بإيراد الخلافات، وإذا ذكر خلافا لم يستقص بذكر الأقوال، وإذا ذكر الأقوال لم يستقص بذكر القائلين به، فهذا البحث فريد في موضوعه- حسب علمي- من حيث محاولة استقصاء مسائل الخلاف في الإملاء، مع الحرص على ذكر كل الأقوال في المسألة، وتتبع القائلين به، وإيراد حججهم، ثم الترجيح، وأجزم أنه لم يفتني إلا النادر من المسائل؛ فقد اجتهدت بتتبعها، ولم أترك مسألة مما اطلعت عليه إلا ودرستها، و وقد ترددت في العنوان هل أجعله (من مسائل الخلاف في الإملاء) أو (مسائل الخلاف في الإملاء)، ثم اخترت العنوان الأخير؛ لأنه ما من عمل إلا وفيه نقص، فابن الأنباري سمى كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) وهو لم يستقص، وعبد السلام هارون سمى كتابه (قواعد الإملاء) ولم يستقص كل قواعد الإملاء، وقل ذلك في غالب المؤلفات التي يدل عنوانها على العموم.

---

(١) منها : المطالع النصرية في الأصول الخطية للمطابع المصرية، لأبي الوفاء نصر الهوريني مطبوع باسم (قواعد الإملاء)، أصول الإملاء، لعبد اللطيف الخطيب، الوسيط في قواعد الإلامء والإنشاء لعمر فاروق الطباع، قواعد الإملاء لعبد السلام هارون، مشكلة الهمزة العربية لرمضان عبد التواب، الإملاء العربي لأحمد قبيش، الكافي في الإملاء وعلامات التركيب لجمال عبد العزيز، الإملاء التعليمي، لشوقي المعري،الإملاء والخط، فهد خليل زايد، تسهيل الإملاء، فهد أحمد الجباوي،الإملاء الصحيح، لعبد الرؤوف المصري، الشامل في الإملاء لمحمد حسن الحمصي، قواعد الإملاء العربي، لمحيي الدين درويش.

خطة البحث

يقوم البحث على ما يلي:

المقدمة

التمهـــيد

المبحث الأول: التعريف بمصطلح الإملاء.

المبحث الثاني : اصطلاحات كتابة الإملاء:

المطلب الأول: اصطلاح المصحف الشريف.

المطلب الثاني: اصطلاح العروض.

المطلب الثالث: اصطلاح الكتَّاب.

موضوع البحث : وهو في خمسة مباحث :

المبحث الأول : مسائل الوصل والفصل.

المبحث الثاني : مسائل الهمز.

المبحث الثالث : مسائل الإبدال.

المبحث الرابع : مسائل الزيادة.

المبحث الخامس : مسائل الحذف.

الخاتمـــة

وفيها تُورد أهم نتائج البحث

منهج كتابة البحث

١- جمع مسائل الخلاف في الإملاء؛ وذلك بالرجوع لكتب النحو والصرف، وكتب الهجاء، والكتب المتخصصة بإيراد الممدود، والمقصور، والمهموز، والحروف، وغيرها من الكتب ذات العلاقة بالبحث، وحرصت في جمعي على الاعتماد على كتب العلماء المجتهدين المعروفين من اللغويين، والنحويين، والصرفيين، وقد وجدت أن أكثر الكتب القديمة استقصاء لذكر الخلاف (صناعة الكتاب) لأبي جعفر النحاس، و(كتاب الكُتَّاب) لابن درستويه، وكتاب (أدب الكاتب) لابن قتيبة، و (كتاب الخط) للزجاجي، و(الشافية) لابن الحاجب وشروحها، و (التسهيل) لابن مالك وشروحه وخاصة(التذييل والتكميل)لأبي حيان.

ومن الكتب الحديثة (المطالع النصرية في الأصول الخطية للمطابع المصرية، لنصر الهوريني طبع باسم (قواعد الإملاء)، و (قواعد الإملاء) لعبد السلام هارون، و (مشكلة الهمزة العربية) لرمضان عبد التواب، وقرارات مجمع اللغة العربية في الهمزة خاصة، وقد حرصت على ذكر الاصطلاح الحديث في الإملاء في كل مسألة إذا وجدت لها ذكرا لدى اللغويين المعاصرين.

٢- دراستها وذلك بإيراد الأقوال في المسألة، وعزوها إلى أصحابها من مصادرها، مع النص على مصدر القول في الهامش، وذكر رقم الصفحة.

٣- كان منهجي في عرض الآراء البداية بأقوال العلماء المتقدمين، وترتيب أسمائهم حسب تاريخ وفياتهم، ثم ختم القائلين بالرأي بالتنويه بذكر الاصطلاح الحديث في المسألة دون ذكر اسم عالم بعينه من المعاصرين إلا إذا رأيت له تعليلا فريدا يدعم القول، وأذكر قرار مجمع الغة العربية في القاهرة إن وجدت لهم في المسألة قرارا.

٤- ذكر أدلة كل قول، أدلته النقلية من قرآن وحديث وشعر-إن وجدت-، وأدلته العقلية من قياس وتعليل، والترجيح بين الأقوال مع ذكر أدلة الترجيح.

٥- ضبط الآيات الكريمة، وعزوها إلى سورها، ليسهل الرجوع إليها، وتخريج القراءات القرآنية – إن وجدت – من مصادرها الأصلية.

٦- تخريج الأحاديث الشريفة، والأشعار -إن وجدت- من مصادرها الأصلية، وضبطها بالشكل.

٧- كتابة البحث تبعًا قواعد الإملاء الحديثة، وضبط ما يشكل منه، والعناية بعلامات الترقيم.

٨- كتابة المصادر والمراجع المطبوعة والمخطوطة، والنص على مكان الطبع وزمانه، ورقم الطبعة بالنسبة للمطبوع، والنص على مكان المخطوط ورقمه.

التمهيـد

المبحث الأول: التعريف بمصطلح الإملاء

اصطلاح (الإملاء) المتعارف عليه اليوم في الدراسات اللغوية اصطلاح قديم في تراثنا العربي، و المقصود به في التراث أن يقوم شخص بإلقاء كلام على شخص آخر ليكتبه ذلك الآخر، و غالبا يقوم بذلك العالم في حلقته؛ حيث يملي على تلامذته، وقد تحول ذلك إلى فن من فنون العلم في علوم (الحديث)، و (الأدب واللغة)، و (النحو)[٢]. وأما اليوم فهو - بالإضافة لذلك المعنى التراثي - بقصد به أمرا آخر؛ وهو كيفية الكتابة العربية وقواعدها، وضوابطها من فصل ووصل، وحذف وزيادة، وإبدال.

وهذا المعنى الثاني للإملاء في العصر الحديث كانت له عدة مصطلحات في التراث، منها مصطلح (الهجاء)، وقد ألف عدد من العلماء كتبا معنونة بهذا المصطلح ككتب (الهجاء) للكسائي، و(الخط والهجاء) للمبرد، و(الهجاء) لأبي العباس ثعلب، (كتاب الهجاء) لابن الأنباري، وثمة علماء وضعوا أبوابا في كبتهم، وعنونوها بالهجاء كابن الدهان في كتابه (الغرة في شرح اللمع)، وابن مالك في كتابه (تسهيل المقاصد).

ومنها مصطلح (الخط)؛ وقد ألف عدد من العلماء كتبا معنونة بهذا المصطلح ككتب (كتاب الخط) للزجاجي، و (الخط) لابن السراج، و (الهجاء والخط) لابن كيسان، و (علم أشكال الخط) لأبي الفتح عثمان البلطي.

ومنها مصطلح (الرَّسْم)، و غالبا يطلق هذا المصطلح على طريقة كتابة المصحف الشريف، وقد ألف بعض العلماء في هذا ككتاب (عنوان الدليل في رسوم خط التنزيل) لأبي العباس المراكشي، و(اللؤلؤ المنظوم في ذكر جملة من المرسوم) لمحمد بن أحمد الشهير بالمتولي.

ومنها مصطلح(الكتابة) وقد ألف بعض العلماء كتبا معنونة بهذا المصطلح ككتاب (معالم الكتابة ومغانم الإصابة) لعبد الرحيم القرش.

---

(٢) ثمة كتب تسمى (الأمالي) مثل (الأمالي) لأبي علي القالي، و(أمالي الزجاجي)، و(آداب المملي والمستملي).

المبحث الثاني: اصطلاحات كتابة الإملاء

ذكر العلماء أن هناك ثلاثة اصطلاحات للكتابة؛ وهي اصطلاح الرسم القرآني، واصطلاح العروض، واصطلاح الكُتَّاب؛ قال أبو حيان: ((فقد صار الاصطلاح في الكتابة ثلاثة أنحاء؛ اصطلاح العروض، واصطلاح كتابة المصحف، واصطلاح الكتَّاب في غير هذين))[٣]، وثمة فرق بين هذه الاصطلاحات الثلاثة كما يلي:

أولا: اصطلاح كتابة المصحف الشريف

وهو الطريقة التي كتب بها المصحف الشريف؛ ويسمى (رسم المصحف)، ويسمى أيضا (المصطلح الرسمي)، و (الرسم العثماني)[٤]، وسماه ابن مالك (الرسم السلفي)[٥]، ومنهم من يسميه (الخط المتبع)[٦].

قال السيوطي: ((رسم المصحف متبع لاتباع السلف رضي الله عنهم، وقد وقع فيه أشياء كثيرة من الوصل والفصل، والزيادة، والحذف، والبدل على خلاف ما تقدم تقريره))[٧]، وهذا الذي ذكره السيوطي مما انفرد فيه خط المصحف، وميزه عن غيره من الخطوط وغير ذلك؛ قد نص العلماء على أنه لا يجوز تغييره، ويجب اتباع طريقة السلف في كتابته، قال الإمام أحمد: ((تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في(ياء) أو (واو) أو (ألف)، أو غير ذلك))[٨]، وقال ابن الأثير: ((وكتابة المصحف

---

(٣) التذييل والتكيل لأبي حين الأندلسي : ٢٤٩/١٠ب، و ينُظر: باب الهجاء لابن الدهان: ٤٨، البرهان في علوم القرآن للزركشي : ٣٧٦/١، شرح التسهيل للمرادي: ١١٨١/٢،

(٤) ينُظر: مقدمة د تركي العتيبي في تحقيق كتاب الخط للزجاجي ٢٥.

(٥) ا ينُظر: لتسهيل لابن مالك : ٣٣٢.

(٦) ينُظر: قواعد الإملاء للهوريني: ٣٥.

(٧) الهمع للسيزطي : ٤٨٥/٣.

(٨) البرهان في علوم القرآن: ٣٧٩/١.

العزيز سنة متبعة لا تغير، وإن كان القياس والاصطلاح على خلاف بعضها))[٩].

كما أنه لا يقاس عليه غيره من الخطوط، قال ابن درستويه: ((كتاب الله عز وجل لا يقاس هجاؤه، ولا يخالف خطه، ولكنه يتلقى بالقبول على ما أودع المصحف))[١٠].

ثانيا: اصطلاح العروض

وهي الطريقة التي يكتب بها العروضيون البيت الشعري حين تقطيعه لتبيان وزنه؛ وهي طريقة خاصة لا تشبه الطريقة المألوفة في الكتابة، قال أبو حيان: ((العروضيون يكتبون ما يُسمع خاصة؛ إذ الذي يعتد به في صنعة العروض إنما هو ما يلفظ به؛ لأنهم يريدون به عدَّ الحروف التي يقوم بها الوزن متحركا وساكنا، فيكتبون التنوين نونا، ولا يراعون حذفها في الوقف، والمدغم بحرفين، ويكتبون الحروف بحسب أجزاء التفعيل))[١١]، وقال ابن عصفور: ((الهجاء قسمان؛ قسم للسمع، وقسم لرأي العين؛ فالذي هو للسمع هو خط العروضيين، وذلك أنهم يكتبون ما يسمعون خاصة؛ لأن الذي يعتد به في صنعة العروض إنما هو ما لفظ به))[١٢]؛ فالعروضيون إنما يراعون السمع، ولهذا فهم قد يحذفون حرفا، ويفكون الإدغام، تبعا لإيقاع الكلمة.

و الاصطلاح العروضي مثله مثل اصطلاح الرسم القرآني لا يجوز القياس عليه[١٣].

ثالثا : اصطلاح الكتَّاب

يسمى (اصطلاح الكتَّاب)، و (علم الخط القياسي)، و (علم الخط الاصطلاحي)، و(علم الخط المخترع)[١٤]. وهو ما تعارف عليه الكتّاب

---

(٩) البديع لابن الأثير: ٣٤٩/٢.

(١٠) كتاب الكتاب: ١٦.

(١١) التذييل ٢٤٩/١٠أ.

(١٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٦/٢، و يُنظر: الجمل للزجاجي ٢٧٣.

(١٣) يُنظر: الهمع: ٤٨٥/٣.

في الكتابة وفقا لقواعد النحو والصرف من فصل ووصل، وحذف وزيادة، وإبدال وفق: ((قوانين اصطلحوا عليها، وذلك أن الخط له صورة وضع عليها لبيان حروف المعجم، فالخط دليل على اللفظ، واللفظ دليل على المعنى، ثم الخط يدل على المعنى عند تعذر اللفظ؛ لأن المعنى يجريه الجنان بالفكر، ثم يدل عليه اللسان باللفظ، ثم يدل عليه البيان بالخط))[١٥]، و قد بيَّن زكريا الأنصاري أن اصطلاح الخط قد يكون ((ليس جاريا على اللفظ؛ لأنه قد يحذف منه ما يثبت في اللفظ، وقد يزاد فيه ما لم يتلفظ به، وقد يبدل حرف بدل آخر))[١٦].

والخط الاصطلاحي هذا ذو علاقة وثيقة بعلم النحو والصرف؛ إذ إن قوانينه وضوابطه في غالبها مبنية على قواعد النحو والصرف التي استنبطها العلماء من كلام العرب، قال ابن درستويه وهو يتحدث عن اختياره لقواعد الكتابة: ((وقد ألف كل امرئ منهم في ذلك كتابا على رأيه، فاخترنا من مذاهبهم جميعا ما وافق النظر، وأوجبه قياس النحو))[١٧]، وقال أبو حيان: ((إن كثيرا من الكتابة ينبني على أصول نحوية، ففي بيانها بيان لتلك الأصول، وذلك نحو كتابتهم الهمزة في أكثر أحوالها بالحرف الذي تسهل به، وهو باب من النحو كبير))[١٨].

وقد لخص ابن مالك أصول هذا الخط الاصطلاحي بأصلين (فصل الكلمة من الكلمة إلا أن يكونا كشيء واحد) و(مطابقة المكتوب المنطوقَ به)[١٩]، وغيره فصل في تلك الأصول، فالعكبري جعلها أربعة، قال: ((الكُتّاب اصطلحوا على كتابة حروف ليست في اللفظ، وحذف ما هو في اللفظ، وعلى قطع ما يمكن وصله، ووصل ما يمكن قطعه؛ فهذه أربعة

---

(١٤) يُنظر: قواعد الإملاء للهوريني: ٣٥.

(١٥) التذييل: ٢٤٩/١٠أ.

(١٦) المناهج الكافية لزكريا الأنصاري : ٥٧٦،، و يُنظر: اللباب علل البناء والإعراب للعكبري : ٢ / ٤٨١.

(١٧) كتاب الكتاب لابن درستويه : ١٦.

(١٨) التذييل: ٢٤٩/١ب و يُنظر: شرح التسهيل للمرادي: ١١٨١/٢.

(١٩) يُنظر: التسهيل: ٣٣٢.

أقسام ينشعب منها أكثر من ذلك))[٢٠]، فالعكبري هنا نص على أن أصول الخط أربعة: (الزيادة)، و (الحذف)، و (الوصل) و (القطع)، وابن عصفور جعل الكلام في الهجاء في سبعة أقسام ((مقصور، وممدود، ومهموز، ومنقوص، وما زيد فيه، أو نقص منه، وما كتب على لفظه))[٢١].

وبتدبر ما ذكره أولئك العلماء يمكننا أن نقول إن الكتابة الاصطلاحية تدور حول ستة طرق، (ما كتب على لفظه)، و (الهمز)، و (الزيادة)، و (الوصل والفصل)، و (الإبدال)، و(الحذف)، فأما ما (ما كتب على لفظه) فلا خلاف فيه إلا في طريقة كتابة الحروف المهملة مما لها مشابه معجم ككتابة (الحاء) و (الدال) و (الراء) فقد اختلفت كتبتها بين المشارقة والمغاربة؛ إذ يكتبها المشارقة مهملة (ح) (د) (ر)، ويكتبها المغاربة معجمة بنقطة واحدة أسفلها خوفا من اللبس بينها وبين الحروف المشابهة لها، وهي معجمة وهي: (ج) (ذ) (ز)[٢٢]، وهذا الخلاف انتهى فقد أجمع المتأخرون على كتابتها حسب طريقة المشارقة.

وأما بقية الطرق الخمسة فقد اختلف العلماء في بعض صورها، وكل المسائل الخلافية في الإملاء هي في تلك الطرق الخمسة، كما سنفصل في موضوع البحث.

موضوع البحث قسم إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول : مسائل الوصل والفصل

مسألة الخلاف في فصل أو وصل (ما) بـ(نِعْم) و (بئس)[٢٣]

---

(٢٠) اللباب علل البناء والإعراب: ٢/ ٤٨١.

(٢١) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٧/٢.

(٢٢) يُنظر: كتاب الكتاب: ٩٦، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٤، همع الهوامع: ٤٨٧/٣.

(٢٣) مراجع المسألة: أدب الكاتب لانب قتيبة : ٢٣٧، صناعة الكتاب للنحاس : ١٤٨، كتاب الكتاب لابن درستويه: ٥٧،، باب الهجاء لابن الدهان٢٢، اللباب علل البناء والإعراب: ٤٩٣/٢، التسهيل : ٣٣٢، التذييل والتكميل: ٢٥٢/١٠أ، شرح التسهيل للمرادي: ٢/ ١١٨٥، المساعد لابن عقيل ٣٤٠/٤، شرح

للعلماء في هذه المسألة قولان وهما:

القول الأول: وجوب وصل (ما) بـ(نعم) و(بئس) وعلى هذا القول أغلب العلماء، وهو المختار عند ابن درستويه[٢٤]، واختاره ابن مالك، وعَّدهُ شذوذا عن الأصل[٢٥]، وذلك اتباعا لرسم المصحف[٢٦].

قال أبو حيان الأندلسي:((الأصل كتبه منفصلا، وهذا مما خالف الأصل اتباعا للرسم السلفي؛ وذلك انهم كتبوه موصولا في رسم المصحف فوجب اتباعه))[٢٧].

وعلل ابن درستويه الوصل بقوله: ((لما كانا عبارة عن كل مدح، وذم، وغيّرا عن أمثلة الأفعال، و أُجريا مُجرى الأدوات ضارعا الحروف، ولم يقع ما بعدهما بمنزلة الذي))[٢٨].

القول الثاني: جواز الوصل والفصل؛ وقال بذلك ابن قتيبة[٢٩]، وأبو جعفر النحاس[٣٠]، وابن الدهان[٣١]، وأبو البقاء العكبري[٣٢].

قال ابن قتيبة: ((إن شئت وصلت وإن شئت فصلت، وأحب إليَّ أن تصل للإدغام، ولأنها موصولة في المصحف، و (بئسما) كذلك؛ لأنهما – وإن لم تكن مدغمة – فهي مشبهة بهما، وحجة من قطع (نعم ما) و (بئس

الشافية لركن الدين: ٢/ ١٠١٨، قواعد الإملاء لعبد السلام هارون: ٥٢،، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٨٩، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق لحسن شحاته : ٩٢.

(٢٤) يُنظر: كتاب الكتاب٥٧.

(٢٥) يُنظر: التسهيل: ٣٣٢.

(٢٦) يُنظر: التذييل والتكميل: ٢٥٢/١٠أ، شرح التسهيل للمرادي: ٢/ ١١٨٥.

(٢٧) التذييل والتكميل: ٢٥٢/١٠أ.

(٢٨) كتاب الكتاب: ٥٧.

(٢٩) ينظر : أدب الكاتب: ٢٣٧.

(٣٠) ينظر : صناعة الكتاب: ١٤٨.

(٣١) ينظر : باب الهجاء: ٢٢.

(٣٢) ينظر : اللباب علل البناء والإعراب: ٤٩٣/٢.

ما) أن (ما) معهما في معنى الاسم))[٣٣]، وذكر حجة من بالفصل؛ فقال: ((وحجة من قطع (نعم ما) و(بئس ما) أن (ما) معهما في معنى الاسم))[٣٤]، وقال النحاس: ((من وصلها جعلها بمنزلة (حبذا)، ومن فصل قال: المعنى :بئس الشيء))[٣٥].

واختار العلماء المعاصرون الوصل إذا كانت (نعم) مكسورة النون والعين، والفصل إذا كانت مسكنة العين[٣٦].

والراجح جواز الوجهين وذلك مراعاة لأمرين:

الأمر الأول: الأصل وهو الفصل كما قال أبو حيان، ولهذا عد ابن مالك الفصل شذوذا.

الأمر الثاني: الوصل اتباعا لرسم القرآن، واشتهاره و اعتماده من قبل غالبية العلماء، والاصطلاح في باب الخط متبع.

مسألة وصل حرفي الجر (مِن) و (عن) بـ(مَن)[٣٧]

اختلف العلماء، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: الوصل مطلقا سواء كانت موصولة أم استفهامية أم شرطية، فمثال الموصولة: أخذتُ المالَ ممن أعطانيه، ومثال الشرطية: ممنْ تأخذْ مالا آخذْ منه، ومثال الاستفهامية: ممن أنت؟ نسب هذا الرأي

---

(٣٣) أدب الكاتب: ٢٣٧.

(٣٤) أدب الكاتب: ٢٣٧.

(٣٥) صناعة الكتاب ١٤٨.

(٣٦) ينظر : قواعد الإملاء لعبد السلام هارون: ٥٢،، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٨٩، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٩٢.

(٣٧) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٣٤،كتاب الخط للزجاجي: ٩٥،كتاب الكتاب: ٥٨، صناعة الكتاب: ١٤٧ شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٠/٢، باب الهجاء: ٢٢، التسهيل ٣٣٢ التذييل والتكميل: ٢٥٠/١٠ب، شرح التسهيل للمرادي: ٢/ ١١٨٣، المساعد: ٣٣٧/٤، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن ٤٩، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٩٠، الإملاء لعربي بين النظرية والتطبيق.

ابن الدهان لبعضهم[٣٨]، واختاره ابن قتيبة[٣٩]، و ابن مالك[٤٠]، وأبوحيان[٤١]، والمرادي[٤٢]، وابن عقيل[٤٣]،وهو اصطلاح الإملاء الحديث[٤٤].

وعلل أبو حيان هذا الرأي بقوله: ((وإنما وصلت بها لأجل اشتباههما خطًا، ألا ترى أنك لو كتبت: (مِنْ مَنْ)؛ لكانا مشتبهين فوصلا، وأدغمت نون(مِنْ) في ميم (مَنْ)، وتنزلت منزلة المدغم في الكلمة الواحدة، قلم يجعل له صورة بل حذف مع كتبه متصلا))[٤٥].

القول الثاني: الفصل إذا كانت موصولة أو شرطية، والوصل فيما عدا ذلك؛ وقال بذلك الزجاجي[٤٦]، و النحاس[٤٧]، وابن الدهان[٤٨]، و ابن عصفور[٤٩].

وحجة هذا القول قياس الاستفهامية على أختها (ما)، وأما غيرها فتجرى مجرى المدغمات من كلمتين نحو قولك: منْ نجد[٥٠]

---

(٣٨) يُنظر : باب الهجاء: ٢٢.

(٣٩) ينظر : أدب الكاتب: ٢٣٤.

(٤٠) ينظر :التسهيل ٣٣٢.

(٤١) ينظر : التذييل والتكميل: ١٠/٢٥٠ب.

(٤٢) ينظر :شرح التسهيل للمرادي: ٢/ ١١٨٣.

(٤٣) ينظر : المساعد: ٤/٣٣٧.

(٤٤) ينظر : قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن ٤٩، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٩٠، الإملاء لعربي بين النظرية والتطبيق.

(٤٥) التذييل والتكميل: ١٠/٢٥٠ب.

(٤٦) ينظر : الخط للزجاجي : ٩٥.

(٤٧) ينظر : صناعة الكتاب: ١٤٧.

(٤٨) ينظر : باب الهجاء ٢٢.

(٤٩) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٣٥٠، التذييل والتكميل: ١٠/٢٥٠ب.

(٥٠) ينظر :شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٣٥٠.

القول الثالث: الإدغام مع (عَنْ) و (مِنْ)، والفصل مع (في) وقال بذلك ابن درستويه[٥١]، وحجة هذا القول أنه لا يجوز القياس على (ما)؛ لأن (مِنْ) قليلة المعاني خلافا لـ(ما)، ولهذا فهي تقل في الاستعمال، وإنما توصل مع (عن) و (مِنْ) لإدغام المتقاربين[٥٢].

وأرجح الأقوال القول الأول؛ وهو الوصل مطلقا سواء كانت موصولة أم استفهامية أم شرطية؛ وذلك أنه لا فرق في الصورة أو النطق بينها؛ و الأصل عدم التفريق بين المتماثلات

مسألة: وصل حروف الجر (مِن) و(عَنْ) و (في) بـ(ما) الموصولة والشرطية[٥٣]

اتفق العلماء على وصل حروف الجر (مِنْ) و(عنْ) و (في) بـ(ما) الزائدة والكافة، واختلفوا في وصلها بالموصولة، والشرطية، والاستفهامية، فأما الاستفهامية فسيأتي الكلام عنها في المسألة التالية، وأما الموصولة كقولك :(ألبسُ مِمَّا تلبسُ)، و(أسألُ عَمَّا جاء بك)، و(أكتبُ فيمَا يحلو لي من موضوعات)، والشرطية؛ كقولك:(ممَّا تأكلْ آكلْ)، و(عمَّا تبحثْ أبحثْ)، و (فيما تعجبْ أعجبْ)، فاختلف العلماء في وصلها بتلك الحروف، وذلك على ثلاثة أقوال؛ وهي:

القول الأول: الفصل غالبا، وقال بذلك ابن مالك[٥٤]، وأبو حيان[٥٥]، وركن الدين الفسوي[٥٦].

---

(٥١) ينظر : كتاب الكتاب: ٥٨.

(٥٢) يُنظر: كتاب الكتاب: ٥٨.

(٥٣) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٣٥، كتاب الخط: ٩٤-٩٥، صناعة الكتاب: ١٤٧، باب الهجاء: ٢٢، شرح الجمل: ٣٥٠/٢، التسهيل: ٣٣٢، التذييل والتكميل: ٢٥٠/١٠ب، ٢٥١أ، شرح الشافية لركن الدين ١٠١٥/٢، المساعد: ٣٣٨/٤، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٩٠، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٢٠، قواعد الإملاء لعبد السلام هارون: ٥١-٥٢

(٥٤) ينظر : التسهيل: ٣٣٢.

(٥٥) ينظر : التذييل والتكميل: ٢٥٠/١٠ب، ٢٥١أ.

(٥٦) ينظر : شرح الشافية لركن الدين ١٠١٥/٢.

و يمكننا أن نحتج لهذا القول بأن الفصل أولى؛ لأنهما كلمتان والأصل الفصل، وتجويز الوصل لوجود الحرفين المتقاربين، فبالنظر للحجة الأولى يفصل بينهما، وبالنظر للحجة الثانية يوصل بينهما، ويترجح الفصل لأن الأصل الفصل بين الكلمات.

القول الثاني: الفصل، ونسبه ابن عقيل للمغاربة[٥٧]، وهو قول النحاس[٥٨]، وابن الدهان[٥٩]، وابن عصفور[٦٠]، واختاره أبو حيان[٦١].

وحجة هذا القول التمسك بالأصل؛ قال أبو حيان: ((وقول ابن عصفور أرجح؛ لأنه الأصل؛ لأن علة الوصل في (ممَّن) مفقودة في (ممَّا) وهو التباس اللفظين خطا))[٦٢].

القول الثالث: الوصل دائما، وقال بذلك ابن قتيبة[٦٣]، والزجاجي[٦٤]، وهو اصطلاح الإملاء الحديث[٦٥]. وحجة هذا القول الإدغام بين المتقاربين؛ و لأنهم وصلوا في الاستفهامية فحملوا عليها البقية[٦٦].

وهذا القول الأخير هو الراجح ؛ إذ تكاد تتفق كلمة العلماء على وصل حروف الجر المذكورة بـ(ما) الاستفهامية، ونظرا لاتفاقها في الرسم مع الموصولة والشرطية فالأولى الحمل عليها.

---

(٥٧) ينظر : المساعد: ٣٣٨/٤.

=(٥٨) ينظر : صناعة الكتاب: ١٤٧.

(٥٩) ينظر :كتاب الكتاب: باب الهجاء ٢١.

(٦٠) ينظر :شرح الجمل: ٣٥٠/٢.

(٦١) التذييل والتكميل: ٢٥٠/١٠ب، ٢٥١أ.

(٦٢) التذييل والتكميل: ٢٥١/١٠أ

(٦٣) ينظر : دب الكاتب: ٢٣٥، و االتذييل والتكميل: ٢٥١/١٠أ.

(٦٤) ك ينظر : تاب الخط: ٩٤-٩٥.

(٦٥) ينظر : الإملاء العربي لأحمد قبش: ٩٠، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٢٠، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٥١-٥٢.

(٦٦) باب الهجاء: ٢٢.

مسألة: وصل حروف الجر (مِن) و(عن) و (في) بـ(ما) الاستفهامية[٦٧]

وأما وصل حروف الجر (مِن) و(عن) و (في) بـ(ما) الاستفهامية ففيه قولان:

القول الأول:الوصل فتكتب: مِمَّ جئت؟ عمَّ تتحدث؟ فيمَ هذا الفزع؟.

وعلى هذا القول جماهير العلماء كالزجاجي[٦٨]، ابن الدهان[٦٩]، وابن مالك[٧٠]، وابن عصفور[٧١]، وغيرهم[٧٢].

وحجة هذا القول أن الوصل يتأكد؛ لأن (ما) الاستفهامية تحذف منها الألف فتبقى على حرف واحد، فناسب الوصل.

القول الثاني: الفصل؛ وقال بهذا أبو جعفر النحاس[٧٣].

وحجة هذا القول أن الوصل إنما يكون مع (ما) الكافة، والزائدة فقط؛ فرقا بينها وبين (ما) الاسمية وهي إذا كانت موصولة، أو شرطية، أو استفهامية.

والراجح الوصل؛ إذ إن ألف (ما) الاستفهامية تحذف فتبقى على حرف واحد فيلزم على هذا زيادة (ها) السكت، و هي تزاد في الوقف فقط، ولهذا فيلزم الوصل.

---

(٦٧) مراجع المسألة: كتاب الخط: ٩٤، صناعة الكتاب: ١٤٧، باب الهجاء: ٢١، التسهيل: ٣٣٢، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٠/٢، التذييل والتكميل: ٢٥٠/١٠أ، ب، شرح الشافية لركن الدين: ١٠١٥/٢، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٩٠، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٢٠، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٥١-٥٢.

(٦٨) ينظر : كتاب الخط: ٩٤.

(٦٩) ينظر : باب الهجاء: ٢١.

(٧٠) ينظر : التسهيل: ٣٣٢.

(٧١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٠/٢.

(٧٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٥٠/١٠أ، ب، شرح الشافية لركن الدين: ١٠١٥/٢.

(٧٣) صناعة الكتاب: ١٤٧.

مسألة: وصل (لا) بـ(أن) إذا وقعت بعدها[٧٤]

اختلف العلماء في طريقة كتابة (لا) النافية بعد (أن) في مثل قولك : (أحب ألاَّ تذهب)، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: الفصل بينهما فتكتب: أحبُ أنْ لا تذهبَ، قال ابن عقيل عن هذا الرأي: إنه الصحيح عند النحويين[٧٥]، واختاره الأخفش الصغير[٧٦]، و أبو حيان[٧٧]، والمرادي[٧٨]، وحجة هذا القول أنه الأصل؛ فالأصل أن يفصل بين الكلمتين[٧٩].

القول الثاني: التفصيل فإن أدغم بغنة فتكتب منفصلة، و بغير غنه فينوى الاتصال، وتحذف خطًا؛ ونسب هذا القول للخليل[٨٠].

وحجة هذا القول حسب تعبير أبي حيان : ((أنه إذا أدغم بغنة فكأنه أبقى بعض النون فكتبها منفصلة لذلك، وإذا أدغم بغير غنة لم يبق للنون أثر))[٨١].

القول الثالث: التفصيل؛ فإن كانت (أنْ) مخففة من الثقيلة كتبت منفصلة مثل: علمتُ أنْ لا أحد عندك، وإن كانت ناصبة للفعل أدغمت

---

(٧٤) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٣٩، كتاب الكتاب: ٥٩، صناعة الكتاب: ١٤٦، باب الهجاء: ٢٥، الاقتضاب: لابن السيد البطليوسي ١٢٢/٢، شرح الشافية للرضي: ٣٢٦/٣، التذييل والتكميل: ٢٥٢/١٠ب، شرح التسهيل للمرادي ٢/ ١١٨٦، قواعد الإملاء لعبد السلام هارون ٥٣-٥٤، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٩٢.

(٧٥) ينظر : المساعد ٣٤١/٤.

(٧٦) ينظر : صناعة الكتاب: ١٤٦.

(٧٧) اينظر : لتذييل والتكميل: ٢٥٢/١٠ب.

(٧٨) ينظر : شرح التسهيل للمرادي: ٢/ ١١٨٦.

(٧٩) ينظر : التذييل والتكميل : ٢٥٢/١٠ب، وشرح التسهيل للمرادي ٢/ ١١٨٦.

(٨٠) ينظر : التذييل والتكميل: ٢٥٢/١٠ب، وشرح التسهيل للمرادي ٢/ ١١٨٦.

(٨١) التذييل والتكميل: ٢٥٣/١٠أ.

باللام مثل: أحبُ ألاَّ تذهبَ، و قال بهذا ابن قتيبة[٨٢]، و ابن السيد؛ وقال عنه ((إنه القياس))[٨٣]، وابن درستويه[٨٤]، وابن الدهان[٨٥]، وعليه اصطلاح الإملاء الحديث[٨٦].

و علل ابن السيد هذا الرأي بقوله: ((سبيل ما يدغم في نظيره، أو مقاربه ألا يكون بينه وبين ما يدغم فيه حاجز من حركة أو حرف...، فلما أن كان اسم (أنْ) المخففة من الشديدة مضمرا بعدها، مقدرا معها صار حاجزا بينها وبين (لا) فبطل إدغام (النون) من (أنْ) في لام (لا) لأجل ذلك، ولما كانت (أنْ) الناصبة للأفعال ليس بعدها شيء مضمر باشرت النون لام (لا) مباشرة المثل للمثل، والمقارب للمقارب فوجب إدغامها فيها فانقلبت إلى لفظها فلم يجز ذلك ظهورها في الخط))[٨٧].

والراجح القول الأول وهو الفصل؛ وذلك لأنه الأصل؛ فالأصل فصل الكلمات عن بعضها، والإدغام يكون في النطق دون الخط فهي مثل قولك : أخذت المال من محمد، فهنا تدغم (نون) من في (ميم) محمد لفظا دون حذفها خطا بعد إدغامها، فكذا مسألتنا.

ولهذا قال أبو حيان عن تعليل ابن السيد: ((وهذا خطأ؛ لأن المدغم من كلمتين لا تحذف منه صورة المدغم في الخط))[٨٨].

مسألة: فصل (لا) عن (كي)[٨٩]

اختلف العلماء في كتابة (لا) إذا جاءت بعد (كي) على قولين:

---

(٨٢) ينظر : أدب الكاتب: ٢٣٩.

(٨٣) الاقتضاب: ١٢٢/٢.

(٨٤) ينظر : كتاب الكتاب: ٥٩.

(٨٥) ينظر : باب الهجاء: ٢٥.

(٨٦) ينظر : قواعد الإملاء لعبد السلام هارون ٥٣-٥٤، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٩٢.

(٨٧) الاقتضاب ١٢٢/٢.

(٨٨) التذييل والتكميل: ٢٥٢/١٠ب.

(٨٩) مراجع المسألة: أدب الكاتب ٢٤٠، صناعة الكتاب: ١٤٧، كتاب الكتاب: ٢٤، التذييل والتكميل: ١٠ / ٢٥٣أ، شرح التسهيل للمرادي: ٢/ ١١٨٦، المساعد: ٣٤٢/٤.

القول الأول: الفصل فتكتب: أكرمتُكَ كي لا تغضبَ؛ وهذا قول ابن قتيبة[٩٠]، والنحاس[٩١]، و ذكر ابن الدهان أن الكُتَاب - في عصره - يكتبوها مفصولة، وموصولة[٩٢].

واحتج ابن قتيبة للفصل بقياس (كي) على (حتى)؛ فكما تكتب: حتى لا، فكذا تكتب: كي لا[٩٣]. وذكر ابن عقيل أن الفصل هو الأصل[٩٤].

القول الثاني: الوصل؛ فتكتب: أكرمتُكَ كَيْلا تغضبَ، وقال بذلك ابن درستويه[٩٥]، وعليه جمهور العلماء، ولهذا نص ابن مالك على أن الفصل شاذ[٩٦].

وذهب بعض المحدثين إلى جواز الفصل[٩٧]، **و الراجح الوصل؛** إذ عليه أكثر العلماء، وأما رأي ابن قتيبة فقال عنه ابن مالك إنه شاذ[٩٨]، وقال ابن عقيل عن قياس ابن قتيبة قياس فاسد[٩٩]، وقد رد عليه أحد شيوخ أبي حيان بقوله: ((غلَّط ابن قتيبة في ذلك؛ أن (حتى) كتبت ألفا في الخط ياء، فتخيل أن ياءها كياء (كي)، وهذه الألف لا تكتب ألفا إلا متطرفة فلو خفضت (حتى) المضمر كتبت ألفا على الأصل))[١٠٠].

---

(٩٠) ينظر : أدب الكاتب ٢٤٠.

(٩١) ينظر : صناعة الكتاب: ١٤٧.

(٩٢) ينظر : كتاب الكتاب: ٢٤.

(٩٣) ينظر : أدب الكاتب: ٢٤٠.

(٩٤) ينظر : المساعد: ٣٤٢/٤.

(٩٥) ينظر : كتاب الكتاب: ٦٠.

(٩٦) ينظر : التذييل والتكميل: ١٠ / ٢٥٣أ.

=(٩٧) ينظر : الإملاء العربي لأحمد قبش: ٩١.

(٩٨) ابنظر : لتذييل والتكميل: ١٠ / ٢٥٣أ، شرح التسهيل للمرادي: ٢/ ١١٨٦.

(٩٩) ينظر : المساعد: ٣٤٢/٤٤.

(١٠٠) التذييل والتكميل: ١٠ / ٢٥٣أ.

مسألة: وصل (طال) و (قلَّ) بـ(ما)[١٠١]

اختلف العلماء في وصل الفعلين (طال) و (قلَّ) بـ(ما) على ثلاثة أقوال وهي:

القول الأول: الفصل؛ فتكتب: طالَ مَا أكرمتُكَ، وقلَّ ما أهنتُك، و قال بذلك أبوعثمان المازني[١٠٢]،

و ابن درستويه[١٠٣] وعلل ذلك بقوله: ((لأنهما لم يغيرا عن أبنيتهما، ولم يقعا عبارة عن كل شيء، وليس فيهما ما في (نعم) و (بئس))[١٠٤].

القول الثاني: جواز الفصل والوصل، و لم ينسب لقائل، قال ابن الدهان: ((وكتبوا: قلَّمَا يفعل كذا، موصولة ومفصولة))[١٠٥].

ولعل حجتهم في هذا أنهم نظروا لكثرة الاستعمال فأجازوا وصلها، ونظروا إلى فعليتها فأجازوا فصلها عن (ما) .

القول الثالث: الوصل وقال بذلك أبو حيان[١٠٦]، وهو اصطلاح الإملاء الحديث[١٠٧].

وهو الراجح لأمرين:

الأمر الأول: أن (ما) ركبت مع (قلَّ) فكانت كالكلمة الواحدة[١٠٨].

والأمر الثاني: أن هذين الفعلين انفردا بزيادة (ما) بعدهما فأشبها (نِعْم) و(بئْس) فكان حق (ما) الوصل بهما.

---

(١٠١) مراجع المسألة: كتاب الكتاب: ٥٧، باب الهجاء: ٢٢، التذييل والتكميل: ٢٥٣/١٠ أ، لسان العرب: مادة (قلل)، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٥٣، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٩٢.

(١٠٢) ينظر : باب الهجاء: ٢٢.

(١٠٣) ينظر : كتاب الكتاب: ٥٧.

(١٠٤) كتاب الكتاب: ٥٧.

(١٠٥) باب الهجاء: ٢٢.

(١٠٦) ينظر : التذييل والتكميل : ٢٥٣/١٠ أ.

(١٠٧) ينظر : قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٥٣، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٩٢.

(١٠٨) ينظر : لسان العرب: مادة (قلل).

مسألة: وصل العدد بـ(مائة) إذا أضيفت إليه[١٠٩]

اختلف العلماء في كتابة الكلمة إذا كان فيها عدد مضاف إليه لفظ (مائة) على قولين:

القول الأول: الوصل بينهما فتكتب (ستمائة)، و(أربعمائة)، وهذا هو قول جمهور العلماء، ونسبه ابن درستويه إلى كُتاب زمنه[١١٠]، وهو اصطلاح الإملاء الحديث[١١١].

القول الثاني: الفصل فيكتب (ست مائة) (أربع مائة)، ونسبه أبو حيان لبعض حذاق النحويين[١١٢]، وذكر حجتهم وهي ((لأن الإعراب قد فصلهما))[١١٣].

وهذا القول هو الراجح؛ وذلك لأنها لا يعقل أن يكون في الكلمة الواحدة إعرابان؛ فإذا كان منصوبا كتبت : (اشتريت أربعَمائةِ جمل) بفتح العين، وكسر التاء في آخره، وإذا كان مرفوعا كتبت (عندي أربعُمائةِ جمل) بضم العين، وكسر التاء في آخره.

المبحث الثاني : مسائل الهمز

مسألة: كتابة الهمزة ألفا على كل حال[١١٤]

---

(١٠٩) مراجع المسألة: كتاب الكتاب: ٦٣، التذييل والتكميل ١٠/٢٥٠أ، قواعد الإملاء لعبد السلام هارون: ٤٨، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٨٨.

(١١٠) ينظر : كتاب الكتاب: ٦٣.

(١١١) ينظر :، قواعد الإملاء لعبد السلام هارون: ٤٨، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٨٨.

(١١٢) ينظر : التذييل والتكميل ١٠/٢٥٠أ.

(١١٣) المرجع السابق الموضع نفسه.

(١١٤) مراجع المسألة: صناعة الكتاب: ١٥١-١٥٣، كتاب الكتاب: ٢٤-٣٤، كتاب الخط: ٧٥، سر الصناعة: ١/٤١-٤٢، باب الهجاء: ٣٩-٤٥، التذييل والتكميل: ١٠/٢٥٩ب -٢٦٤ب، مشكلة الهمزة العربية لرمضان عبد التواب : ٧٩ - ١١١، الهمزة مشكلاتها وعلاجها لأحمد الخراط : ١٠١٤

اختلف العلماء القدماء والمعاصرون في كتابة الهمزة ألفا في كل أحوالها على قولين:

القول الأول: التفصيل في طريقة كتابتها حسب موقعها في الكلمة مبتدأة، أو متوسطة، أو متطرفة، وحسب حركتها، وحركة ما قبلها، وما بعدها في تفصيلات فصل فيها العلماء في كتبهم، وهذا هو رأي جماهير العلماء(١١٥).

قال ابن جني: ((إنما كتبت الهمزة واوا مرة، وياء مرة أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف، ولو أريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب ألفا على كل حال))(١١٦).

القول الثاني: كتابتها ألفا على كل حال؛ فتكتب (جُزْأ، ذِأْب، شُأْون)، فتكتبها ألفا مع تغير حركتها، وحركة ما قبلها، وهذا قول العلماء المتقدمين(١١٧)، ونسبه ابن الدهان للفراء حيث قال: ((وزعم الفراء أن حكم الهمزة أن تكتب كما كُتبت في الأول، وزعم أن قوما على ذلك))(١١٨)، والحق أن رأي الفراء موافق لجمهور العلماء في تغير طريقة كتابتها، وإنما هو يحكي عمن سبق من العلماء أنهم يكتبونها ألفا على كل حال، قال الزجاجي: ((قال الفراء: كان العلماء الأولون يكتبونها ألفا في كل حال، وإن توسطت يلزمون الأصل في ذلك؛ وقد رأيتها في مصحف عبد الله مكتوبة ألفا متوسطة مع تغير الحركات))(١١٩)، وانتصر لهذا الرأي

---

(١١٥) ينظر تفصيل قولهم في طريقة كتبتها في: صناعة الكتاب: ١٥١-١٥٣، كتاب الكتاب: ٢٤-٣٤، كتاب الخط، باب الهجاء: ٣٩-٤٥، التذييل والتكميل: ١٠/٢٥٩ب -٢٦٤ب.

(١١٦) سر الصناعة: ١/٤١-٤٢.

(١١٧) ينظر: كتاب الخط للزجاجي: ٧٥.

(١١٨) باب الهجاء: ٤٥.

(١١٩) كتاب الخط: ٧٥.

شوقي النجار وقال: ((وقد آن لنا أن نعود إلى منهج السلف في رسم الهمزة على الألف))[١٢٠].

وحجة هذا القول أنه قد غلب الآن لغة تحقيق الهمزة، وقد رأينا أن العرب إذا كانت في مكان متفق على تحقيقها فيه كابتداء الكلمة فإنهم مجمعون على كتابتها على الألف، وإنما كتبها العلماء على واو أو ياء تبعا للغة التخفيف[١٢١].

(١٢٠) الهمزة، مشكلاتها وعلاجها: ١٠١٤.

(١٢١) ينظر : سر الصناعة لابن جني : ١/٤١-٤٢.

والراجح الرأي الأول وهو كتابتها حسب حركتها، وحركة ما قبلها، ولا شك أن الرأي الثاني رأي وجيه وفيه تيسير، لكن الإشكال أنه يوجب ضبط الكلمة بالشكل في كل كلمة في وسطها، أو آخرها همزة؛ لئلا يحدث اللبس، فهروبا من الضبط بالشكل، - وهو إثقال للكتابة - الأولى كتابتها حسب حركتها وحركة ما قبلها كما هو رأي جماهير العلماء.

مسألة: كتابة الهمزة المتوسطة إذا كانت متحركة وقبلها حرف صحيح ساكن، وبعدها حرف صحيح(١٢٢)

اختلف العلماء في طريقة كتابة الهمزة المتوسطة إذا كانت متحركة وقبلها حرف صحيح ساكن مثل (المرأة، يسْأَم، أبْؤُس جمع بأس) على أربعة أقوال وهي:

القول الأول: حذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها فتكتب: (المرَة، يسَم)، قال النحاس: ((ومنهم من لا يكتب لها صورة في هذه المواضع فيكتب: هو أسَل منه (أ س ل)...، و أفِدَة (أ ف د ة))(١٢٣). ونسب هذا القول لبعضهم(١٢٤)، ونسب إلى الكسائي(١٢٥)، واختاره ابن درستويه(١٢٦)، وأبو حيان حيث قال: ((والأحسن والأقيس ألا تثبت لها صورة في الخط؛ لا في التحقيق، ولا في الحذف والنقل))(١٢٧).

---

(١٢٢) مراجع المسألة: كتاب الكتاب: ٢٩، الخط للزجاجي ٧٦، الجمل: ٢٨٢، صناعة الكتاب: ١٥٣ باب الهجاء: ٤٢، شرح الشافية للرضي: ٣٢٢/٤، التذييل والتكميل: ٢٦٠/١٠ب، شرح التسهيل للمرادي: ١١٩٨/٢، وانظر: الهمع: ٣٦٠/٣، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٤٥، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٢٢، قواعد الإملاء لعبد السلام هارون: ١١.

(١٢٣) صناعة الكتاب: ١٥٣.

(١٢٤) ينظر : شرح الشافية للرضي ٣٢٢/٣.

(١٢٥) ينظر : باب الهجاء: ٤٣.

(١٢٦) ينظر : كتاب الكتاب: ٢٩.

(١٢٧) التذييل والتكميل: ٢٦٠/١٠ب، وانظر: الهمع ٤٦٠/٣، والمرادي. شرح التسهيل للمرادي: ١١٩٨/٢.

وعلة هذا القول أن العرب يحذفونها من اللفظ فكذا تحذف من الخط، قال ابن درستويه: ((سائر العرب الفصحاء يحذفونها من اللفظ أيضا إذا خففوها، وينقلون حركتها إلى ما قبلها، كقولهم: يَرَى؛ وإنما هو يرأى؛ ألا ترى أن ماضيه: رأى؟، وكقولهم: مَلَك؛ وإنما هو في الأصل مَلَأك؛ ألا ترى أن جمعه ملائكة؟))[١٢٨].

القول الثاني: تكتب ألفا على كل حال؛ ونسبه ابن درستويه لأجلة الكتاب؛ قال: ((وهو مذهب بعض أجلة هذا الشأن))[١٢٩]، قال أبو حيان عن هذا الرأي: ((وهو أقل استعمالا))[١٣٠].

وحجة كتابتها بالألف تشبيها لها بالهمزة في أول الكلام[١٣١].

وقد رد هذا القول ابن درستويه بقوله: ((وقد أساء القياس من فعل ذلك، وخالف الصواب؛ لأن هذه لا تشبه الهمزة المبتدأة))[١٣٢].

القول الثالث: تكتب صورتها على حسب حركتها فتكتب: (يسْأل، أفئِدة، أبْؤس) وهو الأكثر استعمالا من الكتاب[١٣٣]، وقال النحاس عن هذا الرأي إنه أجود الأقوال[١٣٤]، واختاره ابن الدهان[١٣٥]، وهذا القول هو اصطلاح الإملاء الحديث[١٣٦]. وحجة هذا القول أن إثباتها أولى لتطابق الخط مع اللفظ[١٣٧].

---

(١٢٨) كتاب الكتاب: ٢٩..

(١٢٩) كتاب الكتاب: ٣٠.

(١٣٠) التذييل والتكميل: ١٠/٢٦٠ب، وانظر: الهمع: ٣/٣٦٠.

(١٣١) ينظر : التذييل والتكميل: ١٠/٢٦٠ب، و الهمع: ٣/٣٦٠.

(١٣٢) كتاب الكتاب ٣٠.

(١٣٣) ينظر : شرح الشافية للرضي: ٤/٣٢٢.

(١٣٤) ينظر : صناعة الكتاب: ١٥٣.

(١٣٥) ينظر : باب الهجاء: ٤٢.

(١٣٦) ينظر : الإملاء العربي لأحمد قبش: ٤٥، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٢٢، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١١.

(١٣٧) ينظر : شرح الشافية للرضي: ٤/٣٢٢.

القول الرابع: حذف الهمزة إذا كانت مفتوحة دائما، و جواز حذفها وإثباتها إذا كانت مضمومة، أو مكسورة، نسب الرضي هذا القول لبعضهم(١٣٨)، وهو قول الزجاجي(١٣٩). وعلل الزجاجي الحذف في المفتوحة خاصة بقوله:((لكثرة دورها في الكلام))(١٤٠).

والراجح القول الثالث وهو كتابتها حسب حركة ما قبلها؛ وذلك ليتطابق اللفظ مع الخط، قال الرضي: ((حذفك في الخط لما هو ثابت في اللفظ خلاف القياس))(١٤١).

مسألة: كتابة الهمزة المتوسطة إذا كانت متحركة وقبلها حرف صحيح ساكن، وبعدها حرف معتل للمد(١٤٢)

هذه المسألة فرع عن المسألة السابقة؛ إذ تختلف عنها بنوع الحرف الذي بعد الهمزة فهناك حرف صحيح وهنا حرف علة للمد، وقد اختلف العلماء في طريقة كتابتها على قولين:

القول الأول: لا صورة لها، وبالتعبير الحديث تكتب على السطر، أو على نبرة فيما إذا كان ما قبلها متصلا بما بعدها؛ فتكتب مرْءُوْس، مَسْئُوْل(١٤٣)، و اختار هذا القول أبو حيان(١٤٤).

و حجة هذا القول عدم الجمع بين صورتين متماثلتين فتحذف إحداهما.

---

(١٣٨) ينظر : شرح الشافية للرضي: ٣٢٢/٤.

(١٣٩) ينظر : الجمل: ٢٨٢.

(١٤٠) الجمل: ٢٨٢، ينظر : شرح الشافية للرضي: ٣٢٢/٤.

(١٤١) شرح الشافية للرضي: ٣٢٢/٤.

(١٤٢) مراجع المسألة: الجمل: ٢٨١، شرح الشافية للرضي: ٣٢٤/٣، التذييل والتكميل: ٢٦٠/١٠ب، همع الهوامع: ٣٦٥/٣، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٥٥، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١٧.

(١٤٣) ينظر : الجمل: ٢٨١، التذييل والتكميل: ٢٦٠/١٠ب.

(١٤٤) ينظر : التذييل والتكميل: ٢٦٠/١٠ب.

القول الثاني: كتابتها على صورتها بواوين فتكتبها: مَسْؤُوْل[١٤٥]. وهذا القول هو اختيار المعاصرين[١٤٦]، وزاد بعض المعاصرين أنه إذا كان ما قبل الهمزة متصلا بها تكتب على نبرة مثل: (مَسْئُوْل)[١٤٧]. وحجة هذا القول للتفريق بين المعتل مثل (مَقُول) والمهموز مثل: مَرْؤُوْس[١٤٨].

وكتابتها على واو وبعدها واو المد هو الراجح؛ لأن الأولى مطابقة المكتوب للملفوظ.

مسألة: كتابة الهمزة المتوسطة إذا كانت متحركة وما قبلها مفتوح، وما بعدها حرف علة[١٤٩]

اختلف العلماء في طريقة كتابة الهمزة المتوسطة إذا كانت متحركة وما قبلها مفتوح، وما بعدها حرف علة مثل: مَآل، رَئِيس، مَؤُونة على قولين:

القول الأول: حذفها فتكتب (مَال) و (رِيس)؛ اختاره النحاس[١٥٠]، وهو اختيار أبي حيان أيضا[١٥١].

وحجة هذا القول عدم الجمع بين صورتين مثماثلتين في كلمة واحدة.

القول الثاني: حسب حركة الحرف الذي بعدها، فتكتب: مآل، لئيم، مؤونة[١٥٢]، وحجة هذا القول أن الحذف خلاف الأصل، و لا يحذف إلا

---

(١٤٥) ينظر : الجمل: ٢٨١، التذييل والتكميل: ٢٦٠/١٠ب.

(١٤٦) ينظر : الإملاء العربي لأحمد قبش: ٥٥، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١٧.

(١٤٧) ينظر : قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١٧.

(١٤٨) ينظر : التذييل والتكميل: ٢٦٠/١٠ب، الهمع: ٤٦٥/٣.

(١٤٩) مراجع المسألة: صناعة الكتاب: ١٥٣، التذييل والتكميل: ٢٦١/١٠أ، شرح الشافية للرضي ٣٢٤/٣، الهمع: ٣٦٥/٣.

(١٥٠) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٥٣.

(١٥١) يُنظر : التذييل والتكميل: ٢٦١/١٠أ، و انظر الهمع: ٣٦٥/٣

(١٥٢) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٥٣، التذييل والتكميل: ٢٦١/١٠أ، شرح الشافية للرضي ٣٢٤/٣.

مع عدم اللبس؛ والحذف هنا يوقع في اللبس. **وهذا القول هو الراجح لأن حذفها يوقع باللبس.**

مسألة: الهمزة المتوسطة إذا كانت مضمومة وما قبلها مضموم أو مفتوح، وبعدها واو(١٥٣).

اختلف العلماء في كتابتها على قولين:

القول الأول: ليس لها صورة، وبالتعبير الحديث تكتب على السطر، أو على نبرة فيما إذا كان ما قبلها متصلا بما بعدها؛ فتكتب: رُءُوس، رَءوف، شُئُون ؛ وهذا قول الأكثرين(١٥٤)، واختاره ابن الدهان(١٥٥)، و أبو حيان الأندلسي(١٥٦).

وحجة هذا القول تفادي توالي الأمثال، و((لأن ذلك موافق لما اعتبر فيها حال التخفيف؛ إذ اعتبرت حركتها فاعتبر هنا حرف حركتها))(١٥٧).

القول الثاني: صورتها واو فتكتب: رُؤُوس، رَؤوف(١٥٨).

ولم يذكر لهذا القول حجة، ولعل من كتبها هكذا راعى أن حركة الهمزة إذا ضمت تجعل على واو غالبا فطرد الباب.

وجمع بعض المعاصرين بين القولين فيكتبها على واو إذا كان ما قبلها منفصلا عما بعدها نحو (رُؤُوس)، و يكتبها على نبرة إن كان الحرف الذي قبلها متصلا بما بعدها مثل: (شُئُون)(١٥٩).

---

(١٥٣) مراجع المسألة: باب الهجاء: ٤٢، شرح الشافية للرضي: ٣٢١/٣، التذييل والتكميل: ٢٦١/١٠أ، المناهل الصافية لطف الله الغياث : ٤٠٥/٢، الهمع: ٤٦٦/٣، المناهج الكافية: ٥٨٣، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٥١، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٢٦، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١٣، الهمزة في الإملاء العربي: ٣٣-٣٥.

(١٥٤) يُنظر : شرح الشافية للرضي: ٣٢١/٣.

(١٥٥) يُنظر : كتاب الكتاب: ٤٢.

(١٥٦) يُنظر : التذييل والتكميل: ٢٦١/١٠أ.

(١٥٧) المناهل الصافية: ٤٠٥/٢.

(١٥٨) يُنظر : باب الهجاء: ٤٢، التذييل والتكميل: ٢٦١/١٠أ، المناهج الكافية: ٥٨٣، الهمع: ٤٦٦/٣.

والراجح كتابتها على واو في كل حال؛ إذ بكتابتها على واو لا يحصل لبس؛ لأن كتابتها على السطر قد تجعلها تقرأ بفتح الهمزة، وكتابتها على النبرة قد تدفع لقراءة ما قبلها مكسورا.

مسألة: كتابة الهمزة المتوسطة إذا كانت مضمومة وما قبلها مكسور[١٦٠]

اختلف العلماء في طريقة كتابة الهمزة إذا كانت **مضمومة وما قبلها مكسور**، نحو: (يستَهْزِؤُون، مَالِؤُون) على ثلاثة أقوال:

القول الأول: تكتب بواوين (يستهزِؤُون) (مالِؤُون) (يخطِؤُون) (مِؤُون)؛ نسب هذا القول لسيبويه[١٦١]، وهذا اختيار المبرد[١٦٢].

القول الثاني: تسهيلها بحذفها وكتابة الكلمة بواو واحدة، إما مهموزة (يستهزِؤُن)، وإما غير مهموزة (يستهزِوُن) حسب خلافهم في المحذوفة، ونسبه الزجاجي لأهل البصرة؛ قال: ((أهل البصرة يكتبونها على حركتها، وذلك أن تنضم وينكسر ما قبلها نحو قولك: يستهزِؤُن؛ لأنها مضمومة وما قبلها مكسور فتجتمع واوان فيحذفون أحدهما؛ لئلا يجمعوا بين صورتين، والمحذوفة منهما هي المنقلبة من الهمزة عند أكثرهم))[١٦٣]، ونسب هذا القول لسيبويه[١٦٤]، وقال ابن الدهان عن هذا الرأي ((عليه الكتَّاب))[١٦٥]، واختار هذا القول العكبري[١٦٦]، و ابن عصفور وقال عنه

---

(١٥٩) يُنظر : قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١٣، الهمزة في الإملاء العربي: ٣٣-٣٥.

(١٦٠) مراجع المسألة: مراجع الصناعة الكتاب: ١٥٣، كتاب الخط للزجاجي: ٨٠، باب الهجاء: ٤٢، اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٦/٢، شرح الجمل: ٣٥٨/٢، التذييل والتكميل: ٢٦١/١٠أ، الهمع ٣٦٦/٣، المناهل الصافية: ٤٠٥/٢، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٣٥.

=(١٦١) يُنظر : التذييل والتكميل: ٢٦١/١٠أ، الهمع ٣٦٦/٣، لم أجد له ذكرا في كتاب سيبويه.

(١٦٢) يُنظر : كتاب الخط للزجاجي: ٨٠.

(١٦٣) كتاب الخط: ٨٠

(١٦٤) يُنظر : شرح الجمل: ٣٥٨/٢، المناهل الصافية: ٤٠٥/٢، لم أجد له ذكرا في كتاب سيبويه.

(١٦٥) باب الهجاء: ٤٢.

(١٦٦) يُنظر : اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٦/٢.

إنه موافق للقياس قال: ((والصحيح في القياس أن تسهل بيها وبين الحرف الذي منه حركتها قياسا على نظائرها من الهمزات المتحركة ما قبلها))[١٦٧].

القول الثالث: كتابتها بالياء على حركة ما قبلها؛ ونسب الزجاجي هذا القول لأهل الكوفة قال: ((وأهل الكوفة يكتبون الهمزة في هذا الوجه على حركة ما قبلها؛ فيكتبون: يستهزِئُون؛ بياء، وتابعهم الأخفش على ذلك))[١٦٨]، وكذا نسبه ابن عصفور للكوفيين والأخفش[١٦٩]، ونسبه أبو حيان للأخفش[١٧٠]، ونسبه النحاس للكسائي[١٧١]، واختاره ابن الدهان ونص على أنه موافق للقياس[١٧٢]، و عليه اصطلاح الإملاء الحديث[١٧٣]، وصدر به قرار من مجمع اللغة العربية[١٧٤] ووصف هذا الرأي أبو البقاء العكبري بالضعف[١٧٥].

والراجح القول الأول وهو كتابتها بواوين تحقيقا لحركة الهمز؛ وأما كتابتها على الياء فيوقع باللبس بينها وبين المكسورة.

مسألة: كتابة الهمزة المتوسطة المكسورة بعد فتح أو كسر وبعدها ياء[١٧٦]

اختلف العلماء في كتابة الهمزة المتوسطة المكسورة بعد فتح أو كسر وبعدها ياء نحو: (لَئِيم) و(مِئِين) جمع مائة، على قولين:

---

(١٦٧) شرح الجمل: ٣٥٨/٢.

(١٦٨) كتاب الخط: ٨٠.

(١٦٩) يُنظر : الشرح الجمل: ٣٥٨/٢.

(١٧٠) يُنظر : التذييل والتكميل: ٢٦١/١٠أ.

(١٧١) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٥٣.

(١٧٢) يُنظر : باب الهجاء: ٤٢.

(١٧٣) يُنظر : الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٣٥.

(١٧٤) وهو القرار الصادر في ١٩٦٠/١/٥م، ينظر : مشكلة الهمزة في العربية لرمضان عبد التواب :١١٠.

(١٧٥) يُنظر : اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٦/٢.

(١٧٦) مراجع المسألة: كتاب الخط: ٧٨، البديع: ٣٥٤/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٧/٢، التذييل والتكميل: ٢٦١/١٠أ، الهمع: ٤٦٦/٣، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١٤.

القول الأول: تحذف ولا صورة لها[١٧٧].

القول الثاني: تكتب على ياء ؛ واختار هذا القول الزجاجي [١٧٨]، وابن الأثير[١٧٩]، و عليه اصطلاح الإملاء الحديث[١٨٠].**والراجح القول الثاني** ؛ لأن الأصل موافقة الخط للفظ، وما جاء على غير ذلك هو خلاف القياس.

مسألة: كتابة الهمزة المتوسطة المكسورة وما قبلها مضموم[١٨١]

اختلف العلماء في طريقة كتابة الهمزة المتوسطة المكسورة وما قبلها مضموم مثل: (سُئِل) و (دُئِل) على قولين:

القول الأول: كتابتها على حركة ما قبلها فتكتب بالواو (سُؤِل) (دُؤِل)، ونسب الزجاجي هذا القول للبصريين[١٨٢]، ونُسب للأخفش[١٨٣]، ونسبه ابن عصفور للكوفيين والأخفش[١٨٤].

قال الزجاجي: ((واحتج أهل البصرة لذلك بأنها كتبت على التبيين))[١٨٥]، ويريد بذلك لتبيين حركة ما قبلها.

---

(١٧٧) يُنظر : التذييل والتكميل: ٢٦١/١٠أ، الهمع: ٤٦٦/٣، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٧/٢.

(١٧٨) يُنظر : كتاب الخط: ٧٨.

(١٧٩) يُنظر : البديع: ٣٥٤/٢.

(١٨٠) يُنظر : قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١٤، وعليه قرار مجمع اللغة العربية الصادر في ١٩٦٠/١/٥م، ينظر : مشكلة الهمزة في العربية لرمضان عبد التواب : ١١٠

(١٨١) مراجع المسألة: كتاب الخط للزجاجي: ٨٠، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٧/٢-٣٥٨، البديع لابن الأثير: ٣٥٤/٢ شرح الشافية للرضي: ٣٢١/٣، التذييل: ١٠ / ٢٦١أ، الهمع: ٤٦٦/٤، المناهل الصافية: ٢/ ٤٠٥، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٢٥.

(١٨٢) يُنظر : كتاب الخط: ٨٠.

(١٨٣) يُنظر : شرح الشافية للرضي: ٣٢١/٣، التذييل: ١٠ / ٢٦١أ، الهمع: ٤٦٦/٤، المناهل الصافية: ٤٠٥/٢.

(١٨٤) يُنظر : شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٧/٢-٣٥٨.

(١٨٥) الخط للزجاجي : ٨٠.

القول الثاني: كتابتها بالياء، ونسب هذا القول لسيبويه[١٨٦]، واختاره ابن الأثير[١٨٧]، وعلى هذا القول اصطلاح الإملاء الحديث[١٨٨].

وهذا القول هو الراجح كما هو رأي سيبويه؛ لأن مراعاة حركة الحرف أولى من مراعاة حركة سابقه، وذلك دفعا للبس، ويعلل رمضان عبد التواب اختيار الكسر بأن حركة الكسرة أقوى من الضمة[١٨٩].

مسألة: كتابة الهمزة المتطرفة إذا كان ما قبلها حرفا صحيحا ساكنا[١٩٠]

اختلف العلماء في طريقة كتابة المتطرفة إذا كان ما قبلها حرفا صحيحا ساكنا نحو (جُزْء، خَبْء، دِفْء) على أربعة أقوال:

القول الأول: كتابتها على السطر فتكتب (جُزْء، خَبْء، دِفْء) وبتعبير القدماء ((لم يكتب لها في الخط صورة))[١٩١].

وعلى هذا الرأي جمهور العلماء[١٩٢]، وهو قول النحاس[١٩٣]، وابن جني[١٩٤]، وابن الأثير[١٩٥]، وأبي حيان[١٩٦]، و السيوطي[١٩٧]، وعليه

---

(١٨٦) يُنظر : شرح الشافية للرضي: ٣٢١/٣، التذييل: ١٠ / ٢٦١أ، الهمع: ٤٦٦/٤، المناهل الصافية: ٤٠٥/٢، ولم أجده في كتاب سيبويه.

(١٨٧) البديع: ٣٥٤/٢.

(١٨٨) انظر: الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٢٥، وعليه قرار مجمع اللغة العربية الصادر في في ١٩٦٠/١/٥م، يُنظر : مشكلة الهمزة في العربية لرمضان عبد التواب :١١٠

(١٨٩) يُنظر : مشكلة الهمزة العربية : ١١٣.

(١٩٠) مراجع المسالة: كتاب الكتاب: ٣٣، كتاب الخط: ٧٥، الجمل ٢٧٩، صناعة الكتاب: ١٥٢، الألفاظ المهموزة وعقود الهمز لابن جني : ٦٣، باب الهجاء: ٤٣، البديع في علم العربية: ٣٥٤/٢ التذييل: ٢٦١/١٠أ همع الهوامع: ٣٦٦/٣، مشكلة الهمزة في العربية لرمضان عبد التواب :١١٠، لإملاء العربي لأحمد قبش: ٤٣، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٣١، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٩.

(١٩١) صناعة الكتاب: ١٥٢.

(١٩٢) يُنظر : باب الهجاء: ٤٣.

(١٩٣) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٥٢.

(١٩٤) يُنظر : الألفاظ المهموزة وعقود الهمز ٦٣.

اصطلاح الإملاء الحديث[١٩٨]، وصدر به قرار من مجمع اللغة العربية في القاهرة[١٩٩].

القول الثاني: ينظر لما قبل الحرف الساكن قبلها؛ فإن كان مضموما كتبت على الواو مثل: (جُزْؤ)، وإن كان مكسورا كتبت على الياء مثل: (دِفْىء)، وإن كان مفتوحا كتبت على السطر مثل (خَبْء)[٢٠٠]. وهذا أحد قولي الكسائي؛ إلا أنه يرى أنه في حالة الألف كتابتها تكون وفقا لحركتها[٢٠١].

القول الثالث: ينظر لما قبل الحرف الساكن قبلها؛ فإن كان مفتوحا كتبت على السطر مثل: (خَبْء) على كل حال، وإن كان مضموما أو مكسورا فعلى حسب حركة الهمزة، فتكتب (الجُـزْؤُ) و (الدِفْؤُ) بالواو في حالة الرفع، و (الجُـزْىءِ) و (الدِفْىءِ) بالياء في حالة الجر، وبالألف في حالة النصب (الدِفْأَ) و (الجُـزْأَ)[٢٠٢]. وإن كان منصوبا منونا فبعضهم يكتبه بألف واحدة هي بدل من التنوين (جزءًا)، و حكى ابن كيسان الإجماع على هذه الطريقة فقط[٢٠٣]، والحق أن ثمة خلافا؛ إذ ذكر النحاس أن البصريين يكتبونها بألفين (جزأا) الأولى صورة الهمزة، والألف الثانية بدل من التنوين، وذكر أن هذا اختيار المبرد[٢٠٤]، وهذا أحد قولي

---

(١٩٥) يُنظر : البديع في علم العربية: ٣٥٤/٢.

(١٩٦) يُنظر : التذييل: ٢٦١/١٠أ.

(١٩٧) يُنظر : همع الهوامع: ٣٦٦/٣.

=(١٩٨) يُنظر : الإملاء العربي لأحمد قبش: ٤٣، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٣١، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٩.

(١٩٩) وهو القرار الصادر في في ١٩٦٠/١/٥م، ينُظر : مشكلة الهمزة في العربية لرمضان عبد التواب :١١٠

(٢٠٠) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٥٢، التذييل: ٢٦١/١٠أ، همع الهوامع: ٣٦٦/٣.

(٢٠١) يُنظر : باب الهجاء: ٤٣، البديع في علم العربية: ٣٥٤/٢.

(٢٠٢) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٥٢، التذييل: ٢٦١/١٠أ، همع الهوامع: ٣٦٦/٣.

(٢٠٣) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٥٢.

(٢٠٤) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٥٢، التذييل: ٢٦١/١٠أ.

الكسائي إلا أنه لا يفرق بين حركة ما قبلها، فهو يرى كتابتها حسب حركتها سواء كان ما قبل الساكن مضموما أم مفتوحا أم مكسورا[٢٠٥].

القول الرابع: حذف الهمزة؛ قال الزجاجي: ((وإذا كانت الهمزة آخرا وسكن ما قبلها لم تثبت لها صورة في الخط، وذلك قولك: (الجُزْ)، و (الدُفْ) يكتب ذلك بغير همزة))[٢٠٦]، وهذا قول ابن درستويه[٢٠٧]، والزجاجي[٢٠٨]. وعلة هذا القول أنها كتبت على التخفيف؛ لأن الهمزة إذا كانت متطرفة وقبلها ساكن فإذا خففت حذفت وألقيت حركتها على الساكن قبلها، فكتبوها على صورة التخفيف[٢٠٩].

والراجح القول الأول وهو كتابتها على السطر؛ لأن الهمزة حرف له صورة، وإنما يصار إلى كتابته على الواو أو الياء لمراعاة حركة ما قبله، فإذا كان ما قبله ساكنا وهو متطرف فلا وجه لكتابتها على الياء أو الواو.

مسألة: كتابة الهمزة المتطرفة إذا كان ما قبلها ألف زائدة وكانت الكلمة منصوبة منونة[٢١٠]

اتفق العلماء على أن الهمزة المتطرفة إذا كان ما قبلها ألفا زائدة أنها تكتب على السطر مثل: سماء، واختلفوا في طريقة كتابتها إذا كانت الكلمة منصوبة منونة على قولين:

---

(٢٠٥) يُنظر : باب الهجاء: ٤٣، البديع في علم العربية: ٣٥٤/٢.

(٢٠٦) كتاب الخط للزجاجي: ٧٥.

(٢٠٧) يُنظر : كتاب الكتاب: ٣٣.

(٢٠٨) يُنظر : كتاب الخط: ٧٥، وانظر: الجمل ٢٧٩.

(٢٠٩) يُنظر : كتاب الكتاب: ٣٣، وكتاب الخط: ٧٥، اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٥/٢.

(٢١٠) مراجع المسالة: أدب الكاتب: ٢٢٧، صناعة الكتاب ١٥٢، الألفاظ المهموزة وعقود العمز: ٤٩، التذييل ٢٦١/١٠ب، شرح التسهيل للمرادي: ١١٩٩/٢ تمهيد القواعد: ٥٣١٣/١٠، المساعد ٣٥٨/٤، الهمع: ٣/ ٤٦٦، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٥٢، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٦٨.

القول الأول: كتابتها بألفين (سماءًا)؛ الألف الأولى ألف المد، والثانية بدل من التنوين، وهذا قول البصريين[٢١١]، ونسبه السيوطي إلى جمهور البصريين[٢١٢]، و هو قول المبرد[٢١٣]، واختاره ابن قتيبة، وقال: ((فالقياس أن تكتبه بألفين))[٢١٤]،واختاره ابن جني[٢١٥]، وأبو البقاء العكبري[٢١٦]، وعليه قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة [٢١٧]. وحجة هذا القول أن الأصل ثلاث ألفات؛ ألف العلة، وألف الهمزة، والألف المبدلة من التنوين، فحذفت واحدة للتخفيف[٢١٨]، وعليه فلا يجوز بعد ذلك إنهاك الكلمة بالحذف منها مجددا.

القول الثاني: كتابتها بألف واحدة (سماءً)، وهذا قول الكوفيين[٢١٩]، ونسبه السيوطي لبعض البصريين [٢٢٠]، ونسب ابن قتيبة هذا القول إلى كُتَّاب زمانه[٢٢١]، وعليه بعض المعاصرين[٢٢٢].وحجة هذا القول ترك الجمع بين متماثلين.

=(٢١١) يُنظر : التذييل ٢٦١/١٠ب، شرح التسهيل للمرادي: ١١٩٩/٢ تمهيد القواعد: ٥٣١٣/١٠، المساعد ٣٥٨/٤.

(٢١٢) يُنظر : الهمع: ٤٦٦/٣.

(٢١٣) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٥٠.

(٢١٤) أدب الكاتب: ٢٢٧.

(٢١٥) يُنظر : الألفاظ المهموزة وعقود العمز: ٤٩.

(٢١٦) يُنظر : اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٦/٢.

(٢١٧) وهو القرار الصادر الصادر في ١٩٦٠/١/٥م، ينُظر : مشكلة الهمزة في العربية لرمضان عبد التواب ١١٠:

(٢١٨) يُنظر : أدب الكاتب: ٢٢٧، صناعة الكتاب ١٥٢، اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٦/٢.

(٢١٩) يُنظر : التذييل ٢٦١/١٠ب، شرح التسهيل للمرادي: ١١٩٩/٢ تمهيد القواعد: ٥٣١٣/١٠، المساعد ٣٥٨/٤.

(٢٢٠) يُنظر : الهمع: ٤٦٦/٣.

(٢٢١) يُنظر : أدب الكاتب: ٢٢٧.

(٢٢٢) يُنظر : الإملاء العربي لأحمد قبش: ٥٢، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٦٨.

وهذا هو القول الراجح ليس لحجة عدم الجمع بين متماثلين؛ إذ قد جاء الجمع بينهما في مثل (مَؤُونة)، بل لأنه لا يوجد في العربية همزة متطرفة بين ألفين، فإثباتها يؤدي لعدم النظير.

مسألة: كتابة الهمزة المتطرفة وما قبلها متحرك إذا كانت منصوبة منونة(٢٢٣)

اتفق العلماء على أن الهمزة المتطرفة إذا كان ما قبلها متحركا فإن الهمزة تكتب حسب ما قبلها فتكتب على واو إن كان مضموما مثل: التهيُؤ، وإن كان مكسورا كتبت على الياء مثل: يُقرِىء، وعلى الألف إن مفتوحا مثل: النبـَأ، واختلفوا إذا كان ما قبلها مفتوحا، وكانت الكلمة منونة منصوبة مثل: نبأ، على قولين:

القول الأول: تكتب بألف واحدة (نبأ) (٢٢٤)، وهو قول جمهور العلماء(٢٢٥)، واختاره ابن عصفور(٢٢٦)، و أبو حيان قال: ((وهو الأولى))(٢٢٧).

القول الثاني: تكتب بألفين (نبأا)(٢٢٨)، ولم ينسب لقائل، وعَبَّر أبو حيان عن هذا القول بقوله: ((قيل يكتب بألفين))(٢٢٩).

والراجح القول الأول؛ وهو كتابته بألف واحدة (نبأ) تفاديا للبس.

---

(٢٢٣) مراجع المسألة: كتاب الكتاب، وصناعة الكتاب: ١٥٢، كتاب الخط: ٧٦، شرح الجمل: ٣٥٩/٢، التذييل والتكميل: ١٠: ٢٦١ب، الهمع ٣٦٧/٣.

(٢٢٤) يُنظر : التذييل والتكميل: ١٠: ٢٦١ب.

(٢٢٥) يُنظر : كتاب الكتاب: ٣١، وصناعة الكتاب: ١٥٢، كتاب الخط: ٧٦.

(٢٢٦) يُنظر : شرح الجمل: ٣٥٩/٢.

(٢٢٧) التذييل والتكميل: ١٠: ٢٦١ب، و يُنظر : الهمع ٣٦٧/٣.

(٢٢٨) يُنظر : التذييل والتكميل: ٢٦١/١٠ب.

(٢٢٩) التذييل والتكميل: ١٠: ٢٦١ب، و يُنظر : الهمع ٣٦٧/٣.

مسألة: كتابة الهمزة المتطرفة إذا اتصل بها ضمير وكان ما قبلها مفتوحا[٢٣٠]

اختلف العلماء في طريقة كتابة الهمزة المتطرفة إذا اتصل بها ضمير وكان ما قبلها مفتوحا مثل (خطأ) إذا اتصل بها ضمير على ثلاثة أقوال:

القول الأول: كتابتها بالألف دائما كحالها لو لم يتصل بها ضمير فتكتب (هذا خطأُك) بضم الألف و(رأيت خطأَك) بفتحها، و (عجبت من خطأِك) بكسرها[٢٣١].

القول الثاني: كتابتها بالألف بعدها واو في حالة الرفع (هذا خطاؤُك)، بالألف وبعدها ياء في حالة الجر (عجبت من خَطَائِك)، ولا تزاد الألف في حالة النصب؛ لئلا يجتمع ألفان[٢٣٢].

القول الثالث: كتابتها حسب حركتها بالألف إذا كانت منصوبة (رأيت خطأَك)، وبالواو إذا كانت مرفوعة (هذا خطؤُك)، وبالياء إذا كانت مجرورة (عجبت من خطئِك[٢٣٣]، وقال ابن الدهان عن هذا القول إنه ((أولى، وأكثر))[٢٣٤]، وهو رأي ثعلب، وقال عنه: ((وهو القياس))[٢٣٥]، والزجاجي[٢٣٦]، وابن الأثير[٢٣٧]، وعليه اصطلاح الإملاء الحديث؛ حيث

---

(٢٣٠) مراجع المسألة: الجمل: ٢٧٩، صناعة الكتاب: ١٥٢، باب الهجاء: ٢٢، البديع في العربية ٣٥٤/٢، شرح الشافية للرضي ٣/ ٣٢١، التذييل: ٢٦٢/١٠ب، شرح التسهيل للمرادي: ١١٩٩/٢، تمهيد القواعد ٥٣١٣/١٠، المساعد ٣٥٨/٤، الهمع: ٤٦٨/٣، قواعد الإملاء لعبد السلام هارون: ١٢، مشكلة الهمزة العربية : ١١٠

(٢٣١) يُنظر : البديع في العربية ٣٥٤/٢، التذييل: ٢٦٢/١٠ب، الهمع: ٤٦٨/٣.

(٢٣٢) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٥٢، باب الهجاء: ٢٢، الهمع: ٤٦٨/٣.

(٢٣٣)) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٥٢، وانظر: التذييل: ٢٦٢/١٠ب.

(٢٣٤) كتاب الكتاب: ٤٠.

(٢٣٥) التذييل: ٢٦٢/١٠ب، وانظر : الهمع: ٤٦٨/٣.

(٢٣٦) يُنظر : الجمل: ٢٧٩.

(٢٣٧) يُنظر : البديع في العربية ٣٥٤/٢.

جاء في قرار مجمع اللغة لاعربية في القاهرة ((تعتبر الهمزة متوسطة إذا لحق بالكلمة ما يتصل بها رسما كالضمائر، وعلامات التثنية، والجمع ؛ مثل : جزأين، وجزَاؤُه، ويبدؤُون))[٢٣٨].

وحجة هذا القول أن اتصالها بالضمير جعلها في حكم المتوسطة فتأخذ أحكامها[٢٣٩]، وإنما كانت كالمتوسطة لشدة اتصال الضمير بها فإنه لا يبتدأ به[٢٤٠].

وهذا القول هو الراجح؛ وذلك لأن هذا حكمها إذا كانت متوسطة بلا خلاف، وهي هنا بحكم المتوسطة لشدة اتصال الضمير بها، فأخذت حكم ما أشبهته.

مسألة: كتابة الهمزة إذا اجتمع في الكلمة أو الكلمتين ألفان وفتح الأول منهما[٢٤١]

اختلف العلماء في طريقة كتابة الهمزة إذا اجتمع في الكلمة، أو الكلمتين ألفان، وفتح الأول منهما نحو : (قرأ) منسوبا لألف الاثنين على قولين:

القول الأول: كتابته بألفين فتكتب (الزيدان قَـرَأَا الكتاب) وهذا قول جمهور العلماء، ونسبه أبو حيان للمتأخرين[٢٤٢]، ونسبه ابن عقيل للمغاربة[٢٤٣]. واختاره ابن قتيبة، وقال: ((والألفان أجود مخافة الالتباس))

---

(٢٣٨) وهو القرار الصادر الصادر في ١٩٦٠/١/٥م، ينُظر : مشكلة الهمزة في العربية لرمضان عبد التواب :١١٠، وعليه المعاصرون، ينظر : قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١٢.

(٢٣٩) يُنظر : باب الهجاء: ٢٢.

(٢٤٠) يُنظر : شرح التسهيل للمرادي: ١١٩٩/٢.

(٢٤١) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٢٧، باب الهجاء لابن الدهان: ١٤، التسهيل: ٣٣٦، شرح الشافية للرضي: ٣٢١/٣، التذييل والتكميل: ٢٦٧/١٠أ، شرح التسهيل للمرادي: ١٢٠٧/٢، المساعد ٣٦٧/٤،، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١١.

(٢٤٢) يُنظر : التذييل: ٢٦٧/١٠أ.

(٢٤٣) يُنظر : المساعد ٣٦٧/٤.

[٢٤٤]، وابن الدهان ووصفه –أيضا- بالأجود[٢٤٥]، وابن مالك[٢٤٦]، وأبو حيان[٢٤٧]، والمرادي [٢٤٨]، واختاره عبد السلام هارون من المحدثين[٢٤٩].

وحجة هذا القول أنه كتبوه بألفين فرقا بينه وبين ما أسند للمفرد[٢٥٠].

القول الثاني: يكتب بألف واحدة (قَـرَأ)، قال ابن قتيبة:((وكان الكُتَّاب يكتبون ذلك فيما تقدم بألف واحدة))[٢٥١]، ونسب أبو حيان إلى بعض شيوخه كتابته بألف واحدة[٢٥٢]، وهو اختيار ثعلب[٢٥٣].

وقال ابن الدهان ((بألف واحدة ومدة))[٢٥٤]، نحو: (قَـرَآ)، ويظهر أن ما نقله أبو حيان هو المعروف آنذاك؛ لأن من قال يكتب بألفين احتج لقوله بعلة الفرق بين المسند للمفرد والمسند للمثنى، وحجة من كتبه بألف واحدة هي تفادي توالي الأمثال.

والراجح رأي ابن الدهان؛ وهو كتابته بألف واحدة ومدة؛ وذلك أن كتابته بألفين يفضي لتوالي الأمثال وهو مكروه في اللفظ، وكتابته بألف واحدة يفضي للبس؛ حيث يلتبس الفعل المسند لواحد بالفعل المسند لاثنين، فتزاد المدة للتفريق.

---

(٢٤٤) أدب الكاتب: ٢٢٧.

(٢٤٥) يُنظر : باب الهجاء: ١٤،.

(٢٤٦) يُنظر : التسهيل: ٣٣٦.

(٢٤٧) يُنظر : التذييل: ١٠/٢٦٧أ.

(٢٤٨) يُنظر : شرح التسهيل للمرادي: ٢/١٢٠٧.

(٢٤٩) يُنظر : قواعد الإملاء لعبد السلام هارن: ١١.

(٢٥٠) يُنظر : التذييل: ١٠/٢٦٧أ، شرح التسهيل للمرادي: ٢/١٢٠٧.

(٢٥١) أدب الكتاب: ٢٢٧.

(٢٥٢) يُنظر : التذييل: ١٠/٢٦٧أ.

(٢٥٣) يُنظر : التذييل١٠/٢٦٧أ، شرح التسهيل للمرادي: ٢/١٢٠٧

(٢٥٤) باب الهجاء: ١٤.

المبحث الثالث: مسائل الإبدال

مسالة: إبدال ألف (إذن) نونا[٢٥٥]

للعلماء ثلاثة أقوال في طريقة كتابتها وإليك التفصيل:

القول الأول: أنها تكتب(إذًا) بالألف على كل حال، وهذا القول المشهور عن المازني[٢٥٦]، ونسبه الهوريني للمذهب البصري[٢٥٧].

وذكر النحاس أن الفراء رجع إلى هذا القول حيث نسب إليه أنه قال: ((وأحبُّ إليَّ أن تكتبها بالألف في كل حال؛ لأن الوقوف عليها في كل حال بالألف))[٢٥٨]، واختار هذا القول ابن قتيبة[٢٥٩]، وابن مالك[٢٦٠].

وحجة هذا القولِ الوقفُ عليها بالألف، فناسب أن تكتب به، وقد أجمع القراء السبعة على الوقوف عليها بالألف[٢٦١]، وقال ابن قتيبة: ((لأن الوقوف عليها بالألف؛ وهي تشبه النون الخفيفة في مثل قوله تعالى(لَنَسْفَعًا)[العلق:١٥]، و (وَلَيَكُونًا) [يوسف:٣٢]))[٢٦٢]، وبالغ المبرد

---

(٢٥٥) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٤٨-٢٤٩، صناعة الكتاب للنحاس: ١٣٦، الاقتضاب ١٢٤/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ١٧٠/٢، شرح الشافية للرضي: ٣١٨/٣، التذييل والتكميل: التذييل والتكميل ٢٥٥/١٠ب، شرح تسهيل الفوائد للمرادي ١١٩٠/٢، المساعد: ٣٤٨/٣، شرح المناهج الكافية للأنصاري: ٥٨٠، الهمع: ٣٠٧/٦، قواعد الإملاء لعبد السلام هارون: ٢٩.

(٢٥٦) يُنظر : الاقتضاب ١٢٤/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ١٧٠/٢، التذييل والتكميل ٢٥٥/١٠ب، شرح تسهيل الفوائد للمرادي ١١٩٠/٢.

(٢٥٧) يُنظر : قواعد الإملاء ١٦٧.

(٢٥٨) صناعة الكتاب ١٣٦.

(٢٥٩) يُنظر : أدب الكاتب:، الاقتضاب: ١٢٤/٢.

(٢٦٠) يُنظر : التذييل والتكميل ٢٥٥/١٠ب.

(٢٦١) يُنظر : شرح التصريح: ٣٣٩/٢.

(٢٦٢) يُنظر : أدب الكاتب: ٢٤٨-٢٤٩.

في رد هذا القول؛ فقد رُوِي عنه أنه قال: ((أشتهي أن أكوي يد من يكتبها بالألف))[٢٦٣].

القول الثاني: أنها تكتب (إذن) بالنون على كل حال؛ ونسبه الهوريني للمذهب الكوفي[٢٦٤]، وهو قول المبرد، وأكثر النحويين[٢٦٥]، ونسب هذا القول للمازني[٢٦٦].

واختار هذا الرأي ابن السيد[٢٦٧]، وابن عصفور[٢٦٨]، والزنجاني[٢٦٩]، وعليه اصطلاح الإملاء الحديث[٢٧٠].

واحتج ابن السيد لهذا الرأي -بعد أن رجحه- بقوله: ((لأن نون (إذن) ليست بمنزلة التنوين، ولا بمنزلة النون الخفيفة فتجرى مجراهما في قلبها ألفا، إنما هي أصل من نفس الكلمة، ولأنها إذا كتبت بالألف أشبهت (إذًا) التي هي ظرف فوقع اللبس بينهما، ونحن نجد الكُتَّاب قد زادوا في كلمات ما ليس فيها، وحذفوا من بعضها ما هو للفرق بينها وبين ما يلتبس بها في الخط، فكيف يجوز أن تكتب (إذًا) بالألف وذلك مؤد للالتباس بـ(إذَا)؟))[٢٧١]، واحتج له المبرد بأن (إذنْ) مثل (لنْ) و(أنْ) ولا يدخل التنوين الحروف[٢٧٢].

---

(٢٦٣) يُنظر : صناعة الكتاب للنحاس ١٣٦، و يُنظر : التذييل والتكميل ١٠/٢٥٥ب.

(٢٦٤) يُنظر : قواعد الإملاء ١٦٧.

(٢٦٥) يُنظر : الاقتضاب ٢/١٢٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٠، التذييل والتكميل التذييل والتكميل ١٠/٢٥٥ب، شرح تسهيل الفوائد للمرادي ٢/١١٩٠، الهمع: ٦/٣٠٧.

(٢٦٦) يُنظر : شرح الشافية للرضي: ٣/٣١٨، شرح التصريح: ٢/٣٣٩.

(٢٦٧) يُنظر : الاقتضاب ٢/١٢٤.

(٢٦٨) يُنظر : شرح الجمل ٢/١٧٠.

(٢٦٩) يُنظر : الهمع: ٦/٣٠٧.

(٢٧٠) يُنظر : قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٢٩.

(٢٧١) الاقتضاب ٢/١٢٤-١٢٥، و يُنظر : شرح الجمل لابن عصفور: ٢/١٧٠.

(٢٧٢) يُنظر : صنعة الكتاب ١٣٦، التذييل والتكميل ١٠/٢٥٥ب.

القول الثالث: أنها تكتب بالنون تارةً وبالألف تارةً؛ وهذا قول الفراء قبل أن يرجع عنه؛ فقد ذهب إلى أنها إن عملت كتبت بالنون؛ وذلك لقوتها، فتقول: إذنْ أكرمَك؛ في جواب من قال: سَآتي إليكَ، وإن أهملت كتبت بالألف لضعفها فتقول: إذًا زيدٌ يكرمُكَ؛ في جواب: سأزور زيدًا[٢٧٣].

وذكر النحاس أنه رجع عنه؛ حيث تعليقا على رأي الفراء: ((وهذا – لعمري قول ثابت قد جاء به، غير أنه نقضه فقال: وأحبُّ إليَّ أن تكتبها بالألف على كل حال؛ لأن الوقوف عليها في كل حال بالألف))[٢٧٤].

فالفراء في رأيه هنا راعى العمل فجعل طريقة الكتابة تبعا لعمل الحرف، أي أن حجة هذا القول هو التفريق بين العاملة وغير العاملة؛ فإذا كانت عاملة كُتبتْ بالنون دليلا على قوتها بالعمل، وإذا كانت غير عاملة كُتبت بالألف دليلا على ضعفها بالإهمال.

وأرجح الأقوال كتابتها بالنون وذلك لأمرين:

الأمر الأول: للتفريق بينها وبين (إذًا) الظرفية.

الأمر الثاني: للدلالة على حرفيتها؛ إذ إن وجود التنوين على آخرها يوهم باسميتها.

وأما الاحتجاج بالوقف عليها بالألف فلا حجة فيه؛ إذ إن الوقف عليها نادر، ولا يكون إلا من قطع النَّفَس؛ لأنها ليست بمكانٍ للوقف، ومراعاة تطابق الكتابة والنطق بالنون في حالة الوصل أولى من مراعاة الوقف؛ إذ الوصل أكثر بل الوقف عليها لا يجوز إلا من اضطرار من قطع النفس كما ذكرت آنفا.

مسألة: إبدال ألف (كلا) و (كلتا) ياء[٢٧٥]

---

(٢٧٣) يُنظر : أدب الكاتب: ٢٤٩، صناعة الكتاب: ١٣٦، الاقتضاب: ٢ /١٢٤، شرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ١٧٠، التذييل والتكميل ١٠/٢٥٥ب، الهمع.

(٢٧٤) صناعة الكتاب: ١٣٦.

اختلف العلماء في كتابة آخر (كلا) على ثلاثة أقوال:

القول الأول: وجوب كتابتها ألفا فيكتبونها: (كِلَا) و (كِلتَا)، وهذا هو مذهب البصريين[٢٧٦]، واختار هذا القول ابن عقيل[٢٧٧]. وحجتهم في ذلك أن الألف منقلبة عن واو[٢٧٨]، فتكون مثل الفعل (دعا) ختمت بألف ثالثة، وشذَّتْ كتابة (كلتا) بالألف؛ لأنها رابعة[٢٧٩]، وفي رأيي أنها ألحقت بـ(كِلا) طردا للباب، وعلل ابن درستويه إلحاق (كلتا) بـ(كلا) مع أن ألفها رابعة بقوله: ((أجريت (كلتا) (كلا) في الخط لاشتراكهما في التغير، وغيره مع المظهر، والمضمر))[٢٨٠]، وعلى هذا الرأي اصطلاح الإملاء الحديث[٢٨١].

القول الثاني: جواز كتابتها بالألف أو الياء، وهذا هو مذهب الكوفيين[٢٨٢]، واختار هذا القول العبدي[٢٨٣]، وابن الحاجب[٢٨٤]، والخضر اليزدي[٢٨٥]، وزكريا الأنصاري[٢٨٦].

---

(٢٧٥) مراجع المسألة: التذييل والتكميل ١٠ /٢٥٧أ، همع الهوامع ٦-٣٣٨، كتاب الكتاب ٤٥-٤٦، الشافية: ٣٦، شرح الشافية لركن الدين ٢/ ١٠٣٨، المناهج الكافية: ٥٩٦ ادب الكاتب، شرح التسهيل للمرادي ١١٩٣/٢، شرح الشافية الخضري ١١٠٩/٢، قواعد الإملاء: ١٣٨.

(٢٧٦) يُنظر : التذييل والتكميل ١٠ /٢٥٧أ، شرح التسهيل للمرادي: ١١٩٣/٢.

(٢٧٧) يُنظر : المساعد ٤/ ٣٥٥.

(٢٧٨) يُنظر : التذييل والتكميل ١٠ /٢٥٧أ، همع الهوامع ٤٨٤/٤، المناهج الكافية ٥٩٦.

(٢٧٩) يُنظر : المساعد ٤/ ٣٥٥.

(٢٨٠) كتاب الكتاب ٤٦.

(٢٨١) يُنظر : قواعد الإملاء لنصر الهوريني: ١١٨.

(٢٨٢) يُنظر : التذييل والتكميل ١٠ /٢٥٧أ، شرح التسهيل للمرادي: ١١٩٣/٢، همع الهوامع ٤٨٤/٤.

(٢٨٣) يُنظر : التذييل والتكميل ١٠ /٢٥٧أ، شرح التسهيل للمرادي: ١١٩٣/٢، همع الهوامع ٤٨٤/٤.

(٢٨٤) يُنظر : الشافية: ٣٦.

(٢٨٥) يُنظر : شرح الشافية للخضر ١١٠٩/٢.

(٢٨٦) يُنظر : المناهج الكافية ٥٩٦.

وحجة هذا القول احتمالية انقلاب الألف فيها عن الياء أو الواو، فقد تكون منقلبة عن واو؛ لأن قلب لامها تاء في (كِلتَا) يدل على أن أصلها واو؛ كما قلبت لام (أخو) تاء في (أخت)، وإمالتها تدل على أن أصلها ياء؛ لأن الكسرة لا يُمال لها ألفٌ ثالثة منقلبة عن واو[٢٨٧]، فنظرا لعدم الجزم بأصل الألف فيها واحتمال انقلابها عن الواو أو الياء جاز كتابتها بالألف أو الياء.

القول الثالث: كتابتهما بالألف في حالة الرفع، وبالياء في حالتي النصب والجر، وقال بهذا ابن قتيبة؛ حيث قال: ((فأما (كلا) و(كلتا) فقد اختلف فيهما، والذي أستحبُ أن يكتبا إذا وليا حرفا رافعا بالألف فتكتب: أتاني كِلَا الرجلين، وأتاني كِلتَا المرأتين، وإذا وليا حرفًا ناصبًا أو خافضًا كُتبا بالياء؛ فتكتب: رأيت كِلَى الرجلين، و: مررت بكِلْتَى المرأتين))[٢٨٨] واختار هذا القول ابن درستويه[٢٨٩].

واحتج ابن قتيبة لهذا الرأي بقوله: ((وإنما فرَّقت بينهما في الكتابة في هاتين الحالتين؛ لأن العرب فرَّقت بينهما في اللفظ مع المكني))[٢٩٠]، فابن قتيبة هنا يعلل اختياره هذا بمعاملة (كِلا) و(كِلتا) مع الظاهر معاملتهما مع المضمر حيث إنك تقول مع المضمر: جاءني كلاهما وكلتاهما، ومررت بكليهما وكلتيهما.

والراجح رأي البصريين وهو وجوب كتابتها بالألف دائما؛ وذلك لأنها مختومة بألف ثالثة منقلبة عن واو بدليل انقلاب ألفها في التأنيث تاء كما قلبوا لام (أخو) تاء فقالوا: أخت، وإذا ثبت انقلابها عن الواو أجريت مجرى ما ختم بألف منقلبة عن واو.

---

(٢٨٧) يُنظر : المناهج الشافية ٥٩٦، شرح الشافية لركن الدين ١٠٣٨/٢-١٠٣٩، شرح الشافية للخضر: ١١٠٩/٢.

(٢٨٨) أدب الكاتب ٢٦١-٢٦٢.

(٢٨٩) يُنظر : كتاب الكتاب: ٤٦.

(٢٩٠) أدب الكاتب ٢٦١-٢٦٢.

مسألة: إبدال الألف ياء فيما زاد على أربعة أحرف قياسا على (يَحْيى)[٢٩١]

كل اسم ختم بألف مقصورة وكان رباعيا فصاعدا فإنه يكتب بالياء مثل: مَرْعَى، ومُلتقَى، ومُستشفَى، إلا إن كان ما قبل آخره ياء فإنه يكتب بالألف مثل: سُقْيَا، دُنيَا، ثريَّا إلا (يَحْيَى) اسمَ علمٍ[٢٩٢]؛ وقد اختلف العلماء في قياس غير (يحيى) عليه على قولين:

القول الأول: يقاس عليه كل عَلَم شابهه، مثل لو سميت بـ(يَعْيَا) و هذا قول المبرد؛ إذ ألحق بـ(يحيى) كل علم منقول من الفعل كأن يسمى بـ(أعْيَا) فإنه يكتبه بالياء[٢٩٣]، و تابعه النحاس حيث قال: ((القياس في هذا مستمر ؛ كأن إذا سميت يـ (يحي)، أو بـ(خطايا) أو بـ(زوايا) كتبت هذا كله بالياء، وجمعت بين يائين فرقا بين التسمية وغيرها، فإن قلت: فلان يحيا حياة طيبة كتبته بالألف لا غير))[٢٩٤].إذن حجة هذا القول التفريق بين العلم وما نقل عنه.

القول الثاني: أنه لا يقاس عليه، وهذا قول جمهور العلماء، وعبَّر أبوحيان عن نسبته للجمهور بقوله :((بما عليه الناس))[٢٩٥]، ونسبه النحاس لبعض النحويين[٢٩٦]، وهو اختيار ابن درستويه[٢٩٧]، وابن جني[٢٩٨]، وابن

---

(٢٩١) مراجع المسألة: صناعة الكتاب: ١٣٦، كتاب الكتاب: ٤٥، ما يحتاج اليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود ٧٧-٧٨، شرح الجمل: ٣٤٤/٢، التذييل والتكميل: ٢٥٧/١٠ب، الهمع: ٤٨٣/٣، الإملاء العربي لأحمد قبش: ١٠١، قواعد الإملاء لعبد السلام هارون: ٢٠.

(٢٩٢) يُنظر :كتاب الكتاب: ٤٤-٤٥.

(٢٩٣) يُنظر : التذييل والتكميل: ٢٥٧/١٠ب، الهمع: ٤٨٣/٣.

(٢٩٤) صناعة الكتاب: ١٣٦، وانظر: همع الهوامع: ٤٨٣/٣.

(٢٩٥) التذييل والتكميل: ٢٥٧/١٠ب.

(٢٩٦) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٣٦.

(٢٩٧) يُنظر :كتاب الكتاب: ٤٥.

(٢٩٨) يُنظر : ما يحتاج اليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود ٧٧-٧٨.

عصفور[٢٩٩]، وابن مالك، وأبي حيان[٣٠٠]، وعليه اصطلاح الإملاء الحديث[٣٠١].

وحجة هذا القول أن (يحيى) شاذ؛ والشاذ لا يقاس عليه؛ قال ابن درستويه: ((وأما (يحيى) اسم رجل بعينه فإنه يكتب وحده بالياء مخالفا نظائره؛ لأنه علم مشهور يكثر استعماله، ويعرف فلا يُلبس، فيجري على اللفظ دون المعنى تخفيفا، وفرقا بينه وبين الفعل، ولا يقاس عليه؛ لأنه شاذ عن القياس))[٣٠٢].

والراجح القول الثاني وهو الاقتصار على (يحيى) وعدم القياس عليه؛ لأننا وجدنا أن في العرب أعلاما على وزن (يحيى) ولم يكتبها العلماء المتقدمون بالياء تمسكا بالأصل؛ ففي العرب (بنو أعيا)[٣٠٣].

مسألة: إبدال ألف الاسم المقصور ياء إذا كان مختوما بتاء التأنيث[٣٠٤]

اختلف العلماء في كتابة ألف الاسم المقصور إذا ختم بتاء التأنيث مثل (حَصَاة) على قولين:

القول الأول: إبدال الألف ياء فيكتبونها (حَصَية)؛ وقال بذلك الكوفيون[٣٠٥]، وحجتهم في هذا عدم الاعتداد بالتاء؛ لأنها على نية الانفصال كما لا يعتد بها في النسب.

---

(٢٩٩) يُنظر : شرح الجمل: ٣٤٤/٢.

(٣٠٠) يُنظر : التذييل والتكميل: ٢٥٧/١٠ب.

(٣٠١) يُنظر : انظر: الإملاء العربي لأحمد قبش: ١٠١، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٢٠.

(٣٠٢) يُنظر : كتاب الكتاب: ٤٥.

(٣٠٣) يُنظر : التذييل والتكميل: ٢٥٧/١٠ب.

(٣٠٤) يُنظر : مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٧٤، شرح الجمل: ٣٤٥/٣، التذييل والتكميل: ٢٥٨/١٠أ، شرح التسهيل للمرادي ١١٩٥/٢، المساعد ٣٥٤/٤، الهمع: ٣/ ٤٨٣.

(٣٠٥) يُنظر : التذييل والتكميل: ٢٥٨/١٠أ، شرح التسهيل للمرادي ١١٩٥/٢، المساعد ٣٥٤/٤، الهمع: ٣/ ٤٨٣.

القول الثاني: كتابتها بالألف، وقال بهذا البصريون[٣٠٦]، واختاره ابن قتيبة[٣٠٧]، وابن عصفور[٣٠٨]، وهو ما استقر عليه الاصطلاح الحديث للإملاء. وحجة هذا القول أن الألف ليست متطرفة بل هي- على الحقيقة- متوسطة[٣٠٩].

وهذا القول هو الراجح؛ وذلك لأن كتابتها بالياء يوقع في اللبس بين حصاة المكبرة وتصغيرها.

(٣٠٦) يُنظر : التذييل والتكميل: ١٠/٢٥٨أ، شرح التسهيل للمرادي: ٢/١١٩٥، الهمع: ٣/ ٤٨٣.

(٣٠٧) يُنظر : أدب الكاتب: ٢٧٤.

(٣٠٨) يُنظر : شرح الجمل: ٣/٣٤٥.

(٣٠٩) يُنظر : التذييل والتكميل: ١٠/٢٥٨أ، شرح التسهيل للمرادي: ٢/١١٩٥.

مسألة: إبدال ألف الاسم المقصور ياء إذا اتصل به ضمير متصل(٣١٠).

اختلف العلماء في كتابة الألف في آخر الاسم المقصور إذا اتصل به ضمير في نحو (مَلْهَاك، فَتاك، فَتَاي) على قولين:

القول الأول: إبدالها ياء، وقال بذلك بعض النحويين(٣١١).

وحجة هذا القول استصحاب النيابة قبل الإضافة(٣١٢)، والاستصحاب أحد الأدلة المعتبرة.

القول الثاني: كتابتها ألفا، وقال بذلك البصريون(٣١٣)، و قال به المغاربة(٣١٤)، وهو قول ابن قتيبة(٣١٥)، والعكبري(٣١٦)، وعليه اصطلاح الإملاء الحديث.

وحجة هذا القول أن الألف لم تتطرف بل هي متوسطة على الحقيقة.

وهذا الرأي هو الراجح؛ وذلك لأن إضافة الضمير جعلت الألف غير متطرفة؛ إذ إن المضاف والمضاف إليه يعاملان على أنهما كلمة واحدة.

---

(٣١٠) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٧٤، اللباب علل البناء والإعراب: ٢/ ٤٨٤، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٥/٣، التذييل و التكميل: ٢٥٨/١٠أ، المساعد: ٣٥٤/٤، الهمع: ٤٨٣/٣.

(٣١١) يُنظر : التذييل و التكميل: ٢٥٨/١٠أ.

(٣١٢) يُنظر : التذييل و التكميل: ٢٥٨/١٠أ.

(٣١٣) يُنظر : التذييل و التكميل: ٢٥٨/١٠أ.

(٣١٤) يُنظر : المساعد: ٣٥٤/٤.

(٣١٥) يُنظر : أدب الكاتب: ٢٧٤.

(٣١٦) يُنظر : اللباب علل البناء والإعراب: ٢/ ٤٨٤.

مسألة: إبدال الاسم المقصور والفعل الماضي المعتل الآخر ألفا مطلقا[٣١٧]

الاسم المقصور الثلاثي والفعل الماضي المعتل الآخر الذي أصل آخرهما واو؛ اتفق العلماء على كتابتهما بالألف مثل: (دعا) و (عصا)، واختلفوا في الثلاثي الذي أصل آخره ياء مثل (رَمَى)، و (حِمَى)، و ما زاد على ثلاثة أحرف مثل : (استقصَى)، و (مستشفى)، فلهم في ذلك قولان :

القول الأول: منع كتابتهما بالألف دائما، بل فيه تفصيل؛ فإن كان ثلاثيا ينظر لأصل آخره فإن كان واوا أبدل ألفا، مثل (رَجَا) وهو ما يحيط بالبئر و (دَعَا)، وإن كان أصله ياء كتب بالياء مثل (رَمَى) و (حِمَى)، وإن كان أكثر من ثلاثة أحرف أبدل ياء دائما مثل (مَسعَى، ملتقَى، مستشفَى، استدعَى، استرقَى) إلا العلم (يحيى) فيكتب بالياء؛ وهذا قول البصريين والكوفيين[٣١٨]، على خلاف في بعض صور الاسم الثلاثي، والفعل الثلاثي كما سيأتي في المسألتين القادمتين، ونسبه ابن الدهان لأكثر العلماء[٣١٩]، وقال عنه النحاس إنه اصطلاح قديم جرى عليه الكتاب[٣٢٠]، ثم ذكر أن أول من ابتدعه الأخفش؛ قال النحاس: ((وسمعت علي بن سليمان (الأخفش الصغير) يقول عن محمد بن يزيد (المبرد): إن أصل هذا من الأخفش سعيد احتال على الكتاب؛ ليضطرهم إلى النظر في النحو، ثم سأل الكسائي فتابعه عليه))[٣٢١]، وهو اختيار ابن السيد[٣٢٢]، و

---

(٣١٧) مراجع المسألة: كتاب الكتاب: ٤٦، صناعة الكتاب: ١٣٤-١٣٥، الجمل: ٢٧٠-٢٧١، كتاب الخط: ٦١، الحلبيات ٩٣-٩٦، باب الهجاء: ١٣٥، الاقتضاب: ٢/ ١٣٦، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٥/٢ التذييل والتكميل: ٢٥٧/١٠ ب - ٢٥٨أ، شرح التسهيل للمرادي: ١١٩٤/٢، الهمع ٤٨٤/٣، قواعد الإملاء للهوريني: ١٥٢، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٤٥، قواعد الإملاء لعبد السلام هارون: ٢٠ - ٢١.

(٣١٨) يُنظر : شرح الجمل: ١٤٥/٢ التذييل ٨٢ المساعد ٣٥٠/٤.

(٣١٩) يُنظر : باب الهجاء: ٢٩.

(٣٢٠) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٣٥.

(٣٢١) صناعة الكتاب: ١٣٥.

عليه اصطلاح الهجاء الحديث؛ قال عبد السلام هارون عن الرأي الأول: ((ليس بشيء))[٣٢٣].

وحجة هذا القول هو التفريق في أصل الحرف؛ ليعلم أصله : هل هو ياء، أو واو؟ [٣٢٤].

القول الثاني: كتابتهما بالألف دائما، وقال بذلك الفارسي[٣٢٥]، و نسبه ابن الدهان للفارسي وشيوخه[٣٢٦].

ويبدو من كلام أبي جعفر النحاس أن هذا اصطلاح الكُتَّاب قبل أبي سعيد الأخفش؛ فقد روى عن المبرد أن أول من قال بالتفريق – كما في القول الأول - هو الأخفش، وأورد ردا من الزجاج والمبرد على ذلك القول المشهور قال: ((وكان إبراهيم بن السري أبو إسحاق يتعجب من هذا كله ويقول: لم يأخذوا بما في كتاب الله جل وعز...، وإن كانوا اتبعوا ما في المصحف؛ ففي المصحف (زَكَى) [النور:٢١] بـ(الياء) وهو من (زكا يزكو)، وسمعت علي بن سليمان (الأخفش الصغير) يقول عن محمد بن يزيد (المبرد): إن أصل هذا من الأخفش سعيد احتال على الكتاب؛ ليضطرهم إلى النظر في النحو، ثم سأل الكسائي فتابعه عليه، قال: وقد علمنا أننا إنما ننقل إلى الكتاب ما كان في اللفظ، وإذا قلنا: رمى؛ فليس في اللفظ إلا الألف، ثم ذكر المناقضة في هذا بإجماعهم على كتب ذوات الياء بالألف إذا اتصلت بمضمر نحو: (رَمَاهُ) و (مَلهَاكَ)، قال: وقولهم: إنما كتبنا (رَمَى) بالياء؛ ليدل على أن الألف منقلبة عن ياء خطأ؛ لأنه

---

(٣٢٢) يُنظر : الاقتضاب ١٣٥.

(٣٢٣) قواعد الإملاء: ٢٠-٢١، و يُنظر : قواعد الإملاء للهوريني: ١٥٢، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٤٥.

(٣٢٤) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٣٥.

(٣٢٥) يُنظر : الحلبيات ٩٣-٩٦ و يُنظر أيضا في نسبته للفارسي في: الاقتضاب: ٢/ ١٣٦، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٥/٢، التذييل والتكميل: ٢٥٧/١٠ب، شرح التسهيل للمرادي: ٢/ ١١٩٤، الهمع: ٤٨٤/٣.

(٣٢٦) يُنظر : باب الهجاء: ١٣٥.

يلزمهم أن يكتبوا (غزا) بالواو؛ لأن الألف منقلبة عن واو))[٣٢٧]، وهذا النص يبين أن كتابتها بالألف ليس رأيا خاصا بالفارسي، بل هو الاصطلاح القديم قبل أن يغيّره الأخفش، ويبين هذا النص –أيضا- أنه اختيار المبرد، ويؤيد ذلك أن الزجاجي قال: ((قرأت بخط أبي العباس – رحمه الله - شيئا كثيرا كتب ذوات الياء بالألف))[٣٢٨].

واستبعد ابن الضائع نسبة هذا القول للفارسي حيث قال: ((هذه الحكاية بعيدة جدا عن الفارسي، بل مراده أنه القياس))[٣٢٩]، ويبدو أن استبعاد ابن الضائع نسبة هذا القول للفارسي بناءً على أنه انفرد به، والحق أنه رأي قديم ذهب إليه قبله بعض العلماء كما أوضحت آنفا.

واحتُج لهذا القول بأن (بائع) و (قائم) و (كساء) الهمزة فيها منقلبة عن ياء و واو، ولا تكتب إلا على صورتها ولا يفرق بين ما كانت فيه منقلبة عن ياء أو منقلبة عن واو[٣٣٠].

القول الثالث: المختار التفصيل كما في القول الأول، و يجوز كتابته بالألف مطلقا إلا إن كان الاسم قبل آخره ياء نحو (يحيى) فيكتب بالياء، ذكر النحاس الإجماع على ذلك؛ قال: ((ولا خلاف بين النحويين في إنْ كتبت كله بالألف فجائز))[٣٣١]، ونسبه أبو حيان لبعض النحويين[٣٣٢]، وهو اختيار الزجاجي قال عن الرأي الأول: ((وهو المختار، وكتابته بالألف جائز))[٣٣٣]،واختاره أيضا ابن جني[٣٣٤]، وابن درستويه[٣٣٥].

---

(٣٢٧) صناعة الكتاب: ١٣٥.

(٣٢٨) كتاب الخط: ٦٢.

(٣٢٩) التذييل والتكميل: ٢٥٨/١٠أ، الهمع ٤٨٤/٣.

(٣٣٠) يُنظر : شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٥/٢، التذييل والتكميل: ٢٥٧/١٠ب، شرح التسهيل للمرادي: ١١٩٤/٢.

(٣٣١) صناعة الكتاب: ١٣٤-١٣٥.

(٣٣٢) يُنظر : التذييل والتكميل: ٢٥٨/١٠أ.

(٣٣٣) الجمل: ٢٧٠-٢٧١، و يُنظر أيضا كتابه كتاب الخط: ٦١.

وحجة تجويز كتابته بالألف مطلقا أنه هو الأصل؛ إذ إن الكتابة فرع عن اللفظ، واللفظ بالألف[٣٣٦].

والراجح القول الثالث؛ لقوة تعليل القولين، فمن أراد التفريق في أصل الحرف كتبه على التفصيل المذكور، ومن أراد مراعاة اللفظ كتبه ألفا مطلقا في كل أحواله.

مسألة: إبدال ما كان أصله واوا في آخر الاسم الثلاثي المقصور ياء[٣٣٧].

اختلف العلماء في كتابة الاسم الثلاثي المقصور الذي آخره منقلبا عن واو على قولين:

القول الأول: يكتب ألفًا إلا إذا كان على زن (فِعَل) أو (فُعَل) فيجوز كتباتهما بالألف والياء مثل: (هُدى) و (رِضى)، وهذا قول الكوفيين[٣٣٨]، ونسبه أبو جعفر النحاس للكسائي والفراء وثعلب[٣٣٩].

وحجة هذا القول السماع عن العرب قال الكسائي: ((سمعت العرب تثني كل اسم ثلاثي مضموم الأول أو مكسوره بالياء إلا (الحِمى) و (الرضا) فلإني سمعتهم يقولون فيهما: (حِموان)، و (حِميان)، و (رضَوان) و (رضَيان))[٣٤٠].

وقد رد عليه ابن السيد بقوله: ((القياس الصحيح في هذا أن يجر مجرى المفتوح الأول في أن ينظر على أصله، ولو كانت العرب تثني كل مضموم ومكسور بالياء لم يخفَ ذلك على البصريين، وإن كان الكسائي سمع ذلك من بعض العرب فليس يجب أن يجعل ذلك حجة

---

(٣٣٤) ما يحتاج اليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود ٧٧-٧٨، ٨٠ – ٨١.

(٣٣٥) كتاب الكتاب: ٤٦، والمرادي. شرح التسهيل للمرادي: ١١٩٤/٢.

(٣٣٦) انظر: كتاب الكتاب: ٤٦.

(٣٣٧) مراجع المسألة: صناعة الكتاب: ١٣٥، الاقتضاب: ١٣٥/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٥/٢، التذييل والتكميل: ٢٦٥/١٠أ، المساعد: ٣٥٠/٤.

(٣٣٨) انظر: الاقتضاب: ١٣٥/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٥/٢، التذييل والتكميل: ٢٦٥/١٠أ.

=(٣٣٩) صناعة الكتاب: ١٣٥.

(٣٤٠) الاقتضاب: ١٣٥/٢، و انظر:، شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٥/٢، التذييل والتكميل: ٢٦٥/١٠أ.

وقياسا على سائرهم))[٣٤١]، وحكم ابن عقيل على رواية التثنية بالياء بالشذوذ[٣٤٢].

القول الثاني: يكتب ألفا دائما؛ مثل: (رجا) وهو ما يحيط بالبئر، وهذا هو قول البصريين[٣٤٣]، ورجحه ابن السيد[٣٤٤]، وابن عصفور[٣٤٥]، وهو رأي الفارسي كما ذكرنا في المسألة السابقة.

والراجح جواز كتابته بالألف والياء لا لقوة حجة الكسائي بل لما ذكرته في ترجيح المسألة السابقة

---

(٣٤١) الاقتضاب: ١٣٦/٢.

(٣٤٢) المساعد: ٣٥٠/٤.

(٣٤٣) انظر: الاقتضاب: ١٣٦/٢، التذييل والتكميل: ٢٦٥/١٠أ، المساعد ٣٥٠/٤.

(٣٤٤) الاقتضاب: ٢/ ١٣٥.

(٣٤٥) شرح الجمل: ١٤٥/٢.

مسألة: إبدال ما كان أصله واوا في آخر الفعل الثلاثي ألفا مطلقا[٣٤٦]

اختلف العلماء في كتابة الفعل الثلاثي المعتل الآخر، إذا آخره منقلبا عن واو على قولين:

القول الأول: كتابته بالألف مطلقا فتكتب الأفعال : (دَعَا، سَمَا، زَكَا) وهذا قول الجمهور[٣٤٧]، ونسبه أبو حيان للبصريين[٣٤٨].و على هذا القول جمهور العلماء[٣٤٩].

و حجة هذا القول التفريق بين ما كان أصله واوا وما كان أصله ياء[٣٥٠].

القول الثاني: يكتب بالألف إلا إن كانت عين الفعل همزة جاز أن تبدل ياء مثل (شَأَى) و(نَأَى)، وهذا قول الكسائي[٣٥١]، واختيار ابن قتيبة[٣٥٢].

أو كانت لامه همزة مثل (خَسَأ)؛ فإنه يكتب بالألف، وهذا رأي الفراء[٣٥٣]، واختيار ابن قتيبة أيضا[٣٥٤]؛ أي أن ابن قتيبة يرى كتابته بالألف إلا إن كانت عينه أو لامه همزة.

---

(٣٤٦) مراجع المسألة: صناعة الكتاب: ١٣٥، أدب الكاتب: ٢٩٨، باب الهجاء: ٤٤، الاقتضاب: ١٣٥/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٥/٢، التذييل والتكميل: ٢٦٥/١٠أ، المساعد: ٣٥٠/٤، الهمع: ٤٨٤/٣.

(٣٤٧) يُنظر : الهمع: ٤٨٤/٣.

(٣٤٨) يُنظر : التذييل ٢٥٦/١٠ب.

(٣٤٩) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٣٥، الاقتضاب: ١٣٥/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٥/٢، التذييل والتكميل: ٢٦٥/١٠أ، المساعد: ٣٥٠/٤.

(٣٥٠) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٣٥.

(٣٥١) يُنظر : باب الهجاء: ٤٤ التذييل والتكميل: ٢٦٥/١٠أ، المساعد: ٣٥٠/٤.

(٣٥٢) يُنظر : أدب الكاتب: ٢٥٩.

(٣٥٣) يُنظر : الاقتضاب: ١٣٤/٢.

(٣٥٤) يُنظر : أدب الكاتب: ٢٩٨.

وحجة هذا القول كراهة اجتماع متماثلين لو كتب الفعل بالياء في مثل (شأى) في حالة تسهيل الهمزة[٣٥٥].

و الراجح جواز كتابته بالألف لما ذكرت من حجج في المسالة قبل السابقة.

مسألة: إبدال نون التوكيد الخفيفة ألفا[٣٥٦]

اتفق العلماء على أن نون التوكيد الخفيفة اللاحقة لفعل مسند لفاعل مفرد مذكر تبدل ألفًا لفظًا في الوقف، وقد اختلف العلماء في صورة كتابتها على قولين:

القول الأول: أنها تكتب ألفًا إن أمن اللبس، وهذا هو رسم المصحف، وهو رأي البصريين[٣٥٧]، وعليه جماهير العلماء[٣٥٨]، وقيدوا ذلك بأمن اللبس احترازا من مثل: اضربَنْ زبدا؛ إذ لو كتبت بالألف لالتبست بالفعل المنسوب لألف الاثنين[٣٥٩].

وحجة هذا القول الوقف عليها بالألف؛ إذ إن النون الخفيفة تنقلب ألفا إذا كان ما قبلها مفتوحا في الوقف[٣٦٠]، ولهذا روعي فيه المآل[٣٦١].

---

(٣٥٥) يُنظر : أدب الكاتب: ٢٥٩، باب الهجاء: ٤٤.

(٣٥٦) مراجع المسألة: شرح الشافية للرضي: ٣١٨/٣، التذييل والتكميل: ٢٥٦/١٠، شرح الشافية للخضر ١٠٩١/٢، شرح الشافية لركن الدين: ١٠٠٢/٢، شرح شافية ابن الحاجب للكمال: ٥٥٦، المناهج الكافية: ٥٨٠، المناهل الصافية: ٢/ ٤٠٠، قواعد الإملاء للهوريني: ١٦٧، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٨٧.

(٣٥٧) يُنظر : قواعد الإملاء ١٦٧.

(٣٥٨) يُنظر : شرح الشافية للرضي: ٣١٨/٣، التذييل والتكميل: ٢٥٦/١٠، شرح الشافية للخضر ١٠٩١/٢، شرح الشافية لركن الدين: ١٠٠٢/٢، شرح شافية ابن الحاجب للكمال: ٥٥٦، المناهج الكافية: ٥٨٠.

(٣٥٩) يُنظر : التذييل والتكميل: ٢٥٦/١٠.

(٣٦٠) يُنظر : شرح الشافية للخضر ١٠٩١/٢.

(٣٦١) يُنظر : التذييل والتكميل: ٢٥٦/١٠أ.

القول الثاني: أنها تكتب بالنون، وذهب إلى هذا الكوفيون[٣٦٢]، وحجة هذا القول أنه الأصل، وإلحاقا لها بالنون الخفيفة اللاحقة للفعل المسند لواو الجماعة تقول: (اضربُنْ)[٣٦٣].

والراجح رأي الكوفيين وذلك اعتمادا على أصلين؛ أحدهما أن الأصل عدم القلب، والثاني: أن الأصل الوصل، وليس الوقف، ولهذا تكتب علامات الإعراب من ضمة، وفتحة، وكسرة على الكلمات مع أن الوقف بالسكون، ولهذا فالأولى كتابتها نونا.

المبحث الرابع : مسائل الزيادة

مسألة: زيادة الألف في (مائة)[٣٦٤]

اختلف العلماء في زادة الألف في (مِائَة) على قولين:

القول الأول: زيادة الألف، وعلى هذا الرأي غالبية العلماء[٣٦٥]، واختلف في تعليل زيادتها؛ فقال البصريون إنها زيدت للفرق بينها وبين (مِنْهُ)[٣٦٦]، وبالغ ابن درستويه فحكى إجماع النحويين على أنها للفرق بينها وبين (مِنْهُ)[٣٦٧]، والصحيح أن هذا رأي البصريين كما أشرت آنفا.

---

(٣٦٢) يُنظر : قواعد الإملاء للهوريني: ١٦٧.

(٣٦٣) يُنظر : شرح الشافية لركن الدين: ١٠٠٢/٢.

(٣٦٤) مراجع المسألة: كتاب الكتاب: ٨٤، باب الهجاء: ٦، اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٧/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٣٤٧، البديع لابن الأثير: ٣٦٠/٢، التذييل والتكميل: ٢٧٢/١٠أ، شرح الشافية لركن الدين: ٢/ ١٠٢٢، المناهج الكافية: ٥٨٨/٢-٥٨٩، شرح الشافية للكمال: ٥٦٤ شرح التسهيل للمرادي ١٢١٥/٢، المساعد: ٣٧٦/٤، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٧٦، الهمزة في الإملاء العربي المعاصر: ٤٤.

(٣٦٥) يُنظر : مراجع المسألة.

(٣٦٦) يُنظر : التذييل والتكميل: ٢٧١/١٠ب.

(٣٦٧) يُنظر : كتاب الكتاب: ٨٤.

وأما الكوفيون فقالوا: إنها زيدت بـ(مِائَة) فرقا بينها وبين (فِئَة) و (رِئَة)، قال أبو بكر محمد بن علي الأدفوي: ((الذي قال من يوثق به من أهل اللغة : إن استعمال الناس لـ(مائة) أكثر من استعمالهم لـ(فئة) فجعل الفرق فيها))[٣٦٨].

ورجح أبو حيان الأندلسي تعليل البصريين، ورد على الكوفيين بقوله: ((ويدل على فساد رأي الكوفيين إجماع الكتاب على كتبهم (مِئَات) بغير ألف بعد الميم، ولو كان السبب ما ذكروه لزم ذلك في الجمع))[٣٦٩]، وجوَّز ابن درستويه أن يكون السبب أنها زيدت مما نقص من الكلمة؛ وذلك لأن (مِئَة) على وزن (فِئَة) و(رئة)، فذهبت لام الفعل كما ذهبت من (كُرَة) و(ظِبَة)؛ لأنها من قولهم: تمأى القوم إذا تباعدوا[٣٧٠]، وقال ابن الدهان: ((وقيل إنما فُعِل ذلك للفصل بينه وبين (ميَّة) اسم امرأة))[٣٧١].

القول الثاني: حذف الألف من الخط، ولم ينسب لقائل؛ قال ابن الأثير: ((ومنهم من حذفها))[٣٧٢]، وقال أبو حيان: ((وكثيرا ما أكتب أنا (مئة) بغير ألف كما تكتب (فئة)))[٣٧٣]، و بعض الكتاب المعاصرين يكتبونها بألف، وبعضهم من دون ألف[٣٧٤].

وحجة هذا القول مطابقة المكتوب للملفوظ؛ وهو الأصل، واتباع الأصل أولى.

وهذا الرأي الأخير هو الراجح؛ وذلك لأن التفريق بين (مِائَة) و (فِئَة) إنما كان قبل التنقيط، وكان المفترض بعد التنقيط أن تكتب كما تلفظ؛ لأن اللبس زال بالتنقيط.

---

(٣٦٨) التذييل والتكميل: ١٠/٢٧٢أ.

(٣٦٩) التذييل والتكميل: ١٠/٢٧٢أ.

(٣٧٠) يُنظر : كتاب الكتاب ٨٤.

(٣٧١) باب الهجاء: ٦.

(٣٧٢) البديع: ٢/ ٣٦٠، وانظر: التذييل والتكميل: ١٠/٢٧٢أ، شرح الشافية لركن الدين: ٢/ ١٠٢٢.

(٣٧٣) التذييل والتكميل: ١٠/٢٧٢أ.

(٣٧٤) يُنظر : الهمزة في الإملاء العربي المعاصر: ٤٤.

مسألة: زيادة الألف في (مِائَتين) مثنى (مِائَة)[٣٧٥]

اختلف العلماء في زيادة الألف في (مائتين) خطًا على قولين:

القول الأول: زيادتها فيكتبون (مِائتين)؛ وعلى هذا جمهور العلماء، وهو اختيار أبي جعفر النحاس[٣٧٦]، وابن درستويه، قال: ((وإذا ثنيت المائة كانت هذه الألف لها ألزم))[٣٧٧]، وابن عصفور[٣٧٨]، وابن الحاجب وشرَّاح الشافية[٣٧٩]، وذهب إلى هذا القول من أثبت الألف في (مائة) من المعاصرين[٣٨٠].

وعلل ابن عصفور زيادتها بقوله:((التثنية مبنية على لفظ الواحد أبدا؛ أعني أنها يسلم فيها بناء الواحد، فجرت في الخط على لفظ الواحد))[٣٨١]، و ذكر المرادي أن حجة إثباتها لدى من أثبتها هي الاستصحاب حيث استصحب حكم المفرد في التثنية[٣٨٢].

---

(٣٧٥) مراجع المسألة: صناعة الكتاب: ١٤٠، كتاب الكتاب: ٨٤، شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٣٤٧-٣٤٨، شرح الشافية للرضي: ٣٢٨/٣،، التذييل والتكميل: ٢٧٢/١٠ب المناهج الكافية في شرخ الشافية: ٥٨٩، شرح شافية ابن الحاجب للكمال ٥٦٤، شرح الشافية لركن الدين: ١٠٢٣/٢، المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية: ٤١٥/٢، شرح الشافية للجاربردي: ٢٧٣/٢، شرح التسهيل للمرادي ١٢١٥/٢، المساعد: ٣٧٦/٤، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٧٦.

(٣٧٦) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٤٠.

(٣٧٧) كتاب الكتاب: ٨٤.

(٣٧٨) يُنظر : شرح الجمل: ٣٤٧/٢.

=(٣٧٩) يُنظر : شرح الشافية للرضي: ٣٢٨/٣، المناهج الكافية في شرخ الشافية: ٥٨٩، شرح شافية ابن الحاجب للكمال ٥٦٤، شرح الشافية لركن الدين: ١٠٢٣/٢، المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية: ٤١٥/٢، شرح الشافية للجاربردي: ٢٧٣/٢.

(٣٨٠) يُنظر : الإملاء العربي لأحمد قبش: ٧٦.

(٣٨١) شرح الجمل: ٣٤٧/٢-٣٤٨ وانظر: صناعة الكتاب: ١٤٠، التذييل والتكميل: ٢٧٢/١٠ب.

(٣٨٢) يُنْظر : شرح التسهيل للمرادي ١٢١٥/٢.

القول الثاني: حذف الألف، وهذا قولٌ لبعض قدماء النحويين[٣٨٣]، وذكر كل من ابن عصفور وأبي حيان الأندلسي القول ولم ينسباه لقائل معين[٣٨٤].

وحجة هذا القول أنه قد زال موجب زيادة الألف في المفرد؛ وهو التفريق بينها وبين (فئة) أو (مِنْه)[٣٨٥].

والراجح حذف الألف وذلك لأمرين:

إن قلنا بزيادة الألف في المفرد (مِائَة) فإن الموجب لزيادتها في المفرد قد زال، وزوال السبب يزيل ما نتج عنه، و الأمر الآخر أن الأصل مطابقة المكتوب للملفوظ، والملفوظ ليس فيه ألف، والتمسك بالأصل قاعدة مهمة من قواعد الترجيح.

---

(٣٨٣) يُنْظر : صناعة الكتاب: ١٤٠.

(٣٨٤) يُنْظر : شرح الجمل: ٣٤٧/٢- ٣٤٨، التذييل والتكميل: ٢٧٢/١٠ب.

(٣٨٥) يُنْظر : شرح الجمل: ٣٤٧/٢- ٣٤٨، شرح التسهيل للمرادي: ١٢١٥/٢.

مسألة: زيادة (الواو) في تصغير (أخي)[٣٨٦]

اختلف العلماء في زيادة (واو) في رسم تصغير (أخي) على قولين:

القول الأول: زيادة (الواو) فتصغر (أخِي)على (أُوخَيّ)، ونسب الزجاجي هذا القول لبعضهم[٣٨٧]، ونسبه ابن عصفور إلى مذهب بعض أهل الخط[٣٨٨]، واختاره ابن قتيبة[٣٨٩].

وعلل ابن عصفور الزيادة بقوله: ((وأما في (أُوخَيّ) حالة التصغير فزادها بعض أهل الخط فرقا بينها وبين أَخِي المكبر، وكانت الزيادة في التصغير؛ لأنه فرع والفروع أحمل للزيادة، ولأنه قد يغير لأجل التصغير؛ والتغيير يأنس بالتغيي، وكانت واو المناسبة ضمة الهمزة))[٣٩٠].

القول الثاني: عدم زيادتها والاكتفاء بالضمة فيكتبون (أُخَيَّ) بضم الهمزة وفتح الخاء وتشديد الياء، ونسب ابن عصفور هذا القول لأكثر أهل الخط[٣٩١]، ونسبه الزجاجي إلى أهل زمنه[٣٩٢]، و هو اختيار الزجاجي نفسه ؛ حيث قال عن زيادة الواو: ((وما أراها مستحسنة))[٣٩٣]، واختيار العكبري أيضا[٣٩٤].

---

(٣٨٦) مراجع المسألة: أدب الكاتب ٣٧٤، الجمل: ٢٧٤، كتاب الخط للزجاجي: ٥١، اللباب علل البناء والإعراب: ٢/ ٤٨٤، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٨/٢، همع الهوامع: ٤٧٧/٣.

(٣٨٧) يُنظر :كتاب الخط ٥١.

(٣٨٨) يُنظر :شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٨/٢.

(٣٨٩) يُنظر :أدب الكاتب ٣٧٤.

(٣٩٠) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٨/٢، و يُنظر أيضا: الجمل: ٢٧٤، كتاب الخط للزجاجي: ٥١، همع الهوامع: ٤٧٧/٣.

(٣٩١) يُنظر :شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٨/٢.

(٣٩٢) يُنظر :كتاب الخط للزجاجي: ٥١، الجمل: ٢٧٤.

(٣٩٣)كتاب الخط للزجاجي: ٥١، و يُنظر :الجمل للزجاجي أيضا : ٢٧٤،.

=(٣٩٤) ينظر : اللباب علل البناء والإعراب: ٢/ ٤٨٤.

وعلل ابن عصفور هذا الرأي بقوله: ((وأكثر أهل الخط لا يزيدونها؛ لأن التصغير فرع من التكبير، وليس ببناء أصلي))[٣٩٥].

والراجح عدم زيادتها؛ لأن الزيادة خلاف الأصل، و تغني عنه حركة الضمة عن الواو.

مسألة: زيادة الألف الفارقة بعد الفعل الماضي المسند لواو الجماعة[٣٩٦]

اختلف العلماء في زيادة الألف بعد الفعل الماضي المسند إلى واو الجماعة مثل : ذهبُوا، أكلُوا، شربُوا، ولهم في ذلك قولان وهما:

القول الأول: عدم زيادتها؛ وقال بذلك بعض النحويين[٣٩٧]، ولم يذكر لهذا القول حجة، ويمكن الاحتجاج له بالأصل؛ فالأصل عدم الزيادة.

القول الثاني: زيادتها، وعليه جماهير العلماء، ونسبه الزجاجي لجماعة العلماء، وهو اختياره[٣٩٨]، واختاره ابن قتيبة[٣٩٩]، وابن درستويه[٤٠٠]، والعكبري [٤٠١]، وابن الحاجب[٤٠٢]، و غيرهم[٤٠٣]، وعلى هذا اصطلاح الإملاء الحديث[٤٠٤].

---

(٣٩٥) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٨/٢.

(٣٩٦) مراجع المسألة: أدب الكاتب ٢٢٥، كتاب الكتاب: ٨٤، الهجاء: ٤، اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٧/٢، الشافية: ١٧، شرح التسهيل للمرادي: ١٢١٥/٢، المساعد: ٣٧٧/٤، شرح الشافية لركن الدين: ١٠٢١/٢، التذييل والتكميل: ٢٧٢/١٠ب، همع الهوامع: ٤٧٤/٣-٤٧٥، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٧٧، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٠.

(٣٩٧) يُنظر :كتاب الخط: ٥٠، باب الهجاء: ٤.

(٣٩٨) يُنظر :كتاب الخط: ٥٠.

(٣٩٩) يُنظر : أدب الكاتب ٢٢٥.

(٤٠٠) يُنظر :كتاب الكتاب: ٨٤.

(٤٠١) يُنظر : اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٧/٢.

(٤٠٢) يُنظر : الشافية: ١٧.

واختلف في تعليل زيادتها؛ فعلل ذلك الخليل بأنه لما كان وضعها على المد، وعلى ألا تتحرك أصلا زادوا بعدها الألف؛ لأن فصل صوت المد بها ينتهي إلى مخرج الألف(٤٠٥)، وقال بعضهم فصلوا بها بين الضمير المنفصل والضمير المتصل نحو: ضربُوهم؛ إذا كان الضمير مفعولا لم يكتبوا الألف، وإذا كان تأكيدا كتبوها فرقا بين الضميرين(٤٠٦).

وذهب الأخفش إلى أنها فُصِل بها بين واو الجمع و واو النسق، نحو:(كَفرُوا و ورَدُّوا) ونحوها من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها، هذا هو الأصل، ثم حذفوا على ذلك من الواوات المتصلة بالحرف قبلها، نحو:(ضَربُوا) ليكون الباب واحدا، ولهذا لم تلحق بالمفرد نحو:(يَدْعُو)؛ لأنها لاتصالها لا يعرض فيها من اللبس(٤٠٧).

وقال بمثل ذلك ابن قتيبة(٤٠٨). **والراجح زيادتها لقوة الأدلة على ذلك**، والزيادة - وإن كانت خلاف الأصل - لكنها تحسن إذا كانت لعلة وجيهة كما هي هنا.

مسألة: زيادة الألف الفارقة بعد الفعل المضارع(٤٠٩)

اختلف العلماء في زيادة الألف بعد الفعل المضارع في حالتي النصب والجزم في نحو (لم يذهبُوا) و (لنْ يذهبُوا) على قولين:

---

(٤٠٣) يُنظر : شرح التسهيل للمرادي: ١٢١٥/٢، المساعد: ٣٧٧/٤، شرح الشافية لركن الدين: ١٠٢١/٢، الهمع: ٤٧٤/٣.

(٤٠٤) يُنظر : الإملاء العربي لأحمد قبش: ٧٧، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٠.

(٤٠٥) يُنظر : التذييل والتكميل: ٢٧٢/١٠ب.

(٤٠٦) يُنظر : التذييل والتكميل: ٢٧٢/١٠ب، و همع الهوامع: ٤٧٤/٣-٤٧٥.

(٤٠٧) يُنظر : التذييل والتكميل: ٢٧٢/١٠ب، همع الهوامع: الهمع ٤٧٤/٣-٤٧٥.

(٤٠٨) يُنظر : أدب الكاتب: ٢٢٥.

(٤٠٩) مراجع المسألة: كتاب الخط: ٥٠، أدب الكاتب ٢٢٥، كتاب الكتاب: ٨٢، باب الهجاء: ٥ التذييل والتكميل: ٢٧٢/١٠ب، شرح التسهيل للمرادي ١٢١٦/٢، المساعد: ٣٧٧/٤، الهمع ٤٧٤/٣-٤٧٥، شرح الشافية للرضي: ٣٢٨/٣، شرح الشافية لركن الدين: ١٠٢١/٢، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٧٧، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٠.

القول الأول: زيادة الألف؛ و نسبه ابن الدهان لقوم من النحويين[٤١٠]، وقال بذلك الأخفش[٤١١]، والزجاجي[٤١٢]، وابن قتيبة[٤١٣]، وابن درستويه[٤١٤]، وعليه اصطلاح الإملاء الحديث[٤١٥]. وقد سبق تعليل زيادة الألف في مسألة زيادتها بعد الفعل الماضي.

القول الثاني: منع زيادتها ونسبه الزجاجي إلى بعض الكُتَّاب[٤١٦]، ونسبه أبو حيان لبعض البصريين[٤١٧].

والراجح زيادتها؛ للدلالة على أن الواو ضميرٌ، وليست من بنية الكلمة.

مسألة: زيادة الألف الفارقة بعد الفعل المضارع المعتل الواو والمسند لفاعل مفرد مذكر[٤١٨]

اختلف العلماء في زيادة الألف الفارقة بعد الفعل المضارع المعتل الواو، والمسند لفاعل مفرد مذكر؛ نحو (محمد يَدعُو) و (زيد يَرجُو) على أربعة أقوال:

---

(٤١٠) يُنظر : باب الهجاء: ٥.

(٤١١) يُنظر : التذييل والتكميل: ٢٧٢/١٠ب، شرح التسهيل للمرادي ١٢١٦/٢، الهمع ٤٧٤/٣-٤٧٥.

(٤١٢) يُنظر : كتاب الخط: ٥٠.

(٤١٣) يُنظر : أدب الكاتب ٢٢٥.

(٤١٤) يُنظر : كتاب الكتاب: ٨٢.

(٤١٥) يُنظر : الإملاء العربي لأحمد قبش: ٧٧، قواعد الإملاء لعبد السلام هارون: ٣٠.

(٤١٦) يُنظر : كتاب الخط: ٥٠.

(٤١٧) يُنظر : التذييل والتكميل: ٢٧٢/١٠ب، وانظر أيضا: شرح التسهيل للمرادي ١٢١٦/٢، المساعد: ٣٧٧/٤، الهمع ٤٧٤/٣-٤٧٥.

(٤١٨) مراجع المسألة: كتاب الخط للزجاجي: ٤٧-٥٠، كتاب الكتاب: ٨٤، صناعة الكتاب: ١٥٤، باب الهجاء: ٦، أدب الكاتب: ٢٢٥، شرح الشافية للرضي: ٣٢٨/٣، شرح الشافية لركن الدين: ١٠٢١/٢، التذييل والتكميل: ٢٧٣/١٠ب، وانظر: شرح التسهيل للمرادي: ١٢١٦/٢، همع الهوامع: الهمع ٤٧٤/٣-٤٧٥.

القول الأول: منع زيادتها، وهذا مذهب البصريين[٤١٩]، وهو اصطلاح الإملاء الحديث، و ونسبه الزجاجي لجماعة الكُتَّاب، واختاره[٤٢٠]، ونسبه ابن قتيبة إلى بعض كتاب زمانه[٤٢١]، واختار هذا الرأي الأخفش[٤٢٢]، و أبو جعفر النحاس[٤٢٣]، وابن الدهان[٤٢٤].

وحجة هذا القول أن الأصل عدم الزيادة، و إنما زادوا الألف في الفعل المسند لواو الجماعة للتفريق بين واو الجماعة وهي ضمير، والواو التي هي لام الفعل هنا.

القول الثاني:زيادتها في كل أحوال الفعل؛ ونَسَبَ ابنُ قتيبة هذا القول إلى قدماء الكُتاَّب، واختاره هو[٤٢٥].

وحجة هذا القول طرد الباب فتزاد بعد كل واو متطرفة في آخر الفعل بغض النظر عن نوع هذه الواو.

القول الثالث: زيادتها في حالة الرفع فقط؛ وانفرد بهذا الرأي الفراء؛ قال: ((أثبتوها في (يَدْعُوا) لما أشبهت واو الجمع...، وكان القياس إذا نصبوا فقالوا: لن يدعُوَ ألَّا يدخلوا الألف؛ لأنها قد خرجت من شبه الجمع لما نصبت))[٤٢٦]، و ذكر النحاس أن الفراء علل ذلك بأن الواو ساكنة

---

(٤١٩) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٥٤.

(٤٢٠) يُنظر :كتاب الخط: ٥٠.

(٤٢١) يُنظر : أدب الكاتب: ٢٢٥.

(٤٢٢) يُنظر: باب الهجاء: ٦.

(٤٢٣) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٥٤.

(٤٢٤) يُنظر : باب الهجاء: ٦.

(٤٢٥) يُنظر : أدب الكاتب: ٢٢٦.

(٤٢٦) التذييل والتكميل: ٢٧٣/١٠ب، و يُنظر : شرح التسهيل للمرادي: ١٢١٦/٢، همع الهوامع: الهمع ٤٧٤/٣-٤٧٥.

فأراد أن يجعل لها صلة، ورد عليه بقوله: ((فيلزم على هذا أن تكتب (لَوْ) بألف؛ لأنها ساكنة))[٤٢٧].

القول الرابع: زيادتها في حالة النصب فقط ؛ وانفرد بهذا الرأي الكسائي قال: ((قد أدخلوها في النصب نحو: لنْ يغزوَا؛ فرقا بين ما لم يتصل به ضمير و بين ما اتصل، فلم يدخلوها في نحو: لنْ يغزوَك))[٤٢٨].

والراجح من هذه الأقوال الرأي الأول؛ وهو عدم زيادتها مطلقا ؛ وذلك لأن الزيادة خلاف الأصل، وإنما زيدت الألف في الفعل المسند لواو الجماعة للتفريق بينه وبين الواو التي هي لام الفعل، فإذا زدناها هنا بطل التفريق.

مسألة: زيادة الألف بعد الواو في جمع المذكر السالم المضاف وما شابهه من الجموع[٤٢٩]

اختلف العلماء في زيادة ألف بعد الواو إذا أضيف جمع المذكر السالم المرفوع، وما شابهه من الجموع إلى اسم آخر، نحو:(مُكْرمُو زيدٍ)، و (بنُو تميمٍ) على قولين:

القول الأول: زيادة ألف فيكتبون: (مُكْرمُوا زيدٍ) و (بَنُوا تميمٍ)، وقال بذلك الكوفيون[٤٣٠]، ونسبه النحاس إلى بعضهم[٤٣١]، واختار هذا الرأي ابن درستويه[٤٣٢].

---

(٤٢٧) صناعة الكتاب: ١٥٤.

(٤٢٨) شرح التسهيل للمرادي: ١٢١٦/٢،و يُنظر: التذييل والتكميل: ٢٧٣/١٠ب، همع الهوامع: الهمع ٤٧٤/٣-٤٧٥.

(٤٢٩) مراجع المسألة: كتاب الخط: ٥١، صناعة الكتاب ١٥٤، كتاب الكتاب ٨٢ التذييل والتكميل: ٢٧٢/١٠ب، المساعد ٣٧٧/٤، شرح الشافية لركن الدين ١٠٢٢/٢، المناهج الكافية: ٥٨٨، الهمع ٤٧٤/٣-٤٧٥، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٧٧، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٠.

(٤٣٠) يُنظر: التذييل ٢٧٢/١٠ب، المساعد ٣٧٧/٤ الهمع ٤٧٤/٣-٤٧٥.

(٤٣١) يُنظر: صناعة الكتاب ١٥٤.

(٤٣٢) يُنظر: كتاب الكتاب ٨٢.

وحجة هذا القول أن هذه الألف زيدت عوضا عن النون التي تسقط مع الإضافة(٤٣٣)، وطردًا للباب فهي تزاد مع الأفعال(٤٣٤).

القول الثاني: منع زيادتها، وهو قول أكثر العلماء(٤٣٥)، ونسبه ابن درستويه لبعض الكُتاَّب(٤٣٦)، واختار هذا القول الزجاجي(٤٣٧)، وأبو جعفر النحاس(٤٣٨)، وعليه الاصطلاح الحديث في الإملاء(٤٣٩).

وحجة هذا القول قلة اتصال واو الجماعة بالاسم، وهذا يرفع اللبس(٤٤٠).

والراجح عدم زيادتها؛ لأنها إنما جعلت في الفعل المسند لواو الجماعة للتفريق بينه وبين ما كانت الواو لامه، وأما الاسم فإن الواو فيه علامة للرفع في نحو (مُسْلِمُو القريةِ)، أو علامة للجمع نحو (بَنُو زيدٍ)؛ وزيادة الألف زيادة في علامة الإعراب أو الجمع؛ ولهذا رد النحاس هذا الرأي وقال معلقا عليه: ((وهذا لا معنى له، ولا وجه))(٤٤١).

المبحث الخامس : مسائل الحذف

مسألة حذف ألف الوصل من (اِبْن)(٤٤٢)

---

(٤٣٣) يُنظر: كتاب الكتاب: ٨٢.

(٤٣٤) يُنظر: شرح الشافية لركن الدين ١٠٢٢/٢.

(٤٣٥) المناهج الكافية: ٥٨٨.

=(٤٣٦) يُنظر: كتاب الكتاب ٨٢.

(٤٣٧) يُنظر: كتاب الخط: ٥١.

(٤٣٨) يُنظر: صناعة الكتاب ١٥٤.

(٤٣٩) يُنظر: الإملاء العربي لأحمد قبش: ٧٧، و قواعد الإملاء لعبد السلام هارون: ٣٠.

(٤٤٠) يُنظر: المناهج الكافية: ٥٨٨.

(٤٤١) صناعة الكتاب ١٥٤.

(٤٤٢) مراجع المسألة: أدب الكاتب ٢١٦ -٢١٧، كتاب الخط للزجاجي: ٥٥- ٥٨، باب الهجاء لابن الدهان: ١١- ١٢، سر صناعة الإعراب: ٢/ ٥٢٧ – ٥٢٨، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥١/٢، البديع لابن

اشترط العلماء لحذف همزة (ابن) في الخط أن تكون كلمة (ابْن) مفردة واقعة بين علمين، نعتًا للعَلَم الأول ومضافةً للعَلَم الثاني، ثم اختلفوا في نوع العلم المضاف إليه على خمسة أقوال وهي:

القول الأول: كل علم سواء كان اسما نحو: محمدٌ بْنُ صالحٍ، أم كنية نحو: محمدٌ بنُ أبي بكرٍ، أم لقبا نحو: محمدٌ بنُ الصديقِ، وسواء كان العَلَمين متفقين أم مختلفين ويتركب من ذلك تسع صور(٤٤٣)، وعلى هذا القول جماهير العلماء كابن قتيبة(٤٤٤)، والزجاجي(٤٤٥)، وابن كيسان(٤٤٦)، وابن جني(٤٤٧)، وابن عصفور(٤٤٨)، وابن الحاجب(٤٤٩)، وعليه اصطلاح الإملاء الحديث(٤٥٠).

ويعلل الزجاجي الحذف بقوله: ((والعلة في ذلك أن الابن لا ينفك من الإضافة، وكان وصفًا غيرَ مستغنى عنه فصار مع الموصوف كالشيء الواحد، فصار كأن الموصوف في الحقيقة مضافٌ والصفة مقحمة، فحذف التنوين لذلك، وحذفت ألف الوصل من الخط لكثرة الاستعمال))(٤٥١).

الأثير: ٣٥٤/٢، التذييل والتكميل: ٢٦٣/١٠ب، شرح التسهيل للمرادي ٢/ ١٢٠٢، المساعد ٣٦٠/٤-٣٦١، شرح الشافية للرضي: ٣٣١/٣، شرح الشافية لركن الدين: ١٠٣٢/٢، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٥٩، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٧٧، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٤.

(٤٤٣) ا يُنظر: التذييل والتكميل: ٢٦٣/١٠ب.

(٤٤٤) يُنظر: أدب الكاتب ٢١٦ -٢١٧.

(٤٤٥) يُنظر: كتاب الخط للزجاجي: ٥٥- ٥٨.

(٤٤٦) يُنظر: باب الهجاء لابن الدهان: ١٢.

(٤٤٧) يُنظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٥٢٧ – ٥٢٨.

(٤٤٨) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥١/٢.

(٤٤٩) يُنظر: شرح الشافية للرضي: ٣٣١/٣.

(٤٥٠) انظر: الإملاء العربي لأحمد قبش: ٥٩، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٧٧، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٤.

(٤٥١) كتاب الخط: ٥٣-٥٤.

القول الثاني: الاقتصار على الإضافة لاسم أبيه، أو أمه، أو كنية أبيه، وماعدا ذلك من الأعلام تثبت الألف في الخط، وقال بذلك بعض أصحاب الكسائي(٤٥٢)، ولم يُذكر لهم حجة، و لعل حجتهم في هذا أن الاستعمال كثر في هذه المواضع، وقل في غيرها، فوجب الرجوع للأصل فيما لم يكثر استعماله.

القول الثالث: الاقتصار على الإضافة لاسم أبيه، أو كنية أبيه فقط، وماعدا ذلك من الأعلام تثبت الألف في الخط، وقال بذلك الكسائي(٤٥٣)، ولعل حجته - أيضا- قلة الاستعمال فيما عدا هذين الموضعين.

القول الرابع: الاقتصار على الإضافة لاسم أبيه، أو كنية أبيه؛ إذا كانت الكنية معروفا بها كما يُعرف باسمه، و ماعدا ذلك من الأعلام تثبت الألف في الخط، وقال بهذا الفراء(٤٥٤)، قال ثعلب عن رأي الفراء: ((لأن القياس عنده الإثبات، والحذف استعمال، فإذا عدا الاستعمال رُجع إلى الأصل))(٤٥٥).

القول الخامس: أنه لا يجوز الحذف مع الكنية، ونسب الزجاجي هذا القول إلى كُتَّاب زمانه(٤٥٦)، ونسبه ابن جني إلى متأخري الكُتَّاب في زمنه، وردَّ عليهم بقوله عن رأيهم: ((مردود عند العلماء على قياس مذاهبهم، وذلك أن العلة التي لأجلها تحذف الألف من أول (ابن) هي اختلاطه بما قبله، واستغناؤهم عن فصله منه، وابتدائهم به مفردا عنه، فلم تكن به حاجة إلى الألف التي إنما دخلت للابتداء لمّا تعذر ابتداؤهم بالساكن، وهذه العلة أيضا موجودة مع الكنية))(٤٥٧).

---

(٤٥٢) يُنظر: انظر التذييل والتكميل: ١٠/٢٦٣ب.

(٤٥٣) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٠/٢٦٣ب.

(٤٥٤) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٠/٢٦٣ب.

(٤٥٥) التذييل والتكميل: ١٠/٢٦٣ب.

(٤٥٦) يُنظر: كتاب الخط: ٥٧.

(٤٥٧) سر صناعة الإعراب: ٢/ ٥٢٧-٥٢٨.

والراجح القول الأول؛ وهو حذفها مع العَلَم أيًّا كان نوعه؛ وذلك لأن العلة واحدة في كل أنواع العَلَم كما سبق أن أوردت تعليل ابن جني، فلا وجه لاستثناء بعض أنواع العَلَم.

مسألة: حذف ألف الوصل من (ابْنَة) إذا أضفتها لعلم و وَصَفْتَ بها عَلما[٤٥٨]

إذا جاءت كلمة (ابْنَة) مضافا إليها عَلم، وكانت وصفًا لعَلم نحو : هندٌ ابنةُ عتبةَ، فيجري في نوع العَلم المضاف إليها الخلاف الذي سبق في (ابْن) في المسألة السابقة، وثمة خلافٌ في معاملتها كـ(ابْن) إذا توفرت فيها الشروط التي يجمع العلماء على حذف همزة (ابن) إذا توفرت فيه؛ وللعلماء في ذلك قولان في إثبات همزتها خطًا:

القول الأول: إذا توفرت شروط الحذف تحذف الهمزة خطًا لا لفظًا، وعلى هذا القول جماهير العلماء كابن قتيبة[٤٥٩]، وابن كيسان[٤٦٠]، والزجاجي[٤٦١]، والعكبري[٤٦٢]، وهو قول المتأخرين كما نصَّ أبو حيان[٤٦٣]، وعلى هذا القول اصطلاح الإملاء الحديث[٤٦٤].

و لم يذكروا حجة لهذا القول، ولعل حجته أنه باتفاق تسقط همزة (ابن) خطًا في مثل هذا الموضع، و(ابْنَة) مشابهة لـ(ابْن) في كل شيء سوى التأنيث، وهو علة لا تمنع معاملته معاملة (ابْن).

---

(٤٥٨) مراجع المسألة: أدب الكاتب ٢١٦، كتاب الخط: ٥٨، باب الهجاء لابن الدهان: ١١- ١٢، اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٩/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥١/٢، التذييل والتكميل: ٢٦٣/١٠ب، شرح التسهيل للمرادي ٢/ ١٢٠٢، المساعد ٣٦٠/٤- ٣٦١، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٥٩، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٤.

(٤٥٩) يُنظر: أدب الكاتب ٢١٦.

(٤٦٠) يُنظر: كتاب الهجاء لابن الدهان ١١-١٢.

(٤٦١) يُنظر: كتاب الخط: ٥٨.

(٤٦٢) يُنظر: اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٩/٢.

(٤٦٣) يُنظر: التذييل والتكميل: ٢٦٣/١٠ب، شرح التسهيل للمرادي ٢/ ١٢٠٢، المساعد ٣٦٠/٤-٣٦١.

(٤٦٤) انظر: الإملاء العربي لأحمد قبش: ٥٩،، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٤.

القول الثاني: إثبات الهمزة بالخط على كل حال، وقال بذلك ابن كيسان[٤٦٥]، واختار هذا القول ابن عصفور حيث قال: ((ومما يحذف منه همزة الوصل (ابْن) بشرط أن يكون مفردا مذكرا صفة واقعا بين اسمين علمين،أو ما يقارب العلمين ؛ وهو الكنية واللقب))[٤٦٦]؛ فهو هنا اشترط التذكير، ولم يذكر حجة له، ولعل حجة من اختار هذا القول قلة كتابة (ابنة) مقارنة بكتابة (ابن)، فلما كثرت كتابة (ابن) حذفت همزته تسهيلا على الكتاب بخلاف همزة (ابنة).

والراجح حذف همزة (ابنة)؛ إذ لا فرق بينها وبين همزة (ابن) على الحقيقة، والأصل عدم التفريق بين المتماثلين.

مسألة: حذف ألف الوصل في كلمة (اِسْم) إذا سبقها حرف الجر (الباء)[٤٦٧]

للعلماء في حذف ألف الوصل في كلمة (اِسْم) إذا سبقها حرف الجر الباء نحو (بسم الله)، (باسم ربك) ثلاثة أقوال؛ وهي :

القول الأول: حذفها بشرطين: **الشرط الأول:** أن يكون حرف الجر (الباء).

والشرط الثاني: أن يكون المضاف إلى (اسم) هو لفظ الجلالة (الله)[٤٦٨].

قال الفراء: ((فلا تحذفَنَّ ألف (اسم) إذا أضفته إلى غير (الله) تبارك وتعالى، ولا تحذفنَّها مع غير (الباء) من الصفات))[٤٦٩]، زاد الكثيرون

---

(٤٦٥) يُنظر: باب الهجاء لابن الدهان: ١٣.

(٤٦٦) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥١/٢.

(٤٦٧) مراجع المسألة: معاني القرآن للفراء: ٢/١، أدب الكاتب: ٢١٦، الخط للزجاجي: ٥٣، صناعة الكتاب: ٦٥، كتاب الكتاب: ٧٧، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٣٠/٢، التذييل والتكميل ٢٦٤/١٠ب، شرح التسهيل للمرادي: ٢/ ١٢٠٢، شرح الشافية للرضي: ٣٣٠/٢، شرح الشافية ركن الدين: ٢/ ١٠٢٨، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٥٩ – ٦٠، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٧٧، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٦.

(٤٦٨) يُنظر: باب الهجاء: ٩.

كابن قتيبة وابن عصفور شرطا ثالثا وهو ألا يتقدمها شيء[٤٧٠]. وعلى هذا القول جماهير العلماء، ونسبه أبو حيان للبصريين[٤٧١]، وذكر أبو جعفر النحاس إجماع العلماء على ذلك[٤٧٢]، والحق أن ثمة خلافا كما سنذكر لاحقا، واختار هذا القول الفراء[٤٧٣]، و ابن قتيبة[٤٧٤]، والنحاس[٤٧٥]، وابن الدهان[٤٧٦]، وابن درستويه[٤٧٧]، وابن عصفور[٤٧٨]، وعليه اصطلاح الإملاء الحديث[٤٧٩].

واختلف في تعليل الحذف قال النحاس: ((واختلفوا في العلة؛ فقالوا فيه ستة أقوال: قال الكسائي والفراء: حذفت لكثرة الاستعمال، وقال الأخفش سعيد: حذفت لأنها ليست في اللفظ، وحكى أبو زيد أنه قال: (سِمٌ)، و (سُمٌ)؛ فالأصل على هذا أن يقال: (بِسِم) و(بِسُم)؛ حذفت الكسرة أو الضمة لثقلهما، والقول الخامس: لأن الباء لا تنفصل، والقول السادس: أنه شيء قد عرف معناه))[٤٨٠].

---

(٤٦٩) معاني القرآن لفراء: ١/ ٢.

(٤٧٠) يُنظر: أدب الكاتب: ٢١٦، شرح الجمل ٢/٣٥٠، و التذييل والتكميل ١٠/٢٦٤ب.

(٤٧١) يُنظر: التذييل والتكميل ١٠/٢٦٤ب.

(٤٧٢) يُنظر: صناعة الكتاب: ٦٥.

(٤٧٣) يُنظر: معاني القرآن: ١/٢.

(٤٧٤) يُنظر: أدب الكاتب ٢١٥-٢١٦.

(٤٧٥) يُنظر: صناعة الكتاب: ٦٦.

(٤٧٦) يُنظر: باب الهجاء: ٩.

(٤٧٧) يُنظر: كتابة الكتاب: ٧٧.

(٤٧٨) يُنظر: شرح الجمل ٢/ ٣٥٠.

(٤٧٩) يُنظر: الإملاء العربي لأحمد قبش: ٥٩ – ٦٠، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٧٧، قواعد الإملاء لعبد السلام هارون: ٣٦.

(٤٨٠) صناعة الكتاب ٦٨، و يُنظر في التعليل أيضا: كتاب الكتاب: ٧٧، التذييل والتكميل ١٠/٢٦٤ب، شرح الشافية للرضي: ٢/٣٣٠.

القول الثاني: حذفها مع سائر أسماء الله الحسنى؛ وقال بهذا الأخفش والكسائي[٤٨١]، ولعل حجتهم في هذا أنهم قاسوا أسماء الله الحسنى على لفظ الجلالة (الله)، وإن لم يكثر الاستعانة بها كالاستعانة بلفظ الجلالة.

القول الثالث: عدم حذفها مع أي اسم كان، قال ابن عصفور: ((ومنهم من قال: لم يحذف من (اِسْم) ولا في موضع، وما جاء على صورة الحذف فإنما هو على لغة من يقول: بِسِمِ؛ ثم خفف كما يقولون: إبِلِ))[٤٨٢]، ولم ينسب هذا القول لعالم معين، فقد نسبه أبو حيان لبعض النحويين[٤٨٣].

ولعل حجة من قال بهذا القول أن الأصل عدم الحذف، ومتى أمكن تفادي القول به فهو أحسن.

والراجح القول الأول وهو حذفها مع لفظ الجلالة (الله) فقط؛ وذلك لكثرة استعماله فناسب التخفيف، ونظير ذلك أن للفظ الجلالة أحكاما خاصة به؛ لكثرة استعماله كدخول (يا) النداء عليه مباشرة، وغيرها من الأحكام، قال ابن درستويه عن لفظ الجلالة: ((لما كان مفتتحا لكل قول وعمل وكتاب، ولما كانت الألف حرف وصل وعرف معناه حذفوه تخفيفا))[٤٨٤]، وأما غيره من أسماء الله الحسنى فلا يكثر الابتداء به، ولا يقال بالقياس على لفظ الجلالة؛ لأن حذف الألف مع لفظ الجلالة شاذ، والشاذ لا يقاس عليه؛ قال ابن درستويه: ((ولا يجوز أن يفعل ذلك بغيره، ولا به مع غير (الباء) وغير (الله) عز وجل؛ لأنه شاذ على القياس))[٤٨٥].

وأما القول بأن صورته الحذف وليس بحذف؛ لأنه (سِمٌ) مخففا، فهذا يرده أننا وجدنا إثبات الألف مع غير لفظ الجلالة (الله) فدل على أنه الألف محذوفة مع لفظ الجلالة.

---

(٤٨١) يُنظر : صناعة الكتاب: ٦٦، باب الهجاء لابن الدهان: ١٠.

(٤٨٢) شرح الجمل: ٣٥١/٢، و يُنظر أيضا: التذييل والتكميل ٢٦٤/١٠ب.

(٤٨٣) ا يُنظر : لتذييل والتكميل ٢٦٤/١٠ب.

(٤٨٤) كتاب الكتاب: ٧٧.

(٤٨٥) كتاب الكتاب: ٧٧.

مسألة: حذف ألف الوصل إذا دخلت عليها لام الابتداء(٤٨٦)

تدخل لام الابتداء على المعرف بالألف واللام فتقول: لَلرَّجل أقوى من المرأة، وقد اختلف العلماء في حذف الألف من (أل) على قولين وهما:

القول الأول: حذفها؛ وعلى هذا جمهور العلماء كالرضي(٤٨٧)، وابن مالك وأبي حيان(٤٨٨)، وعليه اصطلاح الإملاء الحديث(٤٨٩).

وحجة هذا القول خوف التباسها بـ(لا) النافية(٤٩٠)، وعلل الفراء الحذف كراهة اجتماع ثلاثة أشكال متشابهة في الخط؛ فاللام مثل الألف؛ واجتماع الأمثال يُسْتثقل خطًا، وكذلك يستثقل لفظًا(٤٩١).

القول الثاني: إثبات الألف فتكتب: لَالرَّجل أقوى من المرأة؛ وقال بذلك بعض النحويين (٤٩٢).

وعللوا عدم الحذف لئلا تلتبس بلام الجر في مثل قولك: لِلرَّجل(٤٩٣).

والراجح حذفها؛ وعلة الالتباس بلام الجر منتفية لحركة لام الجر بالكسر.

مسألة: حذف ألف الوصل في (أل) إذا دخلت عليها ألف الاستفهام(٤٩٤)

---

(٤٨٦) مراجع المسألة: شرح الشافية للرضي٣/٣٣٠، التذييل: ١٠/٢٦٤ب، شرح التسهيل للمرادي: ٢/١٢٠٢، المساعد: ٤/٣٦١، المناهج الكافية ٥٩٢، المناهل الصافية: ٢/،، ٤١٧شرخ الشافية لركن الدين: ٢/١٠٢٩-١٠٣٠، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٦٠.

(٤٨٧) يُنظر : شرح الشافية للرضي٣/٣٣٠.

(٤٨٨) يُنظر : التذييل: ١٠/٢٦٤ب.

(٤٨٩) يُنظر : الإملاء العربي لأحمد قبش: ٦٠.

(٤٩٠) يُنظر : التذييل: ١٠/٢٦٤ب، المناهج الكافية ٥٩٢.

(٤٩١) يُنظر : التذييل: ١٠/٢٦٤ب.

(٤٩٢) يُنظر : التذييل: ١٠/٢٦٤ب، شرح التسهيل للمرادي: ٢/١٢٠٢.

(٤٩٣) التذييل: ١٠/٢٦٤ب، المساعد: ٤/٣٦١.

اتفق العلماء على حذف ألف الوصل إذا كانت مكسورة، أو مضمومة بعد دخول همزة الاستفهام عليها[٤٩٥].

واختلفوا إذا كانت ألف الوصل مفتوحة نحو: (أل) على قولين:

القول الأول: حذف الألف فتقول: أَلرَّجل قال ذلك؟، وهذا قول الكسائي والفراء[٤٩٦]، وقال به ثعلب[٤٩٧]، واختار هذا القول ابن درستويه[٤٩٨]، وابن مالك [٤٩٩]، وناظر الجيش[٥٠٠].

واختلف الكسائي والفراء في الهمزة المحذوفة؛ فذهب الكسائي إلى أن المحذوفة ألف الاستفهام؛ لأنها حرف دخيل على الكلمة، و ذهب الفراء إلى أن المحذوفة ألف الوصل؛ لأن ألف الاستفهام جاءت لمعنى جديد فلا يجوز حذفها[٥٠١].

وذكر ثعلب حجة هذا الرأي بقوله: ((العرب تكتفي بألف الاستفهام منها - يعني من ألف الوصل - في الألف واللام في الخط، وأما اللفظ فعلى التطويل وإثباتها مثل: (آذكرين) [الأنعام:١٤٣]، آلله؟، وكأنهم اكتفوا بصورة من صورة؛ لأن ألف الاستفهام كصورة الألف بعدها، ولم يحذفوا في اللفظ؛ لئلا يشبه الخبرُ الاستفهامَ))[٥٠٢]، وعلل ابن درستويه حذف ألف

---

(٤٩٤) مراجع المسألة: أدب الكاتب ٢٢٣، صناعة الكتاب: ١٤٩، كتاب الكتاب: ٢٦-٢٧، شرح الشافية للرضي: ٣٢٥/٣، التذييل والتكميل: ٢٦٣/١٠ب، شرح التسهيل للمرادي: ١٢٠٠/٢، المساعد: ٣٦٠/٤، تمهيد القواعد: ٥٣١٣/١٠، الهمع ٣٦٩/٣، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٦٠.

(٤٩٥) يُنظَر : صناعة الكتاب: ١٥٠.

(٤٩٦) يُنظَر : صناعة الكتاب: ١٤٩.

(٤٩٧) يُنظَر : التذييل والتكميل: ٢٦٣/١٠ب، شرح التسهيل للمرادي: ١٢٠٠/٢.

(٤٩٨) يُنظَر : كتاب الكتاب: ٢٧.

(٤٩٩) يُنظَر : التذييل والتكميل: ٢٦٣/١٠ب، شرح التسهيل للمرادي: ١٢٠٠/٢.

(٥٠٠) يُنظَر : تمهيد القواعد: ٥٣١٣/١٠.

(٥٠١) يُنظَر : صناعة الكتاب: ١٤٩.

(٥٠٢) التذييل والتكميل: ٢٦٣/١٠ب.

الوصل بضعفها، وأنه لا يحدث لبس بحذفها، وحملا على حذفها في غير ما ابتدئ بـ(أل)[٥٠٣].

القول الثاني: إثباتها؛ فتقول: آلرَّجل قال ذلك؟ وقال بذلك البصريون[٥٠٤]، والمغاربة [٥٠٥]، وهو اختيار ابن قتيبة[٥٠٦]، وعلى هذا القول اصطلاح الإملاء الحديث[٥٠٧]، وعلة هذا القول أن همزة (أل) مفتوحة فلا ثقل في إثباتها.

وهذا القول هو الراجح؛ إذ الأصل عدم الحذف، ومتى أمكن الإثبات فهو أولى لتطابق الكتابةُ اللفظَ.

(٥٠٣) يُنظَر : كتاب الكتاب: ٢٦-٢٧.

(٥٠٤) يُنظَر : صناعة الكتاب: ١٥٠، التذييل والتكميل: ٢٦٣/١٠ب.

(٥٠٥) يُنظَر : المساعد: ٣٦٠/٤، تمهيد القواعد: ٥٣١٣/١٠.

(٥٠٦) يُنظَر : أدب الكاتب ٢٢٣.

(٥٠٧) يُنظَر : الإملاء العربي لأحمد قبش: ٦٠.

مسألة: حذف ألف القطع المفتوحة إذا سبقتها همزة استفهام[٥٠٨]

اختلف العلماء في حذف همزة القطع المفتوحة إذا سبقت بهمزة استفهام على قولين وهما:

القول الأول: الحذف فتكتب: أَخُوك قادمٌ ؟، وذهب إلى هذا الرأي الكسائي، والفراء[٥٠٩]، و ثعلب[٥١٠]، وابن كيسان[٥١١].

وقال أبو جعفر النحاس عن أبي إسحاق الزجاج- وهو يتحدث عن حذف همزة القطع في هذا الموضع- : ((ورأيت بخط أبي إسحاق ما كتب به إليَّ مثل هذا بألف واحدة))[٥١٢].

واختلفوا في الألف المحذوفة ؛هل هي همزة الاستفهام، أو همزة القطع ؟ كمثل اختلافهم السابق في حذف همزة الوصل[٥١٣].

وحجة هذا القول كراهية الجمع بين صورتين للألف[٥١٤].

القول الثاني: الإثبات وقال بذلك البصريون[٥١٥]، واختاره ابن قتيبة[٥١٦]، وأبو جعفر النحاس[٥١٧].

---

(٥٠٨) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٢٣-٢٢٤، صناعة الكتاب: ١٥٠، التذييل والتكميل: ١٠/٢٦٥ب-٢٦٦أ، شرح التسهيل للمرادي: ٢/١٢٠٤، المساعد ٤/٣٦٤، تمهيد القواعد: ١٠/٥٣١٥، الهمع ٣/٣٦٩.

(٥٠٩) يُنظَر : صناعة الكتاب: ١٤٩-١٥٠، التذييل والتكميل: ١٠/٢٦٥ب-٢٦٦أ.

(٥١٠) يُنظَر : التذييل والتكميل: ١٠/٢٦٥ب-٢٦٦أ، شرح التسهيل للمرادي: ٢/١٢٠٤.

(٥١١) يُنظَر : صناعة الكتاب: ١٥٠، تمهيد القواعد: ١٠/٥٣١٥.

(٥١٢) يُنظَر : صناعة الكتاب: ١٥٠.

(٥١٣) يُنظَر : صناعة الكتاب: ١٥٠، التذييل والتكميل: ١٠/٢٦٥ب-٢٦٦أ، شرح التسهيل للمرادي: ٢/١٢٠٤، الهمع ٣/٣٦٩.

(٥١٤) يُنظَر : صناعة الكتاب: ١٥٠.

=(٥١٥) يُنظَر : صناعة الكتاب: ١٥٠.

(٥١٦) يُنظَر : أدب الكاتب: ٢٢٣-٢٢٤.

(٥١٧) يُنظَر : صناعة الكتاب: ١٥٠.

ورد النحاس على من حذفها كراهية الجمع بين متماثلين بأنهم يكتبون (مَؤُونة)، و (قَؤُول) بواوين؛ فكما جاز الجمع بين واوين جاز الجمع بين ألفين[٥١٨].

وهذا القول هو الراجح؛ لأن الحذف خلاف الأصل، إذ الأصل عدم الحذف، كما أن الأصل أن يوافق المكتوب للمنطوق.

مسألة: حذف الألف من (ثلاثة) و (ثمانية) مفردين، ومضافين، ومركبين[٥١٩]

(ثلاثة)، و(ثلاثة عشر)، و(ثلاثة وثلاثون)، و(ثلاثون)، و(ثمانية)، و(ثمانية عشر) و(ثمانون)، و(ثمانية وثمانون) اختلف العلماء في كتابة الألف فيها على قولين:

القول الأول: حذف الألف، وعلى هذا القول ابن درستويه[٥٢٠]، وابن عصفور[٥٢١]، ووافقهم ابن مالك وأبو حيان[٥٢٢]، إلا أنهما استثنيا (ثمانون) و(ثمانين) فجوزا فيها الوجهين؛ قال ابن مالك: ((وفي (ثمانين) وجهان))[٥٢٣]، شرح ذلك أبو حيان بقوله : ((وجه الإثبات أنه قد حذفت منه الياء؛ لأن هذه الياء التي في ثمانين ليست ياء (ثمانية)؛ لأنها حرف الإعراب المنقلب عن الواو التي تكون في الرفع فلا يوالى فيه الحذف...، ووجه من حذف أن الياء منه كأنها لم تحذف، ألا ترى أنه قد عاقبها ياء أخرى فهما لا يجتمعان فكأن الياء موجودة إجراء للمعاقِب مجرى المعاقَب))[٥٢٤].

---

(٥١٨) يُنظَر : صناعة الكتاب: ١٥٠.

(٥١٩) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٢٣، كتاب الكتاب: ٧٤، باب الهجاء: ١٩، شرح الجمل: ٣٥٢/٢، البديع في العربية: ٣٦٦/٢، التذييل والتكميل: ٢٦٨/١٠أ، ب، شرح التسهيل للمرادي: ١٢٠٩/٢، شرح الشافية لركن الدين: ٢/ ١٠٨٢، قواعد الإملاء للهوريني: ٢٢٩.

(٥٢٠) يُنظَر : كتاب الكتاب: ٧٤.

(٥٢١) يُنظَر : شرح الجمل: ٣٥٢/٢.

(٥٢٢) يُنظَر : التذييل والتكميل: ٢٦٨/١٠أ.

(٥٢٣) التسهيل : ٣٣٦.

(٥٢٤) التذييل والتكميل: ٢٦٨/١٠ب، و يُنظَر : شرح التسهيل للمرادي: ١٢٠٩/٢.

وحجة من ذهب إلى حذف الألف من تلك الأعداد كلها كثرة الاستعمال للأعداد فحسن التخفيف[٥٢٥]، وعلل ركن الدين الاستراباذي الحذف من الأعداد المركبة (ثلاث وثلاثون) و (ثمان وثمانون) بطول الكلام فناسب الحذف منه[٥٢٦].

القول الثاني: الوجهان حذف الألف وإثباتها، وعلى هذا القول ابن قتيبة [٥٢٧]، وابن الدهان[٥٢٨]، وابن الأثير حيث قال: ((إثبات ألف ثلاثة، وثلاثين، وثمانين جيد))[٥٢٩].

وحجة هذا القول جواز الحذف للتخفيف لكثرة الاستعمال، والإثبات لأنه الأصل.

والراجح أنه يجب إثبات الألف؛ لأنه الأصل، فالأصل مطابقة المكتوب للمنطوق، ولأن حذف الألف من (ثلاث) و(ثماني) يحصل به اللبس بـ(ثُلُث)، و بـ(ثُمُن) إذا أضفت هذه الأخيرة إلي ياء المتكلم.

---

(٥٢٥) يُنظَر : كتاب الكتاب ٧٤.

(٥٢٦) يُنظَر : شرح الشافية لركن الدين: ٢/ ١٠٨٢.

(٥٢٧) يُنظَر : أدب الكاتب: ٢٢٣.

(٥٢٨) يُنظَر : باب الهجاء: ١٩.

(٥٢٩) البديع: ٣٦٦/٢.

مسالة: حذف الألف من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف مما كثر استعماله ولم يحذف منه شيء[٥٣٠]

إذا كان الاسم في حشوه ألف، وكان على أكثر من ثلاثة أحرف، ولم يحذف منه شيء، وكثر استعماله، وأمن لبسه بغيره بعد الحذف كـالأسماء الأعجمية مثل (إبراهيم، و إسرائيل)، والعربية التي ثانيها ألف كـ(صالح، و الحارث) فقد اختلف العلماء في حذف ألفه على قولين:

القول الأول: يجب حذف الألف إذا توفرت فيه الشروط السابقة سواء كان أعجميا كـ(إبراهيم) أم عربيا كـ(حارث)؛ فتكتب : (إبرهيم)، و (حرث).

واختار هذا القول ابن درستويه[٥٣١]، والنحاس[٥٣٢]، وابن الدهان[٥٣٣]، والعكبري[٥٣٤]، وابن مالك وأبو حيان[٥٣٥]، والمرادي[٥٣٦].

وعلل النحاس حذفها بقوله: ((وذُكِر في ذلك عللٌ منهن: كثرة الاستعمال، وقيل لما حذفوا منها التنوين اجترؤا أيضا على الحذف منها في الخط،...، وقيل: لما كانت حروف المد واللين يكثرن زوائد صرن كأنهن حركات ضعفْنَ فحُذفْنَ، ولم يلتبسن بغيرهم أيضا، وأقوى هذه العلل كثرة الاستعمال))[٥٣٧].

---

(٥٣٠) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٢٨-٢٢٩، صناعة الكتاب ١٤٢، كتاب الكتاب: ٨٠، باب الهجاء: ١٥، اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٨/٢، شرح الجمل: ٣٥١/٢، البديع لابن الأثير: ٣٦٤/٢، التذييل والتكميل: ٢٦٩/١٠أ، شرح التسهيل للمرادي ٢/ ١٢١١، شرح الشافية لركن الدين: ١٠٢٨/٢، قواعد الإملاء للهوريني: ٢٢٧.

(٥٣١) يُنظَر : كتاب الكتاب: ٨٠.

(٥٣٢) يُنظَر : صناعة الكتاب ١٤٢.

(٥٣٣) يُنظَر : باب الهجاء: ١٥.

(٥٣٤) يُنظَر : اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٨/٢.

(٥٣٥) يُنظَر : التذييل والتكميل: ٢٦٩/١٠أ.

(٥٣٦) يُنظَر : شرح التسهيل للمرادي ٢/ ١٢١١.

(٥٣٧) صناعة الكتاب ١٤٢-١٤٣.

القول الثاني: الحذف في الأسماء الأعجمية، والوجهان في العربية، وقال بهذا ثعلب(٥٣٨)، وابن قتيبة(٥٣٩)، ونسبه أبو حيان لبعض شيوخه(٥٤٠)، ونسبه ابن عقيل لبعض المغاربة(٥٤١).

وحجة هذا القول أن الحذف يتعبن في الأسماء الأعجمية؛ لأنها لما نقلت إلى كلام العرب وغيرت اجترؤوا على تغييرها في الخط(٥٤٢)، وأما العربية فبالنظر إلى عدم تغييرها لا تحذف منها الألف، وبالنظر إلى كثرة استعمالها جاز الحذف للتخفيف.

والراجح عدم اتباع أي من القولين؛ وذلك لأن القولين هما من اصطلاح القدماء، وكثرة الاستعمال للأعلام مسألة نسبية فالتسمية بـ(الحارث) مثلا قلَّت اليوم، وعليه فإن الأولى، والراجح اليوم عدم جواز حذف الألف منها مع توفر الشروط التي ذكرها العلماء، وذلك لأن الأصل مطابقة المكتوب للمنطوق؛ والمنطوق فيه ألف.

---

(٥٣٨) يُنظَر : التذييل والتكميل: ٢٦٩/١٠أ، شرح التسهيل للمرادي ٢/ ١٢١١.

(٥٣٩) يُنظَر : أدب الكاتب: ٢٢٨-٢٢٩.

(٥٤٠) يُنظَر : التذييل والتكميل: ٢٦٩/١٠أ.

(٥٤١) يُنظَر : المساعد: ٣٧١/٤.

(٥٤٢) يُنظَر : صناعة الكتاب ١٤٢-١٤٣.

مسألة: حذف الألف و اللام في (اللاتي، واللائي)[٥٤٣]

اختلف العلماء في طريقة كتابة (اللاتي) و (اللائي) على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها تكتب بلام واحدة، وألف هكذا (الَّاتي) و(الَّائي) وعلى هذا أكثر العلماء؛ كالعكبري[٥٤٤]، وابن مالك وأبي حيان[٥٤٥]، و ابن عقيل[٥٤٦]، والمرادي[٥٤٧].

وعلل أبو حيان حذف اللام هنا لعدم اللبس[٥٤٨].

القول الثاني: أنها تكتب بحذف اللام الأولى والأنف هكذا (الَّتي) (الَّئي)قال ثعلب: ((كتبوا (الَّلاتِي) و (الَّلائي): الَّتي، و الَّئي، وأسقطوا لاما من أولها، وألفا من آخرها؛ وهذا...، لأنه يقل في الكلام مثله، ويدل عليه ما قبله وما بعده))[٥٤٩]، فالعلة هنا وضوح المراد من سياق الكلام.

القول الثالث: كتابتها بلامين وألف، واختار هذا القول ابن الحاجب والرضي[٥٥٠]، وعليه شرَّاح الشافية[٥٥١]، وعليه الاصطلاح في الإملاء الحديث[٥٥٢].

---

(٥٤٣) مراجع المسألة: اللباب علل البناء والإعراب: ٤٩٠/٢، التذييل والتكميل: ١٠/ ٢٧١أ، ب، الركن ١٠٢٦ الشافية الانصاري: ٥٩٣ الرضي ٣٣٠/٣، المساعد، شرح التسهيل للمرادي:، شرح الشافية للخضر: ١١٠٥/٢، المناهل الصافية: ٤١٨/٢، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٦٩.

(٥٤٤) يُنظَر : اللباب علل البناء والإعراب: ٤٩٠/٢.

(٥٤٥) يُنظَر : التذييل والتكميل: ١٠/ ٢٧١أ.

(٥٤٦) يُنظَر : المساعد ٣٧٥/٤.

(٥٤٧) يُنظَر : شرح التسهيل ٢للمرادي : /١٢١٣.

(٥٤٨) يُنظَر : التذييل والتكميل: ٢٧١/١٠أ.

(٥٤٩) التذييل والتكميل: ٢٧١/١٠أ.

(٥٥٠) شرح الشافية للرضي: ٣٣٠/٣.

وعلل كمال الدين الفسوي كتابتها بلامين حملا على كتابة (الَّلاء) بلامين؛ قال: ((لأن اللام من جملتها – أي من جملة الَّلاء- ولو كتب بلام واحدة لربما التبس بـ(إلَّا) في الرسم، وحمُل عليه البواقي))[٥٥٣].

والراجح القول الثالث؛ وهو كتابتهما بلامين وألف، وذلك لأن الأصل مطابقة المكتوب للملفوظ؛ والتمسك بالأصل أولى.

مسألة: حذف الألف فيما جمع بألف وتاء[٥٥٤]

اختلف العلماء في حذف الألف مما جمع بألف وتاء مثل (الصالحات) على ثلاثة أقوال:

القول الأول: جواز الحذف والإثبات، والمختار الحذف بشروط يلخصها السيوطي بقوله: ((أن يكون غير ملتبس، ولا مضاعف، ولا معتل اللام))[٥٥٥]، ولهذا فهم يمنعون الحذف في نحو:(الطَّالِحَات) جمع (طالحة)؛لالتباسه بعد الحذف بـ(طَلَحَات) جمع (طَلْحَة) اسم رجل، ونحو: (شَابَّات)؛ لوجود التضعيف فيه، و نحو (رامِيَات)؛ لأنه معتل اللام.

ونسب هذا القول لبعض العلماء [٥٥٦]، وهو اختيار الزجاجي[٥٥٧].

وحجة هذا القول التخفيف لطول الكلمة بالألف، وعدم وجود اللبس.

=(٥٥١) يُنظَر : المناهج الكافية في شرح الشافية: ٥٩٣، شرح الشافية لركن الدين: ٢/ ١٠٢٦، شرح الشافية للخضر: ١١٠٥/٢، المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية: ٤١٨/٢، شرح شافية ابن الحاجب لكمال الدين الفسوي: ٥٦٧ شرح الشافية للجاربردي: ٢٧٥/٢.

(٥٥٢) يُنظَر : الإملاء العربي لأحمد قبش: ٦٩.

(٥٥٣) شرح شافية ابن الحجب لكمال الدين الفسوي ٥٦٧، و يُنظَر : شرح الشافية للرضي: ٣/ ٣٣٠.

(٥٥٤) مراجع المسألة: كتاب الخط: ٥٣، أدب الكاتب ٢٣٢، باب الهجاء لابن الدهان: ١٨، اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٩/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥١/٢، التذييل والتكميل: ٢٧٠/١٠أ، شرح التسهيل للمرادي: ٢/ ١٢١٢، المساعد: ٤/ ٣٧٣، همع الهوامع ٤٨٠/٣.

(٥٥٥) همع الهوامع ٤٨٠/٣.

(٥٥٦) يُنظَر : كتاب الخط للزجاجي: ٥٣، والتذييل والتكميل: ٢٧٠/١٠أ.

(٥٥٧) يُنظَر : كتاب الخط: ٥٣.

القول الثاني: الإثبات والحذف، والمختار الإثبات في حالة كان الاسم ليس فيه إلا ألف واحدة، وأصحاب هذا القول يتفقون مع القول الأول بتوافر شروط الحذف إلا أنهم يزيدون في التفصيل قال ابن قتيبة: ((وأما (المسلمات) و (الصالحات) فإثبات الألف في (المسلمات) أجود من حذفها، وحذف الألف من (الصالحات) أحسن من إثباتها؛ لأنه لا ألف في (المسلمات) إلا التي تحذف، وفي (الصالحات) ألف غير محذوفة))[٥٥٨].

و نسب أبو حيان هذا القول لبعض مشايخه[٥٥٩]، واختاره ابن عصفور[٥٦٠]، والسيوطي[٥٦١].

القول الثالث: منع حذف الألف على أي حال، وذهب إلى هذا القول ابن الدهان حيث قال: ((فإن جمعته بالألف والتاء لمؤنث لم تحذف ألفاتها نحو: الكافرات، والقائلات؛ كيلا يلتبس بالمرات من المصدر...، وادعى قوم أن حذف الألف من (الصالحات) أحسن من إثباتها))[٥٦٢].

والراجح القول الثالث، وهو منع الحذف؛ لأنه إذا ثبت وجود اللبس في بعض صور الحذف فيحمل ما ليس فيه لبس على ما يحصل فيه اللبس طردا للباب، وليتفق المكتوب مع المنطوق وهو الأولى.

مسألة: حذف الألف من صفات جمع المذكر السالم[٥٦٣]

اتفق العلماء على جواز حذف الألف من صفات جمع المذكر السالم إذا كان غير مُلْبِس، ولا مضاعف، ولا معتل اللام، لكنهم اختلفوا في اشتراط شروط أخرى، ولهم في هذا ثلاثة أقوال:

---

(٥٥٨) أدب الكاتب: ٢٣٢.

(٥٥٩) يُنظَر : التذييل والتكميل: ١٠/٢٧٠أ.

(٥٦٠) يُنظَر : شرح الجمل: ٢/٣٥١.

(٥٦١) يُنظَر : الهمع: ٣/٤٨٠.

(٥٦٢) باب الهجاء: ١٨.

(٥٦٣) مراجع المسألة: أدب الكاتب٢٣١، باب الهجاء لابن الدهان: ١٦، التذييل والتكميل: ١٠ /٢٧٠ب، شرح التسهيل للمرادي: ٤/٣٧٣، المساعد: ٤/٣٧٣، الهمع: ٣/٤٨٠.

القول الأولى: الاقتصار على هذه الشروط، وذهب إلى هذا أبو علي الفارسي(٥٦٤)، وابن الدهان(٥٦٥)، والسيوطي(٥٦٦).

وعلل الفارسي الحذف بقوله: ((لأنه أخف، وكذا كتب في المصاحف))(٥٦٧).

القول الثاني: اشتراط كثرة الاستعمال، وقال بذلك ابن قتيبة(٥٦٨)، ونسب أبو حيان هذا القول لبعض شيوخه(٥٦٩)، وقال ابن عقيل: ((واشترط بعضهم في الصفات في جمع المذكر السالم كون الصفات مستعملة كثيرا...، ولا فرق في المذكور بين النكرة والمعرفة))(٥٧٠).

القول الثالث: اشتراط التعريف؛ قال ثعلب: ((وقد أسقطوا من (الظالمين) و(الكافرين) و(الخاسرين) إذا أدخلوا الألف واللام؛ لأن الألف واللام لا تدخل على الفعل فاستخفوا إسقاطها))(٥٧١). ولم يُذْكر لهذا القول تعليل، ولعل العلة في هذا إرادة التخفيف بطول الكلمة.

والراجح ترك هذه الأقوال الثلاثة واختيار منع حذف الألف اتباعا للأصل، وهو مطابقة المكتوب للملفوظ، و اتباع الأصل أولى.

مسألة: حذف ألف (يا) النداء(٥٧٢)

---

(٥٦٤) يُنظَر : باب الهجاء لابن الدهان: ١٥-١٦.

(٥٦٥) يُنظَر : المرجع السابق الموضع نفسه

(٥٦٦) يُنظَر : الهمع: ٣/٤٨٠.

(٥٦٧) باب الهجاء لابن الدهان: ١٦.

(٥٦٨) يُنظَر : أدب الكاتب٢٣١.

(٥٦٩) يُنظَر : التذييل والتكميل: ١٠/٢٧٠ب.

(٥٧٠) المساعد: ٤/٣٧٣.

(٥٧١) التذييل والتكميل: ١٠ /٢٧٠ب، و يُنظَر : المساعد: ٤/٣٧٣.

(٥٧٢) مراجع المسألة: كتاب الكتاب: ٧١، باب الهجاء لابن الدهان: ١٤، التذييل والتكميل: ١٠ /٢٦٩أ، شرح التسهيل للمرادي: ٢/١٢١٠، المساعد ٤/٣٦٩-٣٧٠، الهمع: ٣/٤٨١، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٩.

اتفق العلماء على جواز حذف ألف (يا) النداء خطًا إذا كان المنادى مبدوءً بهمزة فتكتب : يإبراهيم، يأحمد، يابن عباس، ما لم يكن الاسم نحو (آدم) فمنعوا حذفها(٥٧٣).

واختلفوا في جواز حذف الألف إذا كان المنادى لم يُبدأ بالهمزة نحو (يا زيد)؛ على قولين:

القول الأول: منع حذفها، وعلى هذا جمهور العلماء(٥٧٤)، وعليه اصطلاح الإملاء الحديث(٥٧٥).

والعلة في ذلك أن حذف الهمزة إنما هو لاستثقالها بعد الألف، أما ما عداها فلا استثقال.

القول الثاني: جواز حذفها مع كل منادى فتقول: يَعُمر، يَفَاطمة، و هذا قول ثعلب؛ قال أبو حيان: ((وقال أحمد بن يحي: فأما النداء فقد استعملوه بالألف مثل يا زيد، ويا عمرو يكتبونه بألف وبغير ألف، والألف الأصل فحذفوها، كأنهم جعلوا (يا) مع ما بعدها شيئا واحدا؛ لأنهم أقاموا (يا) مقام الألف واللام، ألا ترى أنهم لا ينادون ما فيه ألف ولام بـ(يا) فلا يقولون: يا الرجل؛ فلذلك حذفت الألف))(٥٧٦).

وحجة هذا القول ما ذكره ثعلب- كما في نص أبي حيان الآنف الذكر - وهو معاملة (يا) النداء مع المنادى ككلمة واحدة فأجاز حذف الألف مطلقا سواء كان المنادى مبدوءً بالهمزة أم غير الهمزة.

والراجح الرأي الأول؛ لأن الأصل عدم الحذف، و التمسك بالأصل قاعدة مهمة من قواعد الترجيح.

---

(٥٧٣) يُنظَر : باب الهجاء: ١٤، كتاب الكتاب: ٧١، التذييل والتكميل: ٢٦٨ب.

(٥٧٤) يُنظَر : باب الهجاء: ١٤، كتاب الكتاب: ٧١، التذييل والتكميل: ٢٦٨ب، المساعد: ٣٧٠/٤.

(٥٧٥) يُنظَر : قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٩.

(٥٧٦) التذييل والتكميل: ١٠ /٢٦٩أ، و يُنظَر : المساعد ٣٦٩/٤-٣٧٠، الهمع: ٤٨١/٣.

مسألة: حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا دخلت عليها حروف الجر(٥٧٧)

إذا دخل حرف جر على (ما) الاستفهامية كقولك : (فيمَ؟، و لِمَ؟) فقد اختلف العلماء في الإبقاء على ألف (ما) أو حذفها على قولين، وهما :

القول الأول: حذف الألف فتقول : (فيمَ؟)، وعلى هذا القول جمهور العلماء كالزجاجي(٥٧٨)، وابن قتيبة(٥٧٩)، وابن درستويه(٥٨٠)، وابن عصفور(٥٨١)، وأبي حيان (٥٨٢)، وعلى هذا اصطلاح الإملاء الحديث(٥٨٣).

وحجة هذا القول أنها تحذف فرقا بينها وبين (ما) الموصولة والشرطية، وصار حرف الجر كأنه عوض من الألف المحذوفة، و لم يحذف من الموصولة؛ لأن الموصولة تعامل مع صلتها كالكلمة الواحدة فالألف على هذا وسط الكلمة، أما ألف الاستفهامية فهي في الطرف، والحذف إنما يكون في الطرف(٥٨٤).

القول الثاني: إثبات الألف، ونسب أبو حيان هذا القول للكوفيين(٥٨٥)، وقال به أبو جعفر النحاس(٥٨٦)، ونسبه أبو حيان لابن قتيبة - أيضا - حيث قال: ((ومثل القتبي الحذف من (ما) الاستفهامية بقوله: ادعُ بِمَ شئت، وسَلْ عَمَّ شئت، وخُذْهُ بِمَ شئْتَ، قال: إذا أردت أن تسأل عن أي شيء

---

(٥٧٧) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٣٤، صناعة الكتاب: ١٤٧-١٤٨، كتاب الخط: ٩٤، كتاب الكتاب: ٥٢، شرح الجمل: ٣٥٠/٢، وابي حيان التذييل والتكميل: ٢٥١ب – ٢٥٢أ، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٧٠-٧١، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٨ – ٣٩.

=(٥٧٨) يُنظَر : كتاب الخط: ٩٤.

(٥٧٩) يُنظَر : أدب الكاتب: ٢٣٤.

(٥٨٠) يُنظَر : كتاب الكتاب: ٥٢.

(٥٨١) يُنظَر : شرح الجمل: ٣٥٠/٢.

(٥٨٢) يُنظَر : التذييل والتكميل: ٢٥١ب – ٢٥٢أ.

(٥٨٣) يُنظَر : الإملاء العربي لأحمد قبش: ٧٠-٧١، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٨ – ٣٩.

(٥٨٤) يُنظَر : التذييل والتكميل: ٢٥١ب – ٢٥٢أ.

(٥٨٥) يُنظَر : التذييل: ٢٥١/١٠ب.

(٥٨٦) يُنظَر : صناعة الكتاب: ١٤٧.

شئت))[٥٨٧]، و قد أخطأ أبو حيان بنسبة هذا القول لابن قتيبة؛ إذ هذه الأمثلة ليست تمثيلا لـ(ما) الاستفهامية بل لـ(ما) النكرة؛ إذ إن بعض الكُتَّاب يحذفون الألف من (ما) التي بمعنى (شيء) مع شئت فقط لكثرة استعمالها، وقد نص ابن قتيبة على أن (ما) في تلك الأمثلة نكرة بمعنى (شيء)، حيث قال: ((فإن أردت معنى (ما) النكرة لم تحذف الألف إلا مع (بِمَ شئت) فتحذف في الحالتين)) [٥٨٨]، ونص على حذف الألف مع (ما) الاستفهامية مطلقا حيث قال: ((تقول إذا استفهمت: فيمَ ضربت؟، فتنقص الألف، وإذا كانت في غير الاستفهام أتممت))[٥٨٩]، فأنت ترى هنا أن ابن قتيبة صرَّح بحذف ألف الاستفهامية بعد حرف الجر.

والراجح القول الأول؛ وهو حذف الألف للتفريق بين الاستفهامية والموصولة، ومما يدل على حذفها أننا نجد العرب يزيدون هاء السكت فيقولون: (لِمَهْ؟)، فدل على أن الحذف مستعمل عند العرب.

مسألة: حذف الألف فيما كان على صيغة منتهى الجموع[٥٩٠]

اختلف العلماء في حذف الألف الثالثة في صيغة منتهى الجموع مثل (قَصَائد، مَسَاجد، مفاتيح، سَلَالِم)، على قولين:

القول الأول: الحذف، ونسبه ابن الدهان لبعض الكُتَّاب[٥٩١]، ولم يذكر حجة لهذا القول، ولعل حجة من حذف الاختصار لطول الاسم، والجمع معلوم فحذفُ الألفِ لا يُلبِس.

---

(٥٨٧) التذييل: ٢٥٢/١٠أ.

(٥٨٨) انظر: أدب الكاتب: ٢٣٤، وقد نص النحاس على أن هذا من الاصطلاح القديم صناعة الكتاب: ١٤٨.

(٥٨٩) أدب الكاتب: ٢٣٤.

(٥٩٠) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٣٢، باب الهجاء: ١٨، شرح الجمل: ٣٥٠/٢، التذييل والتكميل: ٢٦٩/١٠ب، شرح الشافية لركن الدين: ١٠٢٩/٢.

(٥٩١) يُنظَر : باب الهجاء: ١٨.

القول الثاني: جواز الحذف والإثبات، والإثبات أرجح، قال ابن الدهان: ((وإثباتها أحسن))[٥٩٢]، وقال ابن قتيبة عن إثبات الألف: ((الدهاقين، والدنانير، والتماثيل، والمحاريب، والمصابيح إثبات الألف فيها كلها أحسن وأجود))[٥٩٣].

وهو اختيار ابن مالك وأبوحيان واشترطا لجواز الحذف عدم اللبس؛ فلا يجوز حذف الألف من مثل: مساكين؛ لأن حذفه يُلبِس بالمفرد مسكين[٥٩٤]، واشترط بعض شيوخ أبي حيان ألا يؤدي الحذف إلى الجمع بين مثلين كالحذف في نحو: دنانير، و دكاكين، فإن حذف الألف يؤدي إلى الجمع بين الحرفين المتماثلين[٥٩٥].

القول الثالث: جواز حذفه بشرط أن يكون بعد عدد؛ فتكتب : خمسة دَرَهِم، وقال بذلك ابن عصفور، واشترط ألا يؤدي الحذف إلى الجمع بين مثلين، مثل الحذف في نحو: دنانير، ودكاكين، فإن حذف الألف يؤدي إلى الجمع بين الحرفين المتماثلين[٥٩٦]، وقال به ابن الحاجب[٥٩٧]، و ركن الدين الفسوي أيضا؛ حيث قال : ((ويجوز حذف الألف من (دراهم) إذا أضيف إليها ثلاثة إلى عشرة نحو: ثلاثة دَرَهِم، عشرة دَرَهِم؛ لأنه قد عُلم أن هذا العدد لا يضاف إلا إلى الجمع، فإن لم يضف إليه نحو: (هذه الدراهم)، لم يحذف))[٥٩٨].

والراجح عدم الحذف مطلقا، وعليه اصطلاح الإملاء الحديث، تمسكا بأصلين؛ الأصل عدم الحذف، والأصل مطابقة المكتوب للمنطوق.

=(٥٩٢) باب الهجاء: ١٨.

(٥٩٣) أدب الكاتب: ٢٣٢.

(٥٩٤) يُنظَر : التذييل والتكميل: ٢٦٩/١٠ب.

(٥٩٥) يُنظَر : التذييل والتكميل: ٢٦٩/١٠ب.

(٥٩٦) يُنظَر : شرح الجمل: ٣٥٠/٢.

(٥٩٧) يُنظَر : شرح الشافية لركن الدين: ١٠٢٩/٢.

(٥٩٨) شرح الشافية لركن الدين: ١٠٢٩/٢.

مسألة: حذف ياء الاسم المنقوص المنكر المرفوع والمجرور حين الوقف عليه[٥٩٩]

اتفق العلماء على إثبات الياء في آخر الاسم المنقوص خطًا إذا وقف عليه في حالتين: إذا كان معرفا بالألف واللام، وإذا كان منكرا منصوبا، واختلفوا في إثباتها إذا كان مرفوعا أو مجرورا على قولين وهما:

القول الأول: حذف الياء فيكتب: جاء قاضٍ، ومررت بقاضٍ، وذكر الزجاجي أن هذا هو إجماع النحويين كلهم إلا المازني[٦٠٠]، ونسبه ابن الدهان لسيبويه[٦٠١]، وقال عنه ابن عصفور إنه هو الفصيح [٦٠٢]، ونص ابن الحاجب على أنه الأفصح[٦٠٣]، وقال الأخفش الصغير عن هذا الرأي: ((أجود الوجهين))[٦٠٤]، و على هذا الرأي اصطلاح الإملاء الحديث[٦٠٥].

وعلل ابن عصفور هذا الرأي بقوله: ((وسبب ذلك أن الخط محمول على الوقف، والوقف في مثل هذا يكون بغير ياء على الفصيح))[٦٠٦]، ونص ابن قتيبة على أن أكثر العرب إذا وقفوا على مثل ذلك وقفوا من دون ياء[٦٠٧].

---

(٥٩٩) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٥٣، كتاب الخط للزجاجي ٧١-٧٣، باب الهجاء: ٣٣، شرح الصناعة الكتاب: ١٤٥، كتاب الكتاب: ٧٥، باب ال النحاس ١٤٥، شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٣٤٦، شرح الشافية للرضي: ٣١٩/٣،، شرح الشافية للخضر: ١٠٩٣/٢ / المناهل الصافية ٤٠١/٢ المناهج الكافية: ٥٨١، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٨٦.

(٦٠٠) يُنظَر :كتاب الخط: ٧١.

(٦٠١) يُنظَر : باب الهجاء ٣٣.

(٦٠٢) يُنظَر : شرح الجمل ٣٤٦/٢.

(٦٠٣) يُنظَر : انظر: شرح الشافية للرضي: ٣١٩/٣.

(٦٠٤) صناعة الكتاب: ١٤٥.

(٦٠٥) ا يُنظَر : الإملاء العربي لأحمد قبش: ٨٦.

(٦٠٦) شرح الجمل: ٣٤٦/٢.

(٦٠٧) يُنظَر : أدب الكاتب: ٢٥٣.

الرأي الثاني: إثبات الياء؛ ونسب الزجاجي هذا الرأي إلى المازني[٦٠٨]، ونسبه ابن الدهان إلى يونس[٦٠٩]، وقال الأخفش الصغير عن الإثبات : ((لا يمنع، ولكن الحذف أحسن))[٦١٠]، وقال ابن عصفور: ((ويجوز أن تكتبه بـ(ياء) قليلا))[٦١١]، وقال لطف الله الغياث عن هذا الرأي لغة الأقل[٦١٢]، و اختاره الزجاجي حيث قال:((وهذا قول جيد صحيح...، وهو الذي أختاره))[٦١٣].

وحجة هذا القول أنه هو القياس؛ لأن الياء إنما حذفت في الوصل من أجل التنوين لسكونها، وسكون التنوين، و في الوقف ليس هناك تنوين، والقياس إثبات الياء إذا زال التنوين[٦١٤].

ولا شك أن القول الثاني قوي من جهة القياس؛ إذ إن علة حذف الياء انتفت مع الوقف، **إلا أن الاصطلاح الأكثر على حذفها يرجح القول الأول.**

مسألة: حذف الواو فيما كان قبل آخره واوان[٦١٥]

اختلف العلماء في كتابة الكلمة التي قبل آخرها واون، وذلك كـ(طَاوُوس)، والفعل المسند لواو الجماعة نحو (يَلْوُون) على قولين:

---

(٦٠٨) يُنظَر :كتاب الخط: ٧١.

(٦٠٩) يُنظَر : باب الهجاء: ٣٣.

(٦١٠) صناعة الكتاب: ١٤٥.

(٦١١) شرح الجمل: ٣٤٦/٢.

(٦١٢) يُنظَر : المناهل الصافية ٤٠١/٢.

(٦١٣) كتاب الخط: ٧٣.

(٦١٤) يُنظَر : صناعة الكتاب: ١٤٥.

(٦١٥) أدب الكاتب: ٢٢٧، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٢/٢، التسهيل: ٣٣٦، التذييل والتكميل: ٢٦٦/١٠ب، شرح التسهيل للمرادي: ١٢٠٧/٢، وانظر: المساعد: ٤/ ٣٦٥، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٧٠، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٤١.

القول الأول: كتابتها بواو واحدة، وحذف الأخرى فيكتب: (طَاوُس) (يَلْوُن)، وهو قول ابن قتيبة[٦١٦]، وابن عصفور[٦١٧]، وابن مالك[٦١٨]، والمرادي[٦١٩].

واشترط ابن قتيبة ألا تفتح الواو الأولى نحو (لَوَوْا)[٦٢٠]، واشترط ابن عصفور ألا يكثر الحذف نحو: (اسْتَوَوْا)؛ لأن أصله (استَوَى) فحذفت الألف، ولو حذفت الواو لكثر الحذف[٦٢١].

وحجة هذا القول طلب الخفة؛ قال ابن قتيبة: ((وتحذف واحدة استخفافا))[٦٢٢].

القول الثاني: كتابتها بواوين؛ فتكتب (طَاوُوس)، و (يَلْوُون)،

ونسبه ابن عصفور لبعضهم[٦٢٣]، وذهب عبد السلام هارون من المعاصرين إلى الاقتصار على ما تعارف عليه علماء الرسم المتقدمون وهي أربع كلمات (هَارُون، طَاوُس، دَاوُد، نَاوُس)، ولا يجوز القياس عليها[٦٢٤].

وحجة هذا القول أنه الأصل، وهو الراجح لأمرين:

---

(٦١٦) يُنظَر : أدب الكاتب: ٢٢٧.

(٦١٧) يُنظَر : شرح الجمل: ٣٥٢/٢.

(٦١٨) يُنظَر : التسهيل: ٣٣٦.

(٦١٩) يُنظَر : شرح التسهيل للمرادي: ١٢٠٧/٢.

(٦٢٠) يُنظَر : أدب الكاتب: ٢٢٧، و التذييل والتكميل: ٢٦٦/١٠ب.

(٦٢١) يُنظَر : شرح الجمل: ٣٥٢/٢.

(٦٢٢) أدب الكاتب: ٢٧٧.

(٦٢٣) يُنظَر : شرح الجمل: ٣٥٢/٢، و التذييل والتكميل: ٢٦٦/١٠ب، المساعد: ٣٦٥/٤.

(٦٢٤) يُنظَر : قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٤١.

الأول: أنه الأصل؛ إذ الأصل عدم الحذف، والحذف اليوم يوقع في اللبس ؛ إذ إن مثل هذه الأسماء اليوم ليست مشتهرة وكثيرة، فليس ثمة داعٍ لحذف واو منها.

والأمر الثاني: طرد للباب؛ فإذا كان لا يجوز الحذف إذا كانت الواو الأولى مفتوحة، أو كانت الكلمة قد حذف منها فالأولى طردُ الباب ومنعُ حذف أحد اواوين.

الخاتمة

ثمة نتائج مهمة خرجت بها من هذا البحث وهي:

١- أن تراثنا في الإملاء ثري جدا بالآراء، والخلافات، و الاجتهادات الفردية من آحاد العلماء، ومن المذاهب النحوية المختلفة

٢- أن الخلاف في الإملاء له أسباب كثيرة منها طلب الخفة هروبا من الاستثقال، و طلب المشاكلة والمماثلة، واختلاف الاشتقاق، والاختلاف الصرفي، والنحوي، ومراعاة الوقف والوصل،وطرد القاعدة، ورفع اللبس.

٣- أن كثيرا من الخلافات، والاجتهادات في كتابة الكلمات التي كانت موجودة في التراث اللغوي انتهت اليوم ولم يعد لها وجود.

٤- أن الخلافات في الإملاء مردها إلى خمسة ظواهر، مطابقة الملفوظ، والزيادة، والحذف، و البدل، أو الهمز.

٥- أن كل الآراء التي رآها العلماء، وكل اختلافاتهم في طريقة كتابة بعض الكلمات يصعب تخطئة من اختار رأيا منها عالما به، ومرجحا له، إلا أن الأولى اتباع ما استقر عليه الاصطلاح اليوم.

٦- أن اجتهادات العلماء اليوم في الإملاء؛ وذلك بوضع اصطلاحات جديدة، ومحاولاتهم تيسير قواعد الكتابة في الإملاء لا تخرج عن سنة العلماء السابقين فقد اختلفوا تبعا لاجتهاداتهم، ولكل عصر اصطلاحه.

المراجع

[١] ابن جني أبو الفتح عثمان :
- *الألفاظ المهموزة وعقود الهمز*، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق ط (١)، ١٤٠٩ هـ.
- *سر صناعة الإعراب*، تحقيق: د حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ط(١) ١٤٠٥هـ.
[٢] ابن قتيبة الدينوري، *أدب الكاتب*، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
[٣] ابن الحاجب، *الشافية*، تحقيق حسن عثمان، المكتبة المكية، مكة، ط (١)، ١٤١٥هـ.
[٤] ابن درستويه، *كتاب الكتاب*، تحقيق: د إبراهيم السامرائي، دعبد الحسين الفتلي، دار الكتب الثقافية، الكويت، ط(١)، ١٣٩٧هـ.
[٥] ابن السيد البطليوسي، *الاقتضاب في شرح أدب الكتاب*، تحقيق: مصطفى السقا، د حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.
[٦] ابن عصفور الإشبيلي، *شرح جمل الزجاجي*، تحقيق: د صاحب أبو جناح، منشورات إحياء التراث، وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٢هـ.
[٧] ابن عقيل بهاء الدين، *المساعد على تسهيل الفوائد*، تحقيق: د محمد بركات، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى مكة، ١٤٠٥هـ.
[٨] ابن مالك جمال الدين ، *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*، تحقيق: د محمد بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.
[٩] ابن منظور، *لسان العرب*، دار المعارف، القاهرة.
[١٠]أبو حيان الأندلسي ـ *التذييل والتكميل في شرح التسهيل*، مخطوط في عشرة أجزاء / مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.
[١١]أحمد الخراط، *الهمزة في الإملاء العربي؛ المشكلة والحل*، دار القلم دمشق، ط(١) ١٤٠٨هـ.
[١٢]أحمد قبش، *الإملاء العربي*، دار الرشيد دمشق، بيروت، ١٩٨٤م.

[١٣]بدر الدين الزركشي، *البرهان في علوم القرآن*، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة.
[١٤]حسن شحاته، أحمد طاهر حسنين، *قواعد الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق*، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط (١)، ١٩٩٨م.
[١٥]خالد الأزهري، *شرح التصريح*، دار إحياء الكتب العلمية القاهرة.
[١٦]الخضر اليزدي، *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق د حسن العثمان ط (١)، ١٤٢٩هـ، مؤسسة الريان، بيروت.
[١٧]رضي الدين الاستراباذي، *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، ١٣٩٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
[١٨]ركن الدين الاستراباذي، *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق: د عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط(١) ١٤٢٥هـ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
[١٩]رمضان عبد التواب، مشكلة الهمزة العربية، مكتبة الخانجي، مصر، ط(١)١٤١٦هـ.
[٢٠]الزجاجي أبو القاسم :
- *الجمل*، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١) ١٤٠٤هـ.
- *كتاب الخط* ؛ تحقيق د تركي العتيبي / الطبع الثانية ١٤٣٠ هـ، دار صادر، بيروت.
[٢١]زكريا الأنصاري،*المناهج الكافية في شرح الشافية*، تحقيق رزن يحي خدام ط(١) ١٤٢٤هـ، سلسلة إصدار الحكمة.
[٢٢]سعيد بن المبارك بن الدهان، *باب الهجاء*، تحقيق: د فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(١) ١٤٠٦ هـ.
[٢٣]السيوطي جلال الدين، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ط(١)، ١٤١٨هـ.
[٢٤]عبد السلام هارون، *قواعد الإملاء*، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(٥) ١٤٠٥هـ.

[٢٥]العكبري أبو البقاء، *اللباب في علل البناء والإعراب*،، تحقيق : عازي طليمات، دار الفكر، دمشق، ط(١)، ١٤١٦هـ.
[٢٦]الفارسي أبو علي، *الحلبيات*، تحقيق د حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ط(١)، ١٤٠٧هـ.
[٢٧]الفراء يحي بن زكريا، *معاني القرآن*، تحقيق: محمد نجاتي، محمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.
[٢٨]الفسوي محمد كمال الدين بن محمد، *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق: سعدى محمودي، منشورات طهران.
[٢٩]لطف الله بن محمد بن الغياث، *المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية*، تحقيق: د عبد الرحمن شاهين، مكتبة الشباب القاهرة.
[٣٠]مجد الدين بن الأثير، *البديع في علم العربية*، تحقيق: د صالح حسين العايد، منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، ط (١) ١٤٢١ هـ.
[٣١]المرادي الحسن بن قاسم ، *شرح تسهيل الفوائد*، تحقيق: د ناصر حسين علي، ط (١)، درا سعد الدين، دمشق.
[٣٢]ناظر الجيش، *تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد*، تحقيق أ د على فاخر وآخرون، دار السلام ط(١)، ١٤٢٨هـ.
[٣٣]النحاس أبو جعفر،*صناعة الكتاب*، تحقيق: د بدر أحمد ضيف، دار العلوم العربية، بيروت، ط (١)، ١٤١٠هـ.
[٣٤]الهوريني نصر، *قواعد الإملاء*، تأليف، تحقيق: د عبد الوهاب الكحلة، ط(١) ١٤٢٢هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

Points of Debate in Arabic Spelling

Dr. Suliman Al Dohayyan
Assistant Professor in College of Arabic Language and literature / Qassim University

(Received 12/8/1432H; accepted for publication 16/1/1433H)

Abstract. This study collects points of debate in Arabic spelling from literature with respect to: connection, disconnection, punctuation, addition, exchange and omitting. It lists sayings with evidences, compares and contrasts textual evidences as well as rational evidences. This study starts with a definition of arabic spelling terminology, its different types: (Holy Quran Terminology, Poetry's Balance Terminology and Writers Terminology) and it concludes with the most important derived results.